شنتوف الطيب

دراسات في تاريخ الجزائر

خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر



ديوان المطبوعات الجامعية

https://albordj.blogspot.com
https://albordj.blogspot.com

شنتوف الطيب

دراسات في تاريخ الجزائر

خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

أهدي هذا العمل إلى جميع رجال الثقافة والعلم بالمغرب الكبير

"الحكم على ما يجري في العالم يقتضي معرفة أسبابه. سيحصل حكمنا على طابع الحتمية في كل مرة نستند فيها على معرفة تامة للعلاقات السببية، ولكنه يبقى رأيا فحسب في كل مرة تكون فيها معرفتنا ناقصة".

(ابن رشد)

مقدمة

تطرق أ. لعروي، أ. الأشرف، ح. جعيط . أ. جابري، في قسم كبير من أعمالهم لمسألة استعمار المغرب الكبير. لماذا وقع الاستعمار؟ ما هي العوامل المحلية والدولية التي جعلت حدوثه ممكنا؟ ما هي النتائج الفورية واللاحقة وحتى الحالية على ا تمعات به؟ لاحت هذه المسائل ولازالت تلوح كطيف على نظرة وثقافة وأخيرا فكر المغاربيين.

تندرج الدراسات التي جمعت في هذا المؤلف في إطار هذه الإشكالية. حررت في الأصل على شكل مداخلات في مؤتمرات أو ندوات أو ملتقيات جهوية ودولية، تم نشرها في مؤلفات أو دوريات بالخارج لا تروج بشكل دائم ومنتظم بالجزائر، مما يصعب الوصول إليها بالنسبة للباحثين والطلبة والجمهور بشكل أعم.

نجم تجميع النصوص عن اختيار متعمد ويمثل وحدة تسلسلية زمنية وموضوعاتية مترابطة. تتركّز على تاريخ الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وبالتالي فإ ا تمس ما قبل وما بعد سنة 1830 التي عرفت رسو القوات الفرنسية بسيدي فرج قرب الجزائر العاصمة.

تتطرق النصوص الأولى (من 1 إلى 5) إلى الجزائر في فترة ما قبل الاستعمار. عولجت فيها الوضعية التي كانت سائدة بالبلاد والعلاقات في البحر الأبيض المتوسط. يمكن صياغة الإشكالية الجوهرية بالكيفية الآتية : في الوقت الذي دخلت في البلدان الأوروبية مرحلة تغييرات تاريخية سريعة منذ 1750 على الأقل، كيف كانت الجزائر تتطور؟ تبرز التجارة مع مرسيليا بوضوح تزايد التباينات بين ضفتي البحر المتوسط ابتداء من اية القرن الثامن عشر، كما تسلط ردود أفعال أحد العلماء إزاء الثورة الفرنسية ومحاولات الباي محمد الكبير الضوء على حالة الفكر الإصلاحي في اية القرن.

خصصت النصوص الثانية (6 إلى 10) للقرن التاسع عشر. بدت صورة التحولات السريعة والعنيفة والعميقة المدفوعة بالسياسة الاستعمارية ابتداء من سنة 1847 واضحة للعيان في ا حمل. في الواقع، تشكل ا تمع الاستعماري في عناصره الأساسية بداية من اية القرن التاسع عشر. كان ينمو بسرعة كبيرة قبل أن يدخل في أزمة ويصل إلى ميلاد التيار الوطني، ثم في 1962 إلى استقلال الجزائر.

ومع ذلك، يتعين إبراز الفوارق التي انطوى عليها. إذا ما كانت النتيجة الأولى للاستعمار تشكيل مجموعات من الأفراد، فإنه لم يتمكن من تفكيك هياكل وثقافة الجزائر تماما. تبرز الدراسات المخصصة لتطور العمل والعمالة ورجال الدين حجم طموحات السياسة الاستعمارية والتغيرات التي نجمت عنها. في حين أن الدراسات المتعلقة بالاختيارات الزوجية في ناحية تلمسان وبزاوية الهامل تبرز من جانبها الديمومة والاستمرارية الاجتماعية على الرغم من الحقبة الاستعمارية التي كانت تمر ا الجزائر.

شنتوف الطيب

1- إ ماء استيلاء الاستعمار على التاريخ وإشكالية المصادر

المصادر المحلية والأجنبية والإسبانية لتاريخ الجزائر من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر

يتركز موضوع ندوتنا على المراجع الإسبانية وتاريخ الجزائر من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر. خلال عدة أيام، سنتناقش جميعا كمختصين في الأرشيف، مختصين في الأرشيف-مؤرخين، مؤرخين ومختصين في ميادين أخرى حول مسألة تقنية لا تخفى أهميتها على أحد منا. سيكون من الصعب تحليل مسألة ستبقى تشكل انشغالا أساسيا في عمل المؤرخين خلال وقت قصير. للتمهيد لأشغال ندوتنا، كان من الممكن اتباع منهجين. الأول يتمثل في تحديد موضع المشاكل المطروحة ولفت النظر للإضافة التي تقدمها المساهمات وحصر ما يمكن اعتباره أمرا مسلما به انطلاقا من مختلف المداخلات. قلة الوقت والغياب المؤقت عن وهران لم يسمح باتباع هذه الطريقة. يتمثل المنهج الثاني الذي تم اتباعه في : إ اء الاستيلاء الاستعماري على التاريخ انطلاقا من الإشكالية التي تمثل حاجة دائمة أساسية لتاريخ الجزائر وانشغالا دائما للمؤرخين.

مقدمة لندوة حول المراجع الإسبانية لتاريخ الجزائر، وهران، أفريل 1981، عدد خاص من مجلة التاريخ 1983.

كنقد لمساعي ونتائج بعض الأبحاث التاريخية التي تتميز بطابعها الأحادي، عرف مفهوم إ اء الاستيلاء الاستعماري على التاريخ انتشارا مبهرا وتعمقا منذ ظهوره. باستثناء أمريكا اللاتينية[1] التي تشكل حالة استثنائية، تم استخدامه من طرف مختلف الحركات الوطنية ومن طرف مؤرخي البلدان العربية والإفريقية والآسيوية. بعد استرداد هذه البلدان لسياد ا الوطنية، شكل عاملا مؤثرا على السياسات الثقافية والعلمية. على المستوى الدولي، حرر مؤرخون مؤلف *التاريخ العام لإفريقيا* تحت رعاية اليونسكو، وتم نشر جزأين منه. بالتوازي مع ذلك، عرف مفهوم إ اء استعمار التاريخ السلبي والحساس في الأصل بفضل العديد من الأعمال الإحاطة بنطاقه وتوضيح محتواه الإيجابي. ومع ذلك فإلى حد الآن، لم يكن محل منهجة ولا يزال مفهوما عمليا أكثر من كونه نظريا.

لقد ظهر كضرورة مستعجلة لعلم التاريخ بغية تحقيق قطيعة ثلاثية :

قطيعة في مواضيع التاريخ،

قطيعة في المناهج والتقنيات،

قطيعة في المراجع التي لن يوجد بدو ا تاريخ.

ليس هذا هو المكان المناسب لمعالجة القطيعات اللازمة في المواضيع والمناهج والتقنيات التي تحتاج كل واحدة منها لتعمق كبير. سأكتفي بتحليل الجانب الثالث : القطيعة في المراجع.

يعود آخر إحصاء لمصادر تاريخ الجزائر إلى سنة 1931 لدى احتفاء المستعمر الفرنسي بمئوية احتلال الجزائر. في تاريخ ومؤرخي الجزائر[2]، حرر ج. إسكار جردا لمراجع تاريخ الجزائر خاصة تلك التي تمس الفترة الممتدة بين القرنين السادس العاشر والتاسع عشر. بعد مرور نصف قرن من الزمن، يحتاج عمل ج. إسكار للتحديث لأن مصادر الأرشيف صارت معروفة أكثر، ولأن جرودات جديدة ظهرت ووثائق نشرت وخاصة لأن الاستعمار زال.

كيف سينطرح اليوم مشكل مراجع تاريخ الجزائر وماذا ستكون فائدة المراجع الأجنبية، وبشكل أدق دعم المصادر الإسبانية في الفترة الممتدة من القرن السادس العاشر والتاسع عشر؟ طرح إ اء الاستعمار مشكل المراجع وتوليفا ا بشكل جديد. يشكل العودة للمصادر المحلية التي لطالما تم تجاهلها العنصر الأول في هذه القطيعة. يتعين مع ذلك أن تدرج ضمن رؤية جديدة المساهمة التي توفرها المصادر الأجنبية ومن بينها المصادر الإسبانية.

1- العودة للمصادر المحلية :

توجب حدوث مأساة الاستعمار، ليعاود ا تمع تأكيد بقوة ما يعتبر في أي مكان آخر أمرا بديهيا ولا يثير أي شك ولا أي تساؤل. في مجال التاريخ، أكثر ربما من ا الات الأخرى، مثل الاستعمار فعليا استلابا للتاريخ وللذاكرة. يمكن إجراء تقييم سريع من استنباط ملاحظات هامة : ركّز علم التأريخ على بعض الفترات وبعض الجوانب وبعض المصادر.

1.1 الاختلال في استعمال المصادر :

وجدت فترات معروفة أكثر من مراحل أخرى، وتركزت الأبحاث بشكل رئيسي على فترة ما قبل الإسلام، مثلما تم التركيز في الطرف الأقصى الآخر على الفترة المعاصرة التي حددت بدايا ا مع احتلال الجزائر من طرف الجيوش الفرنسية. تم غض الطرف عن الفترة التي تتوافق مع العصر الوسيط الأوروبي، ماخلا بعض الاستثناءات البارزة خلال "قرون الظلام". بقي تاريخ الجزائر في الفترة الممتدة من القرن السادس عشر إلى التاسع عشر محل دراسة قليلة في ا حمل أو تم التطرق إليه بشكل ثانوي من أجل رصد وضعية البلاد إجمالا قبل التدخل الفرنسي والتحولات من كافة الأصناف التي نجمت عنه. تم النظر إلى تاريخ الجزائر بالأساس بما سيصبح عليه في النصف الثاني للقرن التاسع عشر، ولذا فقد في الفترة الممتدة من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر استقلاليته وصار يفتقد لأية حركية خاصة.

بالتوازي مع ذلك اتجهت المؤلفات نحو مواضيع ومسائل ترتبط بأصناف التوجه في التأريخ، حيث كانت من الصنف الذي يولي عناية كبيرة للتاريخ المرتكز على الأحداث والوقائع، التاريخ العسكري والسياسي وتاريخ الرجال العظماء. لم تكن جوانب هامة من التاريخ الجزائري مثل تنظيم الاقتصاد وتطوره، الثقافة، الذهنيات والتمثيليات محل دراسات معمقة.

فيما يخص المصادر، جرت جهود تحريات في النصف الثاني للقرن التاسع عشر باتجاه بلدان مثل إسبانيا وإيطاليا. تم التخلي عن مصادر أخرى على الأرجح بسبب تعقيدات اللغة أو البعد. كانت المصادر المحلية أيضا محل جهود هامة لجمعها وترجمتها إلى اللغة الفرنسية ونشرها. اهتم المؤرخون والمختصون في الأرشيف خلال القرن التاسع عشر ذه المصادر مثل المستشرقين والمختصين في الدراسات الإسلامية.

في المقابل، كانت المصادر المحلية التي نجت من الإتلاف، البعثرة، والنقل إلى بلدان أخرى، محل تشكيك منذ البداية. اعتبرها بعض مؤرخي القرن العشرين خاضعة أو موجهة للبايات والداي. من جهة أخرى، رأى فيها البعض أ ا قصصية محضة وبالتالي غير جديرة باهتمام المؤرخين. أفدح من ذلك، اشتبه بعض المؤرخين في كو ا خاطئة أو مزيفة.

عندما كانت متوفرة، لم تؤد المصادر المحلية إلى إنتاج كثير من الأعمال وبقي استخدامها على الدوام ثانويا. لم تعرف جهود الجمع والترجمة والنشر متابعة في البحث التاريخي. بقيت منفصلة عن البحث التاريخي وبقي النشاطان متوازيان عوضا عن تظافرهما.

2.1- أهمية المصادر المحلية :

لا يمكن أن يستمر اختلال التوازن هذا في استخدام المصادر دون بروز مشاكل. يشكل مقارنة مع دراسة التاريخ في بلدان أخرى حالة شاذة. كامتداد لبعض المحاولات النادرة السابقة، تتجه الأعمال التاريخية أكثر فأكثر نحو "تاريخ للداخل" يترك مكانة كبيرة للمصادر المحلية.

تتمثل المغبة الكبرى للمصادر غير المحلية في كو ا تحد نطاق التاريخ في الحيز المكاني. أظهرت غنى كبيرا فيما يخص دراسة المناطق الساحلية بالجزائر ولكنها قاصرة كثيرا فيما يخص النواحي الأبعد التي كانت المبادلات معها عرضية، وأحيانا غير موجودة تماما. التاريخ والنشاطات الحضرية أكثر حضورا

فيها من التاريخ والنشاطات الزراعية والرعوية. توجه المؤرخ لدراسة سكان المدن مسببة هميش سكان الأرياف، كما تسهل دراسة القضايا المتعلقة بالبايلك والإدارة المركزية على حساب التنظيم السياسي-الإداري للجماعات الجهوية والمحلية.

يمكن أن تكون نتائج هذا التحديد كارثية عندما يتعلق الأمر مثلما هو عليه الحال بالجزائر بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر ببلاد تحتل فيه النشاطات الزراعية والرعوية المقام الأول. في 1830، فقط 5% من الجزائريين الذين قدر تعدادهم بين 2,5 و 3 مليون نسمة، كانوا يعيشون في المدن ويشتغلون في نشاطات تجارية، حرفية، إدارية أو ثقافية.

يستلزم تاريخ المناطق الداخلية مع تمثيله لتوسعة وحتى نقلا لنطاق التاريخ بعدا هاما كالأول. يؤدي إلى إعادة منح للمجتمع مميزات التحليل الخاصة به وإدراك تنظيمه وماضيه. نماذج المصادر الأجنبية التي تسببت في أخطاء بخصوص الحقائق المحلية عديدة، وقد تمت مفاقمة هذا الخطر بعمق التباين بين ثقافات ا تمعات التي احتكت ببعضها.

أبرز تفحص العديد من المصادر الأجنبية تعددا في المعاني من مصدر لآخر حينما لا تتأتى من نفس الكاتب. مفاهيم هامة مثل المخزن، الرعايا، المرابط، الزاوية، الحبوس، أراضي العرش كانت محل لا مبالاة كبيرة وبقيت غير مفهومة إلى حد كبير. تظهر فداحة هذا الواقع عندما يتطرق المؤرخ لما يسميه ب. شونو "المستوى الثالث من التاريخ" الذي يشمل الثقافة، الدين، العقائد وبشكل أعم كل ما هو تمثيلي. هذا المستوى الثالث في الغالب مهدد بأخطاء تاريخية فادحة نتيجة نقل مفاهيم وأنماط حقبة إلى أخرى أو ناحية إلى أخرى. لدى تحليله من قبل المستشرقين أو المختصين في الدراسات الإسلامية أو المؤرخين، يفرض احترام المفاهيم والأنماط التي يجسد عن طريقها ا تمع والعناصر التي تشكله تنظيمه وتغيره عبر الزمن. يمكن تجاوز هذه العوائق بسهولة عن الطريق اللجوء

للمصادر المحلية التي لا يمكن أن توصف مقارنة بالمصادر الأخرى لا بأ ا أحسن ولا بأ ا أسوء. من جانب النوعية، لا تسبب هذه المصادر مقارنة بالأصناف الأخرى مشاكل أو تعقيدات أكبر. في جميع الحالات، يتوقف الأمر على منهاج التمحيص التاريخي المتبع.

سيكون المشكل بالأحرى كمي في انتظار التعرف عليها جميعا واستخدامها. فقد كان تنظيم الأرشيف بدائيا إلى حد كبير في القرن التاسع عشر، وكان يحفظ في مصالح البايلك، الزوايا، المدارس والمساجد أو مكتبات الأفراد. كان يماثل من ناحية وفرته بلدانا تعرف تنظيما يقارب النموذج الجزائري. باتخاذ هذه الحقبة مرجعا للمقارنة، فإن الأرشيف التونسي، المغربي والجزائري لم يكن مختلفا تماما لا من ناحية النوعية ولا الكمية.

خلافا لذلك، أتلفت الكثير من الوثائق والمخطوطات وبعثرت في بلدان أخرى بعد 1830. عانى الأرشيف الخاص مثل أرشيف البايلك من المعارك التي استمرت في بعض النواحي خلال كامل القرن التاسع عشر. وحالة ب مكتبة الأمير عبد القادر معروفة. ترك بيليسيي دو راينو شهادة لا يمكن التشكيك فيها بخصوص إتلاف الأرشيف لدى احتلال الجزائر العاصمة(3) مثل بعثرة الأوراق التي جمعها أ. دوفو التي رصدت منذ زمن طويل.

3.1 صناديق أرشيف الجزائر :

سهل إمكانية الوصول إلى المصادر المحلية بفعل إعداد قوائم الجرد ونشرها. صارت بعض المصادر، المعروفة من قبل، معروفة أكثر في الوقت الحالي، كما أن معرفة الأرشيف العربي-التركي المتواجد بالجزائر العاصمة قد تحسنت أيضا في الزمن الراهن.

1.3.1 الصندوق المركزي "العربي-التركي" :

لطالما اهتم المؤرخون بأهمية وفائدة المصادر العربية-التركية فيما يخص تاريخ الجزائر، لاسيما فيما يتعلق بجوانبه الداخلية غير المعروفة كثيرا(4). بداية من 1908، لفت بوسكي المكلف بالأرشيف بالحكومة العامة النظر إلى أهمية استغلال الأرشيف الجزائري(5). قيد دوفو محتويات صندوقين في قائمتي جرد منفصلتين : قائمة موجودات عامة للوثائق العربية والتركية وقائمة موجودات لسجلات بيت المال(6).

تعلق الأمر بـ 36 علبة كرتونية تتضمن سندات الحبوس، الهيئات الدينية، المساجد، المعابد، جمعيات الأملاك المخصصة لمكة والمدينة والأندلسيين الفقراء، السلالات الشريفة، وثائق بيت المال الذي تؤول إليه التركات التي تبقى من غير وريث. علاوة على ذلك، وجدت العديد من السجلات بالعربية والتركية، تفصل الضرائب، النفقات، الغنائم، الأرصدة(7) وهدايا القوى الدولية.

يمثل هذا ا موع أهمية بالغة فيما يتعلق بالتاريخ الاقتصادي للبلاد. يعتبر مهما كثيرا فيما يتعلق بالجزائر العاصمة وناحيتها إلا أنه لا يتضمن الكثير من المعلومات حول المناطق الداخلية وبايلك قسنيطينة وبايلك وهران.

يتكون هذا الأرشيف من عدة أقسام تتواجد بالجزائر العاصمة بمركز الأرشيف الوطني والمكتبة الوطنية؛ توجد بعض الوثائق التي تم تصويرها في أفلام قصيرة بباريس وآكس أون بروفانس. يتضمن القسمان الأول والثاني سجلات مرقمة من 1 إلى 64، ومن 1 إلى 386، تتواجد نسخها الأصلية بمركز الأرشيف الوطني بالجزائر العاصمة، والأفلام المصورة بالأرشيف الوطني بباريس وآكس أون بروفانس. يتواجد القسم الرابع الذي يتضم، حوالي ستين سجلا من النسخ الأصلية بمركز الأرشيف الوطني بالجزائر العاصمة.

قام بآخر جرد أ. تميمي، وهو عمل تلخيصي تمهيدي تليه ثلاثة فهارس، واحد منها يخص المواد[8]. تطور نشر هذه الوثائق والأبحاث التي استندت إليها خلال السنوات الأخيرة، وفي الوقت الحالي تحضر عدة أطروحات استنادا للأرشيف العربي-التركي.

المخطوطات :

المخطوطات معروفة أفضل من المصادر العربية-التركية. عمل التجميع، الترجمة إلى اللغة الفرنسية والنشر، الذي بدأه في النصف الثاني للقرن التاسع عشر العسكريون والإداريون، واصله المؤرخون، اختصاصيو الأرشيف، والمختصون في الدراسات الإسلامية والمستشرقون من كلية الأدب بجامعة الجزائر ابتداء من 1908.

أعدت الكثير من الفهارس لمخطوطات أصلية كانت موجودة لدى هيئات دينية أو ثقافية أو لدى خواص. جمع البعض منها بغية تشكيل الأرشيف الحالي للمكتبة الوطنية بالجزائر، فيما تم فهرسة البعض الآخر واستبقي بعين المكان.

بداية من 1845، أرسل دوسلان رفقة تقرير موجه لوزير التعليم العمومي إحصاء للمخطوطات العربية بمكتبة الجزائر[9]. واصل فانيون هذا الإحصاء عن طريق إدراج الاكتشافات الجديدة الكثيرة ونشر سنة 1893 فهرسا جديدا لمخطوطات مكتبة-متحف الجزائر[10]. المخطوطات باللغات التركية والفارسية والعربية أصلية ومتنوعة. تواصلت الاكتشافات ولكن حسب علمنا لم ينشر أي فهرس جديد. إلا أن الاطلاع عليها قد سهل بفعل وجود فهرس بالمكتبة الوطنية.

يتضمن أرشيف هذه المكتبة أيضا وثائق متنوعة باللغة الفرنسية غالبيتها من النسخ ذات المحتوى العسكري بالخصوص مثل استطلاع الجزائر العاصمة الذي قام به قائد فرقة الهندسة بوتان سنة 1808. كما تحتوي على قسم من السجلات التركية، ينبغي التذكير به في هذا المقام.

بالتوازي مع ذلك، ظهرت فهارس مخطوطات المساجد والمدارس القرآنية والزوايا. في بداية القرن العشرين، أحصى أ. كور المخطوطات التي كانت محفوظة بالمدرسة القرآنية بتلمسان؛ فيما أحصى محمد بن شنب مخطوطات الجامع الكبير بالجزائر العاصمة[11]؛ ر. باسي مخطوطات مكتبة وادي ميزاب[12]. كما كانت مكتبة مدرسة بن يوسف أيضا موضوع مذكرة مقتضبة في وقت لاحق[13]. أثار الاهتمام بالزوايا بسبب دورها في مقاومات القرن التاسع عشر نشاطا محموما. نشرت ا لمة الإفريقية، ونشرة الشركات الجهوية، ونشرة المراسلات الكثير من الوثائق التي جمعت إما شفهيا أو باستخدام مخطوطات محلية، أحصي البعض منها. حرر ر. باسي قائمة مخطوطات زاوية الهامل[14]، ومخطوطات عين المهدي وتماسين، وورقلة والعجاجة[15]. سجل موتيلينسكي مؤلفات الطائفة الإباضية.

الأرشيف الخاص الذي تم فهرسته قليل. بعد دوسلان، اهتم أ. ف. فانيون في قسنطينة، بما جمعه سي حمودة[17]. من جانبه، أعد شاربونو فهرس مخطوطات باللغة العربية لسي سعيد بن بشطارزي، أحد *الطُلبة* بقسنطينة[18] و ر. باسي فهرس مخطوطات باشاغا الجلفة[19].

لا تستثني العودة للمصادر المحلية بل على العكس من ذلك اللجوء للمصادر الأجنبية. استنادا للمصادر المحلية، ينبغي أن يتضمن تشكيل تاريخ الجزائر بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر تحت طائلة بقائه غير مكتمل المعطيات التي يوفرها الأرشيف الذي يوجد في بلدان أخرى.

2- أهمية المصادر الأجنبية :

ترتبط أهميتها بشكل نسبي بحجم المبادلات بين مختلف البلدان. الجزائر مندمجة منذ القدم في البحر المتوسط، وتشارك بقدر كبير في المبادلات مع بلدان الجوار، الإمبراطورية العثمانية، ضفتي المتوسط وبلدان أخرى.

المصادر المحلية كفيلة بتوسعة مجال التاريخ عن طريق صبغ ا تمع بمميزاته التحليلية الخاصة، فيما المصادر الموجودة بالخارج كفيلة بسد القصور في الصنف الأول أو مضاعفة المصادر التي تكون مقابلتها أفيد للتحليل التاريخي. ماخلا الحالات الاستثنائية، لم يطلع اختصاصيو الأرشيف والمؤرخون بالجزائر على الأرشيف المتواجد بالخارج في الفترة الممتدة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر. قوائم الجرد نادرة وشديدة الاقتضاب عندما تكون موجودة، والأعمال التي تستند لهذا الأرشيف قليلة العدد.

1.2- المؤرخ والمصادر :

يتطلب عمل المؤرخ في الظروف العادية اللجوء إلى كامل المصادر المتوفرة التي تخص الموضوع الذي يعالجه بغض النظر عن مكا ا الجغرافي أو اللغة التي حررت ا. إذا ما عارضت في الواقع صعوبات التنقل وتعلم لغة أو عدة لغات هذا المبدأ، يبقى السعي للشمولية ومقابلة المصادر هدفا للعمل التاريخي.

لا يمكن لمؤرخي جزائر ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر ولا ينبغي عليهم أن يتغاضوا عن المصادر الأجنبية في حالتين على الأقل : عندما تعتبر المصادر الأجنبية الوحيدة أحيانا نظرا لعوز المصادر المحلية، وعندما تكون موجودة، كي تستخدم المصادر الأجنبية لتتمة وتسهيل مقابلة جميع المصادر.

الحالة الأولى رائجة أكثر مما يمكن أن نعتقد للوهلة الأولى. في بعض المسائل، بعض الأحداث، بعض الفترات، لا توجد مصادر محلية أو لا تتطرق لموضوع تماما أو تتطرق له بشكل جزئي فحسب. حينها يصبح اللجوء إلى المصادر الأجنبية ضرورة. تبرز العديد من النماذج أنه دون هذا الأرشيف يستحيل التعمق في بعض جوانب التاريخ الجزائري ومعالجتها.

يصبح اللجوء للمصادر الأجنبية ضروريا أيضا في الحالة الثانية التي تعتبر أريح نسبيا، حيث توجد مصادر محلية؛ بعد تفحصها، يستغل المؤرخ الصنف الثاني ليزيد من غنى المعلومات التي يقدمها وفي توضيح الموضوع الذي يعالجه

باستخدام مصادر مختلفة المنشأ.

2.2- الأرشيف المتواجد بالخارج :

الأرشيف المتوفر بالخارج كثير، متنوع ويتوزع عبر نواحي عديدة من العالم. لا يمكن تقديرها حجمه كلية. يتعين أن تحصى المصادر الرئيسية بناء على حجم المبادلات وتوفر قوائم الجرد حتى المختصرة منها.

يصعب تصنيف هذا الأرشيف بترتيب أولوية فذلك يرتبط بالأساس بموضوع البحث وخيارات المؤرخ. إلا أنه ينبغي لفت النظر إلى أهمية الأرشيف التركي المتواجد بإسطنبول، وكذا ذلك المتواجد بالمغرب وتونس، وبإيطاليا وبريطانيا العظمى وفرنسا.

يوضح أرشيف شمال إفريقيا برئاسة الحكومة بتركيا بشكل قطعي المسألة مثار الجدل المتعلقة بالعلاقات بين الإيالة والإمبراطورية العثمانية. لم يكن محل أي إحصاء ممنهج إلى غاية الوقت الحالي : فقط الاستطلاعات سمحت بنشر وثائق مختارة أو بعض الدراسات.

استخدمها أ. كورون من أجل تحليل السياسة العثمانية إزاء احتلال الجزائر[20]، و أ. تميمي بخصوص تاريخ قسنطينة[21]. نشر هذا الأخير أيضا تسعة وثائق (مراسلات) تتعلق بقنبلة الجزائر العاصمة من طرف اللورد إكسموث سنة 1816 والفترة التي سبقتها[22]. يواصل ت. المدني منذ عدة سنوات التحقيقات في هذه المصادر التي نشر منها العديد من الوثائق بالخصوص في *مجلة التاريخ*. لاشك أن الأرشيف المتواجد بإسطنبول يحتاج لتحريات كثيرة في زمن لاحق، ولكن الأكثر استعجالا في الوقت الحالي يتمثل في إعداد قائمة جرد، لأ ا لا تزال غير موجودة، للمصادر التي تخص تاريخ الجزائر. أعد قائمة الجرد الوحيدة المقتضبة الخاصة بمحتواه ميدا سارتوغو[23] دون أن يتركز محتواها على الأرشيف الخاص بالجزائر.

الأرشيف المتواجد بالمغرب وتونس معروف بشكل أفضل من الأرشيف السابق. القرب الجغرافي، الانتماء إلى نفس البيئة الاجتماعية–الثقافية يبرز الأهمية المتبادلة للأرشيف المتواجد ببلدان المغرب الكبير. يجد تاريخ كل من تونس والمغرب منابع له في المصادر الجزائرية كما يجد تاريخ الجزائر مصادر تتواجد بتونس العاصمة، الرباط أو فاس.

تبرز دورية "الزياني الترجمان المعرب لدول المشرق والمغرب"[24] التي حررت بتلمسان في الفترة 1812-1813 من طرف كاتب للدولة بالمغرب وحاكم وجدة سابق أهمية الوثائق بالبلدان ا اورة. توفر هذه الدورية معلومات نافعة عن العلاقات الجزائرية–المغربية بين القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. كما تمثل علاوة على ذلك شهادة هامة حول الوضع الداخلي لبايلك الغرب. بتونس العاصمة، تتواجد أهم المصادر بالمسجد الكبير، دار الباي، وبمقر الأرشيف التونسي. تبرز قائمة جرد وثائق أرشيف دار الباي التي أعدها ر. مونترون[25] بعض الوثائق النافعة بخصوص تاريخ الجزائر وعلاقات الإيالة بإسطنبول. مقر الأرشيف التونسي أكثر ثراء[26]؛ تم إعداد ملخص مقتضب استنادا لقائمة الجرد من طرف مصالح الأرشيف بولاية قسنطينة[27].

بالمغرب، تتواجد المصادر الأساسية بفاس والرباط التي تحتوي المكتبة الوطنية ا على وثائق قيمة من نفس الصنف. أعد ل. بروفانصال قائمة المخطوطات العربية بالرباط التي كانت موجودة سنة 1921[28]، وقد أضاف لها الفهرس الذي أعده إ. س. علوش والرڤراڤي قائمة ثانية تغطي الاكتشافات التي طرأت بين 1921 و1953، 1189 عنوان جديد[29]. فيما يخص فاس، أحصى ر. باسي المخطوطات العربية الخاصة بالمكتبتين[30]، فيما أعد أ. بال فهرس الكتب العربية لجامعة القرويين[31].

بفرنسا، ازداد حجم الأرشيف الخاص بتاريخ الجزائر في الفترة الممتدة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر جراء نقل قسم منه من الجزائر سنة 1962، والوثائق التي يضمها منتشرة عبر التراب الفرنسي ولكن المصادر الرئيسية موجودة بباريس، آكس أون بروفانس ومرسيليا.

في قسم المخطوطات بالمكتبة الوطنية بباريس، توجد مخطوطات من القرنين السادس عشر والسابع عشر وكذا القرن الثامن عشر. تتضمن بعض المخطوطات التي تعود للقرن الثامن عشر أشعارا حول هجمات الباي محمد الكبير على وهران. وجدنا في ا حمل حوالي 50 منها في الفهارس التي أعدها دوسلان[32] و أ. بلاشي[33].

يحتوي أرشيف وزارة الشؤون الخارجية بباريس على المراسلات السياسية ومراسلات القناصل وعلى مذكرات ووثائق وعلب كرتونية لوثائق الحملات العسكرية بإفريقيا. نشرت العديد من المراجع التي تأتت منه لاسيما معاهدات السلام والتجارة[34] ومراسلات القناصل والمراسلات بين دايات الجزائر والقصر الملكي بفرنسا[35] ومذكرات الرحالة[36]. إلا أنه لا يوجد أي جرد ممنهج للمصادر التي يمكن العثور عليها اعتمادا على بيانات الحالة الرقمية[37].

بمركز أرشيف ما وراء البحار بآكس أون بروفانس، توجد ثلاث سلاسل من المركز السابق لأرشيف الحكومة العامة بالجزائر. تضم السلسلة A أرشيف قنصلية فرنسا بالجزائر (1686-1830)، وتتضمن 50 سجلا ودفترا و142 حزمة. أُعد فهرس كتابي أول خلال 1868-1869 من طرف إيلي دولا بريمودي وفقا للترتيب الزمني. الموجودات متنوعة (تعيينات القناصل، تصريحات لربابنة سفن بخصوص حوادث الملاحة وعلاقا م مع قراصنة الجزائر، محاضر "الأمة الفرنسية")، كما أ ا تخص الجانب الاقتصادي بالأساس. وصف ر. بوسكي أيضا هذا الأرشيف[38]. تحتوي السلسلة B على أرشيف الشركة الملكية بإفريقيا (وكالة إفريقيا أثناء الثورة) التي كانت تحوز على امتياز تجارة

الصوف والجلود والقمح بإفريقيا. يرسم هذا الأرشيف تاريخ معاملات الشركة بالجزائر العاصمة، عنابة، القالة وطبرقة، وعلاقات الأعوان مع السكان وسلطات البلاد فيما يتعلق بتموين فرنسا بالقمح أثناء الثورة وحكومة المديرين. يمس هذا الأرشيف الذي يتضمن 8 سجلات ودفاتر و26 رزمة (2304 قطعة) الفترة الممتدة بين 1686 و 1827 مع ثغرة تخص الفترة 1801-1812[39]. أعد منه أ. دوفو فهرسا مكتوبا باليد يحمل العنوان "سجل تقييد الوثائق التاريخية لمكتبة الجزائر"، مرتبا ترتيبا زمنيا. جمعت في السلسلة C الوثائق التي تأتت من عمليات الشراء والهبات مثل وثائق العقيد غوتيي (1808-1809)، ووثائق العقيد بوتان وبعض النسخ من وثائق السلسلة B[40].

استخدم أرشيف غرفة التجارة بمرسيليا لإعداد بعض المؤلفات حول التجارة الفرنسية في الإيالة والشركة الملكية بإفريقيا. الإمكانيات التي يوفرها هذا الأرشيف كثيرة ولم تستغل بشكل فعلي، وفي مجال تحليل تنظيم التجارة والمبادلات البحرية للجزائر لا يزال ممكنا إجراء العديد من الدراسات الجديدة. لا توجد قائمة جرد خاصة بوثائق التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للجزائر. ينبغي أن يتم الاطلاع على العديد من السلاسل : توفر السلسلة **C** معلومات تتعلق بنقل العملات، السلسلة **D** حول المبادلات، الغنائم البحرية والقرصنة، فيما تحتوي السلسلة **E** على معلومات حول الرقيق الفرنسيين بالجزائر العاصمة، والأتراك بمرسيليا، والسلسلة **G** حول إحصائيات الملاحة ومبادلات المنتجات، رسائل القنصلية الفرنسية بالجزائر والتجارة؛ تعد هذه السلسلة الأكثر أهمية. تتعلق السلسلة **LIII** بالشركة الملكية بإفريقيا (1741-1793) و **LIV** بوكالة إفريقيا (العام الثاني–العام التاسع من الجمهورية الفرنسية)؛ في أرشيف رو (Roux) توجد بعض الرسائل من الجزائر العاصمة والقالة بعد 1755[41]. أحصى بمساعدة اليونسكو الإصدارات المتعلقة بالمخطوطات في مدن أوروبا وأمريكا الشمالية باللغات الفارسية، التركية والعربية[42].

3- أهمية المصادر الإسبانية :

من بين المصادر الأجنبية، تمثل المصادر الإسبانية التي لم تذكر إلى غاية الآن أهمية خاصة فيما يتعلق بالغرب الجزائري وتاريخ الجزائر بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر.

يرتبط المغرب الكبير منذ زمن طويل بعلاقات متنوعة مع إسبانيا ولازال الأمر كذلك. بعد القرن السادس عشر : وجدت حركية مستمرة مع بعض التقلبات لتنقل الإنسان، المنتجات، وبدرجة أقل الأفكار، بين ضفتي المتوسط. لم تضع المواجهات العسكرية بعد 1492، حدا لتيار المبادلات الذي كان يصبح أحيانا سريا بغية الالتفاف على الحظر. رغم حالة العدائية فقد وجدت مبادلات حتى تلك الخاصة بمنتج إستراتيجي، كان منذ القدم محل قوانين منع كثيرة ومتكررة : الأسلحة. خلال القرن الثامن عشر، زادت اتفاقية 14 جوان 1786 مع إحلالها للسلام بين البلدين إلى غاية 1822 من وتيرة المبادلات التجارية وأمنت توسع التجارة الإسبانية لاسيما بالغرب الجزائري بعد الجلاء عن وهران في 1792.

سواء كانت مبادلات أو مواجهات، فإن العلاقات الجزائرية–الإسبانية كانت كثيفة وأدت إلى توفير قدر كبير من الوثائق والأرشيف الذي يتعين أن يتم تقييمه إجمالا قبل التخطيط لتصنيفه واستخدامه.

1.3- قوائم الجرد وإصدارات الوثائق :

لطالما أثار الأرشيف الإسباني اهتمام اختصاصيي الأرشيف والمؤرخين. بالجزائر كما بإسبانيا، قبل وبعد 1962، قام العديد من الكتاب بأبحاث وترجمات وأحيانا إصدارات لوثائق غير مسبوقة.

قبل 1962، كُلف تيرون بين 1842 و 1848 من قبل وزير الحربية بالبحث بإسبانيا عن الوثائق التي تتعلق بسيطرة العرب على إسبانيا وبمستوطنات الإسبان على سواحل إفريقيا وكذا الحروب الإسبانية[43]. قام أ. كات في نهاية

القرن التاسع عشر بمهمة بيبليوغرافية حرر منها تقريرا لوزير التعليم العمومي، نشر سنة 1891[44]. نشر ج. جاكتون بدوره سنة 1894 تأريخ وجرد السلسلة C بأرشيف الحكومة العامة بالجزائر التي تضم الأرشيف الإسباني الخاص بالفترة الممتدة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر[45]. تتواجد هذه السلسلة (3 سجلات و 14 رزمة) التي تضم 521 قطعة في الوقت الحالي بمركز أرشيف ما وراء البحار بآكس أون بروفانس. بإسبانيا ذا ما، نشر أورتيز دو مونتالبون قائمة جرد مقتضبة لأرشيف مركز سيمانكاس المتعلق بالجزائر العاصمة[46].

منذ 1962، تواصل الجرد بشكل دقيق كما بوشرت أعمال ممنهجة من طرف جامعيين من وهران. عرض ميغال ديبالزا خلال المؤتمر الأول لتاريخ وحضارة المغرب الكبير بعض الوثائق من الأرشيف التي تخص هذه المنطقة من حوض المتوسط خلال القرنين الثامن والتاسع عشر : يومية أول قنصلية إسبانية بالجزائر العاصمة بين 1786 و 1820 (المخطوط 166)، تقرير حول الوضعية الدبلوماسية الإسبانية في البلدان المغاربية في 1812 (2305 ملف) وتسعة وثائق، واحدة منها باللغة العربية، حول نداءات باي وهران إلى إسبانيا خلال انتفاضات 1813 (2305-9 ملف)[47]. في أطروحة نوقشت بجامعة بوردو، ورد في الملاحق قائمة موجزة لعلب الأرشيف التاريخي الوطني بمدريد، قسم الدول، مع إشارة مقتضبة لمحتواها[48].

علاوة على ذلك، فقد تحسنت معرفة الأرشيف الإسباني كثيرا خلال السنوات الأخيرة بفضل الحائزين على شهادات تحت إشراف ثلاثة مختصين في الدراسات الإسبانية بوهران. قدم ن. مالكي سنة 1979 دراسة للمراجع التي تخص تاريخ وهران وعمالتها أثناء الهيمنة الإسبانية بين 1505 و 1792. أحصت هذه الدراسة الأعمال باللغة الإسبانية المخصصة لوهران وناحيتها، كما أوردت قوائم الموجودات والفهارس بمركز الأرشيف التاريخي الوطني بمدريد، أرشيف سيمانكاس، ولا كورون داراغون، ومركز الأرشيف العام بنافار، ومصادر أخرى بالمكتبات الإسبانية. ذُكرت أيضا قوائم الجرد المتوفرة بالجزائر وفرنسا

في المكتبات أو مراكز الأرشيف[49]. الدراسة التي أعدها ت. حسان مخصصة للتوثيق الإسباني المتوفر بقسم الدول بمركز الأرشيف التاريخي الوطني بمدريد، أي 74 علبة كرتونية التي تخص بشكل مباشر تاريخ الجزائر. أعدت قائمة جرد مفصلة تخص ثمانية علب منها[50]. اهتم أ. الكبير بمركز الأرشيف العام بسيمانكاس، حيث عرض الفهارس والتوثيق الخاص بالجزائر الموجود به[51].

بالتوازي مع قوائم الجرد، نشرت وثائق في مجلات علمية، كما نشر البعض منها في مؤلفات مخصصة لهذا الغرض. قبل 1962، بالجزائر كما بإسبانيا وفرنسا، رصدنا حوالي 60 وثيقة منشورة ويصبح مجموعها سبعين إذا ما أضفنا إعادة نشر الخرائط والمخططات والعملات والكتابات؛ تمثل قائمة طويلة لا يسع ا ال لذكرها ولكنها محصاة بشكل مستفيض في أعمال الكبير، ن. مالكي، و ت. حسان. إلا أن قراء ا تستدعي ملاحظتين. لعبت ا لة الإفريقية ونشرة شركة الجغرافيا بوهران دورا هاما في التعريف بالوثائق الإسبانية. تتعلق الوثائق التي نشرت بالخصوص بالحروب الجزائرية-الإسبانية في بداية القرن السادس عشر وخلال القرن الثامن عشر، وبموقع وهران وتنظيمها ودفاعها واحتلالها واستردادها المتعاقب إلى غاية جلاء المحتلين النهائي عنها.

تواصل نشر الوثائق بعد 1962. نشر محمد القورصو و *ميغال ديبالزا* كتيبا بعنوان وهران والغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر بناء على تقرير *أرامبورو*[52]، وهو عبارة عن ترجمة ودراسة لمخطوط غير مسبوق حول ناحية وهران يعود إلى سنة 1741.

كما نشرت قبل ذلك خارطة إسبانية[53] من نفس الفترة وكذا دلائل حول الرسائل الجزائرية إلى مدريد في اية القرن الثامن عشر المتعلقة باتفاقية السلام 14 جوان 1786[54]. لم ينشر ن. مالكي أية وثيقة ولكن أ. الكبير نشر مجموعة مختارة من الوثائق تتعلق بعمالة وهران، الحملة العسكرية على الجزائر العاصمة في 1775 وكلما ولدته من أفكار، كما نشر في الملاحق بعض

الخرائط[55]. جمع ت. حسان توثيقا مختارا حول الجزائر بين 1777 و 1797 يتضمن وثائق تخص مفاوضات السلام بين البلدين، قصف الجزائر العاصمة في 1783 و 1784، معاهدة السلام في 1786، اتفاقية الجلاء عن وهران والعلاقات مع إسبانيا خلال 1797[56].

2.3- أنماط تصنيف واستخدام المصادر :

من أجل الإحاطة بالموضوع بشكل مستفيض، ينبغي إجمال كل المصادر الإسبانية عن طريق أنماط التصنيف الممكنة بغية معرفة التوجهات الكبرى لمساهمتها في تاريخ الجزائر بين القرنين السادس والتاسع عشر.

يمكن جمع الأرشيف حسب الأنواع مع التمييز بين المصادر القصصية والمصادر الأرشيفية البحتة. فيما يتعلق بالصنف الأول نجد : الدوريات والحوليات، المؤلفات القانونية والدينية، الكتب المقدسة وكتب علم الدراسات المقدسة، المؤلفات الأدبية التي يمكن أن تضاف إليها الصحافة إذا ما وجدت. نجد في الصنف الثاني: الوثائق الخاصة مثل رسائل العائلات والمراسلات التجارية؛ الوثائق الرسمية الصادرة عن الدولة أو ممثليها (المراسلات الرسمية، المراسيم، المراسيم الملكية، النصوص الجبائية أو التشريعية) والوثائق القانونية–الدينية. إلا أنه توجد نماذج أخرى ممكنة للتصنيف، البعض منها لم يسبق أن استخدم مطلقا، فيما أخرى كانت محل أعمال موجودة. يمكن لتصنيف أول يحتاج إلى إعداد معمق أن يأخذ في الحسبان الوضعية الحالية لعلم التاريخ الخاص بالجزائر بين القرنين السادس والتاسع عشر. يحتاج مسبقا إلى مخطط يبرز المسائل التي لم يتم التطرق إليها أو التي لا تزال محل جدل بين المؤرخين. لاشك أن التصنيف على أساس هذا المعيار مهم جدا، لأنه يحضر عمل المؤرخ بشكل مباشر ولكن للأسف، يبقى هذا التصنيف الأطول والأكثر تعقيدا.

يمكن أن ينجز تصنيف ثان على أساس مجالات التاريخ، يتم فيه التمييز بين مصادر التاريخ السياسي، التاريخ الديني، وتاريخ المواقف والعلاقات الدولية: التاريخ العسكري، التاريخ الدبلوماسي، التاريخ البحري.

لم يجرب هذا التصنيف إلى حد الآن مثل التصنيف الأول. يحتاج أيضا إلى إعداد معمق ويتطلب تجاوز مشاكل حساسة فيما يخص تحديد مختلف مجالات التاريخ.

يعتبر التصنيف وفقا للترتيب الزمني وتخصص الأرشيف الأكثر شيوعا. تندرج العديد من الأعمال التي سبق ذكرها مثل أعمال ج. جاكتون و دو أورتيز دومونتالبون ضمن إطار هذا الصنف، حيث يوضع في مكان تخزين أرشيف الوثائق التي تتعلق ببلاد معينة. يلجأ المؤرخون لهذا النوع من التصنيفات التي تعد الأولى والأقرب لحالة الأرشيف. توفر علاوة على ذلك، مزية مزدوجة؛ تعتبر الأسرع ولا توفر أي حكم مسبق على خيارات المؤرخ.

أنواع التصنيف هذه ليست الوحيدة. أيا كان التصنيف المستبقى، فإن الفهارس يمكنها على الدوام استنادا لمعايير أخرى أن توفر توزيعا آخر.

تم التطرق لمسائل التاريخ الجزائري بين القرنين السادس والتاسع عشر في العديد من المرات[57]، وسنة 1966، كان لا يزال ممكنا لفت النظر إلى أن "معرفتنا بإيالة الجزائر لم تتحسن مطلقا منذ 1887، السنة التي نشر فيها غرامون مؤلفه تاريخ الجزائر في ظل الهيمنة التركية"[58].

لم تتغير الوضعية مطلقا مما يجعل من الصعب الاستفادة من كامل الاستخدامات الممكنة لجميع المصادر الإسبانية. لا يزال استخدام المصادر يرتبط قبل أي شيء بالمواضيع التي يعالجها كل مؤرخ، ومسعى كهذا علاوة على كونه يتجاوز طاقات شخص وحيد، لا يمكن أن يكون مستفيضا ولا ائيا. ومع ذلك، توجد خطوط عريضة تبرز من مقابلة الوضع الراهن لعلم التاريخ ومعرفتنا بالأرشيف الإسباني.

يعتبر أرشيفا واسعا بما فيه الكفاية ليشكل نقطة انطلاق لوحدة عمل. يمكن أن يمس استخدام المصادر التاريخ الداخلي الإسباني، العلاقات والتداخلات الجزائرية-الإسبانية والتاريخ الداخلي للجزائر.

لا يزال تحليل السياسة الأجنبية والإفريقية لإسبانيا يحتاج لتتمة. كما لا يزال حسب علمنا التنظيم الذي أجراه ف. بودال خلال ثلاثينيات القرن العشرين مجديا[59]. لم يعرف منذ ذلك الوقت لا زيادة ولا إعادة نظر.

توجد مصادر أخرى تخص بشكل مباشر العلاقات الجزائرية-الإسبانية وتطورها. تعتبر علاوة على ذلك الأكثر توفرا وأثارت في وقت مبكر اهتمام المؤرخين واختصاصيي الأرشيف. تشغل العلاقات الجزائرية-الإسبانية في الواقع المقام الأول في قائمة الوثائق المنشورة وكانت محل العديد من الدراسات في الأعمال القديمة والحديثة[60]. إلا أن الجوانب العسكرية (الهجومات وعمليات القصف) والدبلوماسية أثارت الاهتمام أكثر من التجارة التي لم تحلل بقدر ما تم التطرق لهذين ا الين[61].

تعتبر المصادر التي تخص بشكل مباشر التاريخ الداخلي للجزائر ولاشك الأقل وفرة ولكنها تسد أحيانا قصور المصادر المحلية أو تمكن من مقابلة بين جميع المصادر المتوفرة.

يشكل تقرير أرامبورو الذي حرر استنادا لأقوال وشاة من السكان الأصليين من طرف خليفة فاليخو مثالا لها[62]. توجد وثائق أخرى من هذا النوع استخدمت بشكل قليل في ا مل، ولكن مع ذلك توجد مؤلفات تمس مجالات متنوعة استندت إليها.

تبرز دراسة الأوبئة بالمغرب الكبير خلال القرن الثامن عشر باستخدام دلائل مايوركا[63] التكامل الضروري بين المصادر. تمكن وثائق الموانئ المتعلقة بالملاحة والتجارة من متابعة مختلف الأوبئة. كما تكمل المصادر المحلية التي تذكر الأوبئة الناجمة عن مسار الطرق التجارية الداخلية وقوافل الحج إلى مكة.

حسب علمي، لم يعثر على أي أثر للمشاريع الاقتصادية (صنع المدافع والصابون) التي باشرها الباي محمد الكبير في اية القرن الثامن عشر في المصادر المحلية أو غيرها. بقيت غائبة تماما عن المؤلفات المخصصة للجزائر والغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر. تمكن الكثير من العلب الكرتونية بمركز أرشيف التاريخ الوطني بمدريد من تحليل دوافع هذه المساعي وأسباب فشلها[64].

في الختام، ستساهم هذه الندوة لا محالة في تطوير معرفتنا بمصادر تاريخ الجزائر بين القرنين السادس والتاسع عشر. تعتبر الحصيلة المقدمة هنا بشكل مستفيض بقدر الإمكان وسيلة عمل أكثر تحديثا للمؤرخين وغيرهم من المختصين في العلوم الاجتماعية المهتمين ذه الفترة. يحتمل أن تبقى أية محاولة لإجمال مختلف المصادر المحلية والأجنبية والإسبانية ناقصة. نظرا لتبعثرها، والوضعية الحالية للأبحاث في مستودعات الأرشيف، من المرجح أننا لم نذكر بعض المراجع.

يتعين إتمامها في وقت لاحق ولكنها تقدم لمحة تمهيدية حول ضرورة الاستخدام المشترك لمصادر تاريخ الجزائر، المصادر المحلية والمصادر الأجنبية، وبالخصوص المصادر الإسبانية. لا يزال من الضروري التعرف على مختلف مراكز الأرشيف لأ ا لم تذكر جميعا، وكذا التعرف على محتواها وإعدادا قوائم جرد عنها ونشر الوثائق النافعة منها.

الهوامش

1- ج. باراكلو (G. Barraclough): الاتجاهات الحالية للتاريخ. باريس، فلاماريون 1980، ص 342.

2- باريس ف. ألكون (F. Alcan)، 1931، ص 426.

3- "لم تتخذ أية مساعي من أجل تسوية طبيعة مختلف فروع المصلحة العمومية مع السلطة الجديدة. لم توجه أية تعليمة للموظفين الأهالي... يجري العمل وكأ م غير موجودين : وهكذا لأ م لم يعرفوا الهيئة التي عليهم أن يخاطبوها، تركوا المصلحة دون أن يسلموها آخذين أو مخفين جميع سجلات الوثائق الثمينة تقريبا. بالقصبة ذا ا... رأيت جنودا يشعلون سجائرهم بأوراق الحكومة المبعثرة هنا وهناك على الأرض، لم يحدث مطلقا ربما أن جرى احتلال ذا القدر من الفوضى الإدارية التي عرفتها الجزائر العاصمة حتى خلال أكثر القرون بربرية". (حوليات جزائرية، باريس، 1854، الجزء I، ص.ص 74-75).

4- ر. لوتورنو (R. Le Tourneau). ا لة الإفريقية، HS، 1956، ص.ص 136-137؛ إ. ياكونو (X. Yacono): التاريخ الحديث والمعاصر في الأرشيف التركي والعربي. مجلة التاريخ المغاربي (RHM)، 1975، رقم 3، ص 65. ر. مونترون (R. Mantran) : تقرير حول السجلات العربية والتركية. نص مكتوب على الآلة الراقنة. مركز أرشيف ما وراء البحار بآكس أون بروفانس.

5- أرشيف الامتيازات بإفريقيا وتنظيم أرشيف الحكومة العامة بالجزائر، مجلة التاريخ المعاصر 1908، ص.ص 385-401.

6- ج. دوني (J. Deny) : بخصوص المصادر العربية-التركية بأرشيف الحكومة العامة للجزائر، ا لة الإفريقية، 1921، ص.ص 375-378.

7- فهرس السجلات العربية والتركية بالجزائر. تونس. 1979، ص 116. كانت محل دراسة ل. : ج. دوني (ا لة الإفريقية، 1920، ص.ص 19 و 212) تضمنت توصيفا للسجلات وتحديدا للمعلومات التاريخية التي تحتويها. تعود السجلات إلى اية القرن السابع عشر وتخص التنظيم العسكري بالجزائر العاصمة، إقامة الثكنات وتقدم بشكل غير مباشر تفاصيل حول مسار القوات الانكشارية. عددها 28 سجلا.

8- سجلات أرصدة الانكشاريين، المحفوظة بالمكتبة الوطنية بالجزائر.

9- تقرير موجه إلى وزير التعليم العمومي تلاه فهرس لأهم المخطوطات العربية بمكتبة الجزائر ومكتبة سيدي حمودة بقسنطينة. باريس، 1845، ص 16.

10- الفهرس العام لمخطوطات المكاتب الفرنسية، الجزء XVIII، باريس، المطبعة الوطنية، 1893، ص 680.
11- نشرة المراسلات الإفريقية، 1884، ص.ص 363-375.
12- الجزائر العاصمة، أ. جوردان، 1907-1909، جزءان.
13- نشرة المراسلات الإفريقية، 1885، ص.ص 15-72.
14- ج. دوفاردون (G. de Verdun) و ل. مصمدي. مذكرة حول مكتبة مدرسة بن يوسف. المؤتمر الرابع لاتحاد الجمعيات العلمية بشمال إفريقيا (FSSAN)، الرباط، 1938. ا لمة الإفريقية، HS، 1938، ص 873.
15- صحيفة الشركة الآسيوية. فلورونس، 1897، ص.ص 43-94.
16- نشرة المراسلات الإفريقية 1885 ص.ص 211-265 و465-492.
17- نشرة المراسلات الإفريقية، الجزء III.
18- ا لمة الإفريقية، 1892، ص 165.
19- الصحيفة الآسيوية، 1954، IV، ص.ص 433-443.
20- السياسية العثمانية إزاء احتلال الجزائر 1827-1847؛ ترجم من التركية إلى العربية من طرف أ. تميمي. إصدار لجامعة تونس العاصمة، 1970.
21- أبحاث ووثائق حول التاريخ المغاربي. الجزائر، تونس ومنطقة طرابلس(*) (1816-1837). تونس، 1980، ص 208؛ بايلك قسنطينة والحاج أحمد باي (1830-1837). مجلة التاريخ المغاربي، 1878، الجزء I.
22- وثائق تركية غير منشورة حول قنبلة الجزائر العاصمة سنة 1816، مجلة الغرب الإسلامي والبحر الأبيض المتوسط، العدد 5، 1968، ص.ص 111-136.
23- محتوى أرشيف رئاسة الحكومة بأنقرة، 1955، ص 90.
24- ترجم O. Houdas ونشر الفصل XV من المخطوط معنونا إياه : المغرب الأقصى بين 1631 و 1812. باريس، دار النشر أ. لورو، 1886.
25- باريس، دار النشر المطبوعات الجامعية بفرنسا (PUF)، 1961، ص 136.
26- قائمة جرد أرشيف تونس (قبل 1881). تونس، أمانة الدولة بالرئاسة، 1969.

(*) : المترجم : كان يطلق على القسم الشمالي الغربي لليبيا في تلك الحقبة منطقة طرابلس.

27- مصادر تاريخ الجزائر بالأرشيف العام لتونس، قسنطينة، 1976.

28- المكتبة العامة للمحمية الفرنسية، السلسلة الأولى E، باريس، أ. لورو 1921، ص 306، الجزء 2، ص 70، إصدار لمعهد الدراسات العليا المغربية، VIII.

29- المكتبة العامة للمحمية الفرنسية، السلسلة الثانية 1921-1956 : جزءان، باريس، مكتبة المشرق وأمريكا، 1954، إصدار لمعهد الدراسات العليا المغربية، الجزء LVII والجزء LXIII.

30- نشرة المراسلات الإفريقية، ص.ص 366-393.

31- فاس، 1938، المطبعة البلدية.

32- دوسلان (De Slane). دليل المخطوطات العربية التي دخلت إلى المكتبة الوطنية قبل 1884، باريس. دار النشر أ. لورو، 1885، دليل المخطوطات العربية بالمكتبة الوطنية 1883-1905، باريس، 1907.

33- دليل الاكتشافات الجديدة من المخطوطات العربية 1884-1925. باريس، أ. لورو، 1925، 424 صفحة.

34- أ. بوتان. معاهدات السلام والتجارة الفرنسية مع إفريقيا البربرية* 1515-1840. باريس، أ. بيدون، 1902، 622 صفحة.

35- بلانتي(Plantet). مراسلات دايات الجزائر مع القصر الملكي بفرنسا 1570-1833. باريس. ف. ألكون، .1889

36- د. براهيمي : الرحالة الفرنسيون خلال القرن الثامن عشر بإفريقيا البربرية. ورشات إعادة تقديم الأطروحات. ليل III، 1976. 755 صفحة.

37- بيان الموجودات بأرشيف المراسلات السياسية من البداية إلى غاية 1871، باريس، المطبعة الوطنية، 1936، 510 صفحة؛ بيان الموجودات الرقمي لأرشيف المراسلات السياسية 1871-1896. باريس، المطبعة الوطنية، 1961، 104 صفحة؛ قائمة موجودات مقتضبة لأرشيف قسم الشؤون الخارجية، المراسلات السياسية، باريس، المطبعة الوطنية، 1903-1908، جزأين في 3 مجلدات، 568 صفحة، 295 صفحة، و 768 صفحة؛ بيان الموجودات الرقمي لمراسلات القنصلية والتجارية بين 1793 و 1901. باريس، المطبعة الوطنية 1883-1964، ص.ص 472، 460. 247،

(*) المترجم : (l'Afrique Barbaresque-Barbarie) : البربرية، من التسميات التي كانت تطلق على شمال إفريقيا في تلك الحقبة.

243 و 245. تم تقديم تفاصيل العلب الكرتونية للشركات من طرف ر. ماسون (R. Masson). تاريخ المؤسسات والتجارة الفرنسية في إفريقيا البربرية 1650-1793. باريس، المطبعة الوطنية، 1903.

38- صندوق وكالة الامتيازات بإفريقيا وتنظيم أرشيف الحكومة العامة للجزائر. الثورة الفرنسية، 1908، ص.ص 385-461.

39- وثائق المقر الاجتماعي (1750-1828) لوكالة الجزائر (1758-1827)، أرزيو (1795-1820)، بونة (1766-1828)، القل (1780-1798)، القالة (1714-1827)، دلس (1794-1795).

وثائق متنوعة، سجلات مراسلات وكالة الجزائر (1762-1824)، سجلات تتعلق ببواخر المرجان بوكالة بونة (1817-1826) وسجل اليومية بوكالة القالة (1793-1794).

40- تم توصيف السلاسل A. B و D من طرف ج. إسكوار.

41- غرفة التجارة بمرسيليا. الفهرس الرقمي للأرشيف، الجزء I : أرشيف ما قبل سنة 1801. الأرشيف الخاص للغرفة من طرف ج. راينو (J. Raynaud). مرسيليا، مطبعة ف. روبير وأبناؤه 1947، 107 صفحة والفهرس المرقمن للأرشيف، الجزء II، السلسلة 1. الأرشيف الملحق للغرفة من طرف ف. روبوفا (F. Rubuffat). مرسيليا، مطبعة روبير 1965، 173 صفحة.

42- المخطوطات الشرقية في أوروبا وأمريكا الشمالية. دراسة. الشركة الدولية لتوثيق المراجع. أ. ج. زويغ، سويسرا، 1971.

43- جمع تيرون وثائق أصلية ونسخا ومخطوطات. فيما يخص الجرد، انظر ج. جاكتون. الأرشيف الإسباني لدى الحكومة العامة للجزائر. تاريخ الموجودات والجرد. الجزائر العاصمة، أ. جوردون، 1894، 136 صفحة.

44- مهمة بيبليوغرافية، تقرير إلى السيد وزير التعليم العمومي. باريس، أ. لورو، 1891، 148 صفحة. انظر أيضا إصدارات مدرسة الأدب بالجزائر، نشرة المراسلات الإفريقية، VIII.

45- الأرشيف الإسباني للحكومة العامة للجزائر. تاريخ الأرشيف وعمليات الجرد، أ. جوردون، 1894؛ ص 136. يتضمن الأرشيف أيضا المعاهدات المبرمة بين الداي والقوى الأجنبية وكذا دورية ديغو سوراز. توجد أيضا نتيجة الأبحاث التي قام ـا فوشون ضابط بالحملة العسكرية الفرنسية بروما في أرشيف هذه المدينة حول التاريخ والتجارة ببلدان شمال إفريقيا. ترجم أورتيز دومونتالبون إلى الإسبانية عمل ج.

جاكتون : " Los archivos espagnoles del gobierno général de Argelia,
Historia del fundo e inventario". سبتة، 1941، ص 54.

46- الأرشيف العام بسيمانكاس. الوثائق المتعلقة بالجزائر. الجزائر، 1932، ص 16.

47- أشغال المؤتمر الأول لتاريخ وحضارة المغرب الكبير، الجزء 2، ص.ص 331-334. جامعة تونس العاصمة. مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة التاريخ رقم 1.

48- لوي كارا دال أغيلا(Luis Carra del Aguila). العلاقات السياسية والتجارية بين إيالة الجزائر وإسبانيا 1786-1830، أطروحة دكتوراه، جامعة بوردو 1974.

49- دراسة بيبليوغرافية حول تاريخ وهران وناحيتها خلال الهيمنة الإسبانية 1505-1792. شهادة دراسات معمقة، ILVE، جامعة وهران 1979.

50- وثائق إسبانية حول الجزائر. ثمانية رزم بمركز الأرشيف التاريخي الوطني بمدريد حول العلاقات الإسبانية-الجزائرية 1767-1799. شهادة دراسات معمقة، ILVE، جامعة وهران. 1980.

51- الوثائق الإسبانية الخاصة بالجزائر. سبعة رزم من الأرشيف العام بسيمانكاس حول الحملة العسكرية على الجزائر لسنة 1775. شهادة دراسات معمقة، ILVE، جامعة وهران، 1979.

52- الجزائر، المكتبة الوطنية، 1978.

53- نشرة الأرشيف الوطني، رقم 6، ص.ص 67-69 و 71-74.

54- مجلة التاريخ المغاربي، جانفي 1976، ص.ص 81-85.

55- مرجع سابق، ص.ص 59-143.

56- مرجع سابق، ص.ص 96-210.

57- ف. برودال(F.Braudel). الإسبان والجزائر 1492-1792 في مؤلف "التاريخ والمؤرخون بالجزائر"، باريس، ف. ألكون، 1931، ص.ص 231-266؛ ر. مونترون. معطيات التاريخ المعاصر والحديث للجزائر وتونس. فهرس شمال إفريقيا، 1963، ص.ص 243-248؛ ب. بوايي(P.Boyer). مقدمة للتاريخ الداخلي لإيالة الجزائر، مجلة تاريخية، 1966- ص.ص 297-316.

سنة 1956، بمناسبة مئوية جمعية التاريخ الجزائري. تعمق ر. لوتورنو المكلف بمعالجة فترة العصور الوسطى والعصر الحديث من أجل إعداد حصيلة الأبحاث ا راة بين 1931 و 1956، مطولا في الحقبة الأولى، كما أشار فيما يتعلق بالحقبة الثانية

للإصدارات (المقالات، المؤلفات، الأطروحات).

مئوية جمعية التاريخ الجزائري 1856-1956. ا لة الإفريقية .H.S. 1956. تمت معالجة فترة ما قبل التاريخ من طرف ل. بالو(L.Ballout)، والعصور القديمة من طرف ج. لاسو(J.Lassus)، والجزائر خلال فترة ما بعد 1830 من طرف إ. ياكونو.

58- بوايي، مرجع سابق.

59- ف. برودال : الإسبان وشمال إفريقيا من 1492 إلى 1577. ا لة الإفريقية 1928، ص.ص 184–3851؛ الإسبان بالجزائر 1492-1792 في *تاريخ ومؤرخي الجزائر*، باريس، ف. ألكون. 1931، ص.ص 231-.266.

60- توفيق المدني. حرب 300 سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492-1792)، مجلة *الثقافة* 1976، ص 168؛ انظر أيضا لنفس الكاتب، حرب 300 سنة بين الجزائر وإسبانيا، الجزائر العاصمة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1968. م. بلهميسي. الجزائر والهجمات عن طريق البحر خلال القرن الثامن عشر، مجلة تاريخ وحضارة المغرب الكبير (RHCM)، 1968، العدد 4. المعاهدة الجزائرية–الفرنسية سنة 1786، مرتكزا ا، محتواها ونتائجها. مجلة تاريخ وحضارة المغرب الكبير، 1974، العدد 11؛ تحرير وهران سنة 1708، مجلة تاريخ وحضارة المغرب الكبير، 1974، العدد 11؛ تحرير وهران سنة 1708، مجلة تاريخ وحضارة المغرب الكبير، 1970، العدد 9؛ أبو القاسم سعد الله : الجزائر وهجمات الإسبان عن طريق البحر. الثقافة 1972، العدد 10.

61- جوزي خوان فيدال(José Juan Vidal). تجارة القمح بمايوركا وشمال إفريقيا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. أشغال المؤتمر الأول لتاريخ وحضارة المغرب الكبير، الجزء II، ص.ص 129-154، جامعة تونس العاصمة، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة التاريخ رقم 1.

62- مرجع سابق، ص 24؛ أيضا شانتال دولا فيرون (Chantal de la Véronne) : وثائق تنشر لأول مرة حول مرحلة من مراحل الصراع بين المغرب والجزائر في اية القرن الثامن عشر. مداخلة بالمؤتمر الثاني لتاريخ حضارة المغرب الكبير، تونس العاصمة 24-28 نوفمبر 1980.

63- جوزي خوان فيدال : مداخلة بالمؤتمر الثاني لتاريخ حضارة المغرب الكبير، تونس العاصمة 24-28 نوفمبر 1980. 64 : شنتوف الطيب : المشاريع الاقتصادية للباي محمد الكبير في اية القرن الثامن عشر بالجزائر. مداخلة بالمؤتمر الثاني لتاريخ حضارة المغرب الكبير، تونس العاصمة 24-28 نوفمبر 1980.

2- أين وصل النقاش بخصوص نمط الإنتاج بالجزائر خلال فترة ما قبل الاستعمار

ا لمة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، 1973، العدد 2، ص.ص 464-485

غير إ اء الاستعمار بشكل كبير منحى الأبحاث والدراسات الخاصة بالعالم الثالث. لم يعد علم التاريخ الرسمي الذي كان مرتبطا في مجالات البحث والأساليب والنتائج بالهيمنة الإمبريالية ملائما في الوقت الحالي مع اكتمال مسار إ اء الاستعمار، ولذا فإنه يتجه الآن إما إلى دراسة ا تمعات في ظل الهيمنة، وإما إلى تفضيل الجوانب المتعلقة بالإثنيات أو الاجتماعية للمجتمعات التي استعمرت في القدم.

نجم التجديد الذي عرفته الأبحاث المتعلقة بمجتمعات العالم الثالث خلال فترة ما قبل الرأسمالية منذ اكتمال مسار إ اء الاستعمار عن البحث ذي التوجه الماركسي والباحثين الوطنيين في البلدان المستقلة. فيما يخص الصنف الثاني، "فإن التاريخ ذاته يجبر منذ منتصف القرن العشرين على القطيعة مع التصورات المسبقة. أثار استقلال بلدان قارتي آسيا وإفريقيا التي كانت إلى غاية ذلك الزمن مجردة من تاريخ خاص من طرف الاستعمار مشكل تفسير ماضيها وفي نفس الوقت مسألة سبل المرور نحو المستقبل"(1). كان البحث التاريخي الذي بدأ خلال الفترة الاستعمارية، يتقوى باحتشام في المستعمرات السابقة. في أوروبا، شكل تجدد الأبحاث حسب ج. شينو "انعكاسا للمقام الآخذ في النمو الذي صارت تشغله في العلاقات الدولية بلدان آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية. أجبر كل من بروز حركات التحرر الوطني منذ اية الحرب العالمية الثانية وانضمام غالبية البلدان المستقلة لهيئة الأمم المتحدة وضرورة تقييم صائب لمعطيات الطبقة التي تتحكم في الحياة السياسية في البلدان قبل وبعد الاستقلال الماركسيين على دراسة تاريخ ا تمعات غير الأوروبية خلال حقبة ما قبل الرأسمالية بشكل أكثر صرامة مما سبق"(2).

دائما بأوروبا، مكّن محو آثار فترة حكم ستالين من إعادة قراءة مجتمعات العالم الثالث خلال حقبة ما قبل الرأسمالية. "صار مألوفا لدى الماركسيين خاصة منذ صدور سنة 1930 التوليفة الشهيرة لستالين المادية الجدلية والمادية التاريخية الجزم بمفهوم وحيد للتاريخ يتضمن حتما خمسة أطوار : ا تمع البدائي، ا تمع الاستعبادي، ا تمع الإقطاعي، ا تمع الرأسمالي، ا تمع الاشتراكي ثم الشيوعي"[3] كتب ر. غارودي، مدير مركز الدراسات والأبحاث الماركسية.

تترجم محو آثار فترة ستالين "بالعودة لفكر ماركس" عن طريق حركة إعادة تحديد المفاهيم ومقابلتها مع الحقيقة الاجتماعية ومن بينها ماضي بلدان العالم الثالث.

"حوالي سنة 1960، بعد أن حينت أشغال المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي وانتقدت غلطات فترة حكم ستالين، تطورت حركة دولية كبيرة تتعلق بالتوعي بأنماط وجذور الدوغمائية على كافة المستويات النظرية والتطبيقية"[4].

علاوة على الفكر الماركسي ذاته الذي كان محل تشكيك في التوجه الستاليني، تركز الاهتمام والرهان في الأبحاث المتعلقة بمجتمعات العالم الثالث حول مسائل متعددة ولكنها مركزية. "تم التشكيك حتى في مغزى الماركسية"، لأن "إبراز هذه الأطوار الخمسة كحقيقة يمكن إيجادها في جميع ا تمعات وبأ ا متلاحقة بترتيب حتمي، يعني تحويل المادية التاريخية إلى فلسفة للتاريخ، وكنتيجة لهذا التشويه الأول، ستتأتى العودة لتصور ما قبل بروز الماركسية حول المادية عن طريق إطلاق لفظ التاريخ العلمي على التاريخ الذي يستند لهذا المخطط، أي تاريخ كتب فيه المستقبل مسبقا، ومن ثم فالإنسان غائب فيه". كما يؤدي إلى العودة لتصور ما قبل الماركسية للجدلية عن طريق اعتبارها فهرسا للقوانين و"الأصناف" والملامح، تتوزع وفقا لترتيب غير قابل للتبدل يجعل في الأخير من التاريخ البشري حالة خاصة لجدلية الطابع الدوغمائي الذي تم تصوره"[5].

يتعلق الأمر أيضا بالخوض في المسألة الجوهرية لظروف وأنماط المرور من ا تمعات غير الطبقية إلى ا تمعات الطبقية والتطور المتباين وغير المتساو الذي أدى إلى تشكل ا تمعات المعاصرة.

حينها، سيصبح ممكنا "تشكيل نظرية عامة أكثرا صرامة حول التاريخ العالمي استنادا للمعرفة الملموسة بمجتمعات متنوعة كثيرا، لا اعتمادا على ا تمعات الأوروبية فحسب مثل الفترة السابقة"[6].

وأخيرا يتعلق الأمر في الأبحاث والنقاشات الراهنة بجذور التخلف ومفهوم القابلية للاستعمار وإضفاء الطابع الأسطوري على ماضي في بلدان العالم الثالث. أدى إعادة إحياء الماضي الذي تم تعتيمه لزمن طويل في ظل الهيمنة الاستعمارية، كرد فعل في العديد من تلك البلدان إلى إضفاء طابع أسطوري على حقبة ما قبل الاستعمار. بتولدها عن معارضة الهيمنة وجراء مقتضيات الكفاح السياسي والثقافي المناهض للاستعمار، طغت نظرة ا تمع المثالي الذي لا تسود فيه سوى التوازنات ولا تزال في الغالب على المقاربات التي تراعي الحقائق التاريخية التي لا جدال فيها. لم يعد إضفاء هذا الطابع الأسطوري ضروريا في الوقت الحالي ببلدان نالت استقلالها السياسي وفي بعض الأحيان استقلالها الاقتصادي.

لجأ اختصاصيو التاريخ، الاقتصاد، علم الاجتماع والجغرافيا لهذا الماضي ما قبل الاستعماري من أجل أن يفتشوا فيه عن جذور التخلف والاستعمار وتفسيرهما.

"يعيش المغرب الكبير في تباطؤ؛ يشكل ذلك دون شك إحدى مرتكزات الاستعمار في الماضي، والتخلف في الوقت الحالي" حسب ل. فالانسي(7). أدت هذه ا موعة من العوامل الداخلية القديمة (الهياكل ما قبل الاستعمارية) والعوامل الحديثة الخارجية (الاستعمار) خلال القرن العشرين إلى بروز نقص التنمية (التخلف)، كتب إ. لاكوست، الذي أضاف : "جعلت الهياكل التي وصفها ابن خلدون الاستعمار ممكنا..."[8].

يؤدي البحث عن أسباب التخلف في الروابط الاجتماعية الموجودة في الماضي ما قبل الاستعماري إلى نقل مسألة جذور التخلف دون حلها. لا تشكل حالة الركود ولا "اختلاف مقام الطبقة البرجوازية في النظام الإقطاعي الأوروبي عن نظيره في مجتمعات البحر المتوسط من جهة أخرى"(9) تفسيرا للمسألة. "تتمثل صعوبة الحل بالأحرى في جذور التطور لأن على المؤرخين أن يفسروا ما هو استثنائي أي الرأسمالية الأطلسية وتوسعها المتسارع، لا ما هو عادي، أي التطور البطيء والواهن لباقي العالم"(10).

تثير الأبحاث حول الماضي البعيد و/أو القريب للمجتمعات ما قبل الاستعمارية بالعالم الثالث نقاشا متعدد الأوجه حول المسائل الجوهرية.

الجزائر جزء من هذا النقاش ومن الممكن في الزمن الراهن إعداد حصيلة الأبحاث المتعلقة بماضيها، وبشكل أدق الأبحاث المتعلقة بنمط الإنتاج عشية الاستقلال، فالأبحاث والدراسات التي دف لتحديد نمط الإنتاج بالجزائر خلال فترة ما قبل الاستعمار صارت عديدة. صار المشكل حتى وإن اتسمت دراسته بأ ا حديثة نسبيا أكثر نضوجا. الأطروحات التي يدافع عنها هؤلاء وأولئك قطعية، وتبدو غير قابلة للتوليف بينها ولكن لا واحدة منها تسوي المشكل بشكل ائي.

تمر حصيلة الأبحاث والنقاشات المتعلقة بنمط الإنتاج بالجزائر خلال فترة ما قبل الاستعمار عبر مراعاة الإصدارات التي تخص الجزائر من جهة والإصدارات التي تخص مجمل المغرب من جهة أخرى.

تتشكل بالأساس من الأعمال المنجزة في إطار مركز الدراسات والأبحاث الماركسية والأعمال المنجزة خارجه، لحسابه، حيث يتعين الاهتمام بالنصوص المختارة لماركس، إنجلز ولينين "حول ا تمعات خلال حقبة ما قبل الرأسمالية"(11). والمؤلف المعنون "حول نمط الإنتاج الآسيوي [الشرقي]"(12) الذي يضم سلسلة دراسات أجراها ش. باران، ج. شينو، ش. فورنيو، م. غودليي،

أ. أودريكور، ب. بواتو، ج.س. كانال و ج.ب. فارنون. وأخيرا وخاصة المؤلف المعنون "حول الإقطاعية"[13]، تجسيد اليوم الدراسي حول الإقطاعية الذي انعقد في 27 أفريل 1968 بمركز الدراسات والأبحاث الماركسية.

اختير مجالان للمعاينة : القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لفرنسا عشية الثورة، وحالة النمو في بلدان المغرب قبل الاستعمار.

"امتد النقاش حول الإقطاعية الفرنسية برصد المسائل المثارة التي شكلت تمهيدا لنقاشات الظهيرة التي سعت لإيجاد زوايا المقاربة للأنماط خلال حقبة ما قبل الرأسمالية"[14]. تمت دراسة إشكالية الإقطاعية خارج أوروبا في الإطار المغاربي، حيث تركزت حول الملف التحضيري المخصص لجزائر ما قبل الاستعمار".

يجدر لفت النظر أيضا إلى سلسلة ثانية من الأبحاث، من خارج مركز الدراسات والأبحاث الماركسية، غالبية كتا ا من المشاركين في اليوم الدراسي حول الإقطاعية. يتعلق الأمر بمؤلفات[15] لكل من : ل. فالانسي[16]، إ. لاكوست[17]، مساهمة ج. دوكوا[18].

خصت الدراسات والأبحاث والنقاشات الجزائر وكامل المغرب تارة والتشكيلات الاجتماعية بالمغرب الكبير تارة أخرى. الشق الأول يحظى بالأولوية هنا. فيما يطرح الشق الثاني مشكلا : التباين في تقدم التشكيلات الاجتماعية الثلاث بالمغرب الكبير.

ما مدى صحة انطباق استخلاصات الأبحاث المخصصة لتونس والمغرب على الجزائر والعكس بالعكس؟ ألا ينبغي مثلما يقترح أ. نوشي رفض جميع حالات مماثلة الجزائر بالبلدين الآخرين؟[19].

لدى إعداد حصيلة حول نمط الإنتاج بجزائر ما قبل الاستعمار، يفرض الحذر استبعاد الأشغال التي تخص حصرا المغرب وتونس[20]. أما الأشغال التي تخص المغرب برمته وهي تمثل الغالبية، فقد استبقيت بناء على مراعا ا للتباين أو عدمه في تقدم التشكيلات الاجتماعية الثلاث.

يستهدف هذا البحث بالغ الأهمية تحديد التعاريف الأولية. "الجدل كبير لأن القليل من الناس متوافقون. لا نزال في طور التكهنات. لكل واحد من المؤرخين تقريبا فكرته الخاصة لا بخصوص تلك المسألة الثانوية أو غيرها ولكن بخصوص المشكل الجوهري"[(21)]، كتب، محقا، ج دوكوا.

انتهى بالتوصل إلى ثلاث أطروحات دافع عليها على التوالي كل من : ل. فالانسي، ر. غاليسو، إ. لاكوست و ج. دوكوا.

تسم الأطروحة الأولى التشكيل الاجتماعي الجزائري بنمط الإنتاج القديم.

فيما تلجأ الثانية إلى الإقطاعية، حيث تم إعادة تحديد وتوضيح هذا المفهوم فيما يخص الإقطاعية الأوروبية.

الموقف الوسطي الذي يمثله إ. لاكوست لجأ إلى مفهوم الديمقراطية العسكرية الذي قدم ج. دوكوا صورة أخرى له تتمثل في : "الديمقراطية العسكرية بملامح آسيوية".

سنعرض الأطروحات الثلاث ونتعرض لنقد كل واحدة منها من طرف الطرحين الآخرين من أجل التوصل أولا إلى إبراز التباينات ونقاط التلاقي، ثم إلى تحديد التوجهات الممكنة للأبحاث المستقبلية[(22)].

1- أطروحة النمط القديم والانتقادات :

1.1- نموذج ل. فالانسي :

قدمت ل. فالانسي نموذجا أطلقت عليه "نمط الإنتاج القديم"[(23)].

كانت الجزائر خلال حقبة ما قبل الاستعمار تتكون من "خلايا إثنية تعيش منطوية على نفسها"[(24)]. "للبربر والعرب، قبائل المخزن أو المرابطين نفس التنظيم الداخلي، ونفس الهيكلية. بالطبع، تضيف ل. فالانسي، كان الصنف الأخير مستفيدا من حصانة ضريبية ومزايا أخرى ولكن هذه التباينات لا تغير من البنية الاجتماعية العامة المكونة من خلايا تعيش منطوية على نفسها"[(25)].

بالقاعدة، توجد تجمعات إثنية (القبيلة أو القرية) تضم عائلات تنحدر من سلف يفترض أنه مشترك، تسيطر على أراضي محددة"[26].

تتمكن هذه البنية من الاستمرار بفضل شبكة مبادلات. على المستوى المحلي : الممارسات الجماعية (المعاونة، التويزة، إلخ...). على المستوى الجهوي، يجعل التكامل الاقتصادي بين المناطق الرعوية ومناطق زراعة الأشجار المثمرة، وبين المناطق الصحراوية والمناطق الرعوية ضروريا وجود علاقات منتظمة بين مختلف الجماعات.

"ولكن هنا، الهيمنة تترسخ لجماعة على جماعة أخرى، لا لسيد على جماعة بقرية مثلما كان عليه الحال بالإقطاعية الغربية"[27].

توجد فوق هذه الخلايا الإثنية غير المتمايزة الحكومة المركزية وأعوا ا، إلا أ ا لا تشكل طبقة اجتماعية... وأعوان السلطة أولئك يتم تعيينهم، أي أن مناصبهم ليست وراثية، ولا يمارسون السلطة إلا عن طريق الزعماء المحليين"[28].

لم يكن هذا التنظيم الاجتماعي ممكنا إلا بسبب ضعف تطور القوى الإنتاجية. "تحت مستوى معين من التطور التقني، وفي ظل عدم وجود نظام العبيد (من النمط القديم أو الاستعماري)، يصبح من المستحيل مراكمة الفائض المأخوذ من الريفيين"[29].

بالجزائر خلال حقبة ما قبل الاستعمار إذن، حسب ل. فالانسي : حال ضعف القوى الإنتاجية دون استغلال تشكيلات اجتماعية طبيعية أقر بأ ا كثيرة وقابلة للاستمرار.

"لم تعرف شمال إفريقيا تطور القوى الإنتاجية ولاسيما فيما يتعلق بالجانب التقني إلى غاية الحقبة الاستعمارية"[30]. أكثر من ذلك، تحدثت ل. فالانسي عن التقهقر (مثلا شبكة المواصلات أو تقنيات النقل) و"عندما لا يكون هناك تقهقر فالأمر على الأقل بحالة جمود"[31].

كذلك الأمر فيما يتعلق بوجه آخر يبرز ضعف تطور القوى الإنتاجية، عدد الرجال. بالجزائر، كان يوجد نقص في عدد الرجال... ليس النقص في الأراضي، بل في الرجال... كان عجزا دائما"[(32)].

أخيرا، "التوزيع الديمقراطي لوسائل الإنتاج..."[(33)] الذي يحيل إلى التحليل الذي قدمه ماركس عن الملكية المقسمة إلى أجزاء هو النموذج السائد في نواحي شاسعة. أنماط الملكية التي تجعل ممكنا اقتطاع فائض من العمل في المناطق القروية موجودة ولكن أنماط النشاط الجماعية تعيق ذلك.

جعلت "الحبوس"، بعيدا عن كو ا نمطا لانتزاع الأملاك في المناطق الريفية... ممكنا، على العكس من ذلك، ضمان الملكية الجماعية، لأن من غير الممكن نقل ملكيتها، ولم يكن ممكنا أخذها بالقوة من طرف الحكومة المركزية أو جماعة معادية"[(34)].

لم تصبح الملكية الكبيرة ونتيجتها الحتمية "نظام الخماسة" سائدة : "بقيت ظاهرة العامل الخماس ضئيلة عدديا وفي الغالب، يكون الخماس أجنبيا"[(35)].

2.1- انتقادات ر. غاليسو :

تأتي الانتقاد الرئيسي لنموذج *النمط القديم* من ر. غاليسو. ارتكز على ثلاث نقاط : إسباغ الكمال المثالي على القبلية، ضعف تطور القوى الإنتاجية، رجحان المدن على الأرياف. يخطئ النموذج القديم بإضفاء طابع المثالية على القبلية لأن "... ما هو متخلف، هامشي، أو ببساطة جزئي لا يمكن أن يشكل عن طريق العزل مرتكزا لدراسة نمط إنتاجي"[(36)]. علاوة على ذلك، يمكن أن يشوه التحليل الطابع ا تمعي للنشاط. يتعين أيضا أن "لا يغلطنا ضعف تقدم القوى الإنتاجية عن طريق تركيز الاهتمام فقط بالمعطيات التقنية..."[(37)].

في الأخير، رد ر. غاليسو بالتواجد العمراني في التركيبة الريفية القديمة. تم إغفال الرجحان العقاري والتجاري والجبائي في مخطط نمط الإنتاج القديم. المدينة يمن على الريف على أربع مستويات :

"توجد الهيمنة التي يمكن أن نطلق عليها الفورية عن طريق الإشراف على الضاحية الريفية (إما عن طريق الملكية العمومية، أو الملكية الخاصة)..."(38).

ثم، "الهيمنة التجارية غير المباشرة التي تمر عن طريق التجار الذين يمولون ويتحكمون في المواد الأولية والذين يزودون الصناعة الحرفية، ثم يخزنون من أجل البيع و كذا الاستغلال"(39).

"المستوى الثالث لهيمنة المدينة على الريف يمر عبر نظام الهيمنة السياسي الذي يحصر عمليا كامل البلاد"(40) ويضمن توسعة هيمنة المدينة على البلاد. فيما يعتبر آخر مستوى للهيمنة : الاستمرارية العمرانية "دعامة النمط الخاص للرجحان الجبائي"(41).

2- أطروحة الإقطاعية والانتقادات :

1.2- الإقطاعية :

لأنه أنكر النمط الريفي القديم، "يصعب على ر. غاليسو أن لا يتحدث عن وجود مجتمع إقطاعي"(42)، "مجتمع ينبغي أن يطلق عليه إقطاعي ولكن حركته التاريخية تناقض الإقطاعية الأوروبية"(43). قاد "التمييز بين أنماط التطور العام"(44) ر. غاليسو إلى استخلاص مزدوج : ا تمع الجزائري خلال حقبة ما قبل الاستعمار مجتمع طبقي، يمتاز بإقطاعية من نوع خاص، ولكنها تبقى إقطاعية.

https://albordj.blogspot.com

1.1.2- علاقات الاستغلال :

كتب أن الأمر يتعلق بفهم الآلية الداخلية للاستغلال واكتشاف وهم النمط الجماعي في كامل صيغ الملكية. فالأساس يتمثل في ملكية منتج العمل الذي يقود عمليا إلى الملكية الخاصة : "تخفي الصيغ الجماعية حتى الاستغلال الذي يجري داخليا عن طريق الاستيلاء على منتج عمل أعضاء الجماعة"(45). " لا تؤثر أنماط القرابة الجماعية أو الأنماط المشتقة منها على علاقات الإنتاج ولكنها تشكل فقط إطار ممارسة النشاط الاقتصادي وتحدد أبعاد الحياة الاقتصادية..."(46).

في الواقع، في جزائر ما قبل الاستعمار "يتقطع التنظيم ا تمعي... بخطوط معطيات اجتماعية أخرى نجمت عن العلاقات التي ترسخت في استخدام الأرض وتوزيع الإنتاج ولا تتمثل سوى في علاقات الإنتاج الاجتماعية ذا ا"(47). علاقات الإنتاج التي تربط بين الرجال داخل التشكيلات الجماعية، "وتثير بينهم تعارضات، وهذا الاستغلال الداخلي للجماعات يستأنف بعد ذلك في النظام العام للاستغلال السائد على مستوى أكبر والذي ينسج شبكة الروابط داخل الطبقات الاجتماعية"(48).

ومن ثم تتأتى أهمية وضعية الأرض (القانونية والفعلية). "تتراوح بين الصيغ القديمة عندما تكون الأراضي الجماعية أكثر (أراضي العرش والأراضي المشاعة) والجرماني [الفردي] عندما لا تشكل الأراضي الجماعية سوى مرتكزا لمستثمرات فلاحية ذاتية يمتلكها ريفيون"(49).

وهكذا فإنه يميز بين ثلاث مناطق تتطابق مع ثلاثة أصناف من المزج بين الملكيات. "في الصنف المتوسط (الوديان وسفوح الجبال بالتل). توجد توليفة من أراضي العرش والأراضي *ملك* والملكية المشاعة. يحيل تشابك حقوق الملكية هذا إلى الصنف الذي وصفه ماركس باسم نمط الملكية الجرماني"(50). في الجنوب والمناطق الجافة : "في هذا الاقتصاد ذي الطابع الرعوي بالأساس، تنقص

الأراضي *ملك* وتزداد أراضي العرش..."[51]. يقترب هذا الصنف مما يسميه ماركس الصيغة المشاعة القديمة. على العكس من ذلك، عندما تكون الأراضي الزراعية ذات مساحات أكبر، وتتضاءل مناطق الرعي... وعندما تكون القرية مشيدة على أراضي زراعية، تزداد الأراضي *ملك*. تقسم الأراضي إلى رقع تستغلها عائلات"[52].

يمثل هذا الصنف منتهى التطور : التملك الخاص للأرض مثلما تبرزه الوضعية بمنطقة القبايل والملكيات الزراعية الكبيرة بالمتيجة والضواحي الريفية.

"تتكسر الصورة التي رسمت عن وجود المساواة لدى الوصول إلى العائلات، حيث يطرأ التملك الخاص...[53]. بسبب تمازج المسؤوليات الاقتصادية والسياسية وأحيانا الدينية، يحدث التدحرج باتجاه التملك الخاص".

"يجري هذا الاستغلال أيضا عن طريق صنف مماثل في القرى الزراعية وفي الدواوير (جزء من قبيلة) في المناطق الرعوية"[54]. في هذه الحالات، تحتفظ العائلة والهرمية العائلية لنفسها بمنتج العمل الجماعي"[55].

2.1.2- الأرستقراطية القيادية :

تبرز انتفاضات القرويين الانقسامات بين الطبقات الاجتماعية، ولكن يبقى من الضروري توضيح طبيعتها. لا يشكل القرويون فئة متمايزة سوى بالمفهوم السلبي : طبقة اجتماعية تشترك في أ ا عرضة للاستغلال، فيما تتنوع في باقي خصائصها..[56]، و"على هذا المرتكز الاجتماعي القروي غير المتناغم، تستند قوة التشكيلات الاجتماعية التي تكون على الأقل عناصر طبقة اجتماعية، بل يمكن أن توصف بأ ا طبقة اجتماعية متكاملة..."[57].

على المستويات المتدنية، يستفيد عدد كبير من أرباب العائلات من تفوق سياسي يرتكز على قاعد م الاقتصادية. "لا يشكلون أرستقراطية محلية، ولكن ببساطة أرضية للربط، كأعوان تنفيذيين في الاستغلال الجبائي وأول مستوى من مشغلي اليد العاملة"[58].

ينجم التعقيد عن المنشأ المزدوج لحقوق القيادة. "أولا : تتأتى السلطة من قوة اقتصادية محلية أو جهوية من أبناء البلد أو يفترض أ م كذلك... ومن جهة أخرى، تظهر كبروز لسيادة إيالة الجزائر التي تأخذ ماهيتها الاقتصادية من حياز ا على الأملاك العامة"[59]. ازدوجت هذه الطبقة الراقية المشكلة من الزعماء المحاربين، الأجواد (الأرستقراطية الريفية) في اية القرن الثامن عشر بأرستقراطية دينية، "العائلات التي تستمد مكانتها من المترلة الدينية، زعامة إحدى الأخويات... وامتلاك الحبوس"[60].

على المستويات العليا، يحتفظ القسم الآخر من الأرستقراطية بطابعه الأجنبي أو على الأقل الخارجي. يتعلق الأمر بالطبقة الراقية التي تشغل في آن واحد وظائف سياسية واقتصادية وعسكرية وحضرية. تتشكل هذه الطبقة الراقية جراء وظائفها وكذا المحاباة من مجمل أعيان الإيالة : الأعوان المباشرين للحكومة التركية.

حسب ر. غاليسو، "يمثل بروز هذه الطبقة العسكرية في المناصب العمومية عامل تمايز الهيكلية الاجتماعية للإيالة عن الإقطاعية الأوروبية"[61]. سبب هذا التمايز هو وجود ملكية عامة كبيرة تمكنت الإيالة التركية من المحافظة عليها"[62].

ا تمع الجزائري خلال حقبة ما قبل الاستعمار إقطاعي بفعل طبيعة الطبقات الاجتماعية، إقطاعية تضمر تقدما وإن كان ضئيلا للقوى الإنتاجية لأنه يمثل مستوى من القدرة الإنتاجية يميز في اية المطاف نمط الإنتاج الإقطاعي.

يقر ر. غاليسو أن هذا الوجه الثاني لنمط الإنتاج "تعرض لضعف نسبي مع تقوي القدرة الإنتاجية بأوروبا الغربية، وقبل ذلك مع ترسخ التجربة التجارية الأوروبية التي ستتطور لتصبح استعمارا"[63]. إلا أن متوسط المستوى التقني يفوق نظيره خلال العصر الإقطاعي الأول بأوروبا؛ بعد ذلك يبدو أن تحسنه قد كان بطيئا جراء نمو ديمغرافي ضعيف[64].

2.2- الانتقادات :

أيد أ. أياش التحليل الإقطاعي لـ : ر. غاليسو استنادا للنموذج المغربي. "ما أعرفه عن المغرب، يجعلني أميل إلى أطروحة غاليسو، وجود اقتصاد زراعي-رعوي من الطراز الأبوي بطبيعة الحال، ولكن يوجد تحته اقتصاد حضري يعتمد على المبادلات التجارية..."[65].

على العكس من ذلك، قدم كل من ل. فالانسي، إ. لاكوست، ج. دوكوا و أ. نوشي تحفظات جدية لم تنكر "التوصيفات التي قدمها ر.غاليسو حول التنظيم الاجتماعي ووضعية الأراضي، ومختلف أصناف الملاك الذين لا يستغلون بشكل مباشر (الحبوس، الأرستقراطية الريفية، زعماء عشائر المخزن)..."[66]، ولكنها تركزت على تفسيرها.

لم يجد أ. نوشي أثرا حقيقيا للإقطاعية بجزائر ما قبل الاستعمار. بالنسبة لـ : إ. لاكوست، ا تمع بشمال إفريقيا ليس مجتمعا إقطاعيا، وعلاقة الهيمنة لا تماثل الصنف الإقطاعي، رغم وجود بعض روابط معقدة من تبعية الإنسان للإنسان"[67].

بالنسبة لـ : ج. دوكوا "روني غاليسو نفسه تحدث عن الإقطاعية الفجة. يجد هنا، دون أن يقول ذلك، مفهوم ماركس وإنجلز في الإيديولوجيا الألمانية"[68]. بيد أنه بالنسبة لكليهما، "الإقطاعية الفجة تمثل آخر طور من الديمقراطية العسكرية حيث تصبح هذا الأخيرة جاهزة للتحول إلى ما يناقضها، أي غياب الديمقراطية"[69]. أي أن جزائر ما قبل الاستعمار كانت في طور تفكك ا تمع البدائي، ما يمثل ابتعادا عن الطرح الإقطاعي.

تأتى الانتقاد الأساسي للطرح الإقطاعي بالخصوص من ل. فالانسي و أ. نوشي. تركز على الروابط بين المدينة-الريف، التعارضات الاجتماعية. اعترض أ. نوشي و ل. فالانسي على تبعية الأرياف للمدن. بالنسبة للأول، سكان المدن قلة، وهيمنة المدينة لا تتعدى المناطق ا اورة[70]. فيما رأت

ل. فالانسي أن عرض غاليسو يبرز وجود قطاع رأسمالي في الاقتصاد الحضري. ولكن هذا ليس نموذجيا، وحتى ا تمعات القديمة عرفت ذلك[71]. الرجحان العقاري، التجاري، الجبائي للمدن على الأرياف يبرز تعارضا ولكنه لا يصيغ نمطا إنتاجيا"[72].

صاغ أ. نوشي و ل. فالانسي أيضا تحفظات على دلائل وجود تعارضات اجتماعية : نمط عيش كبرى العائلات، استغلال العامة من قبل الزعماء، المنشآت المعمارية وتسميا ا، ثورات أبناء الريف.

فيما يخص النقطة الأولى، قدرت ل. فالانسي أنه خلافا للمجتمع الإقطاعي، في جزائر ما قبل الاستعمار لا السكن ولا الأثاث ولا الملابس ولا أي من تجليات الرفاه الأخرى كانت تميز بين أفراد الجماعة[73].

فيما يخص النقطة الثانية، استندت ل. فالانسي لشهادة أوائل المراقبين الفرنسيين الذين وصفوا البؤس العام، وعزوا ذلك لقدرية الدين الإسلامي أو استبدادية الحكومة التركية، ولكنهم لم يرصدوا مطلقا استغلالا للعامة من قبل الزعماء"[74]. كما أن ذلك يشكل حسب أ. نوشي تغاضيا عن كون كل أسرة تمتلك منطقتها الزراعية (سواء كانت ملك أو عرش)؛ فهذه الأخيرة نظرا لأ ا تندرج في نطاق القبيلة : يوجد تنظيم هرمي نواته هي القبيلة... ولكن داخل هذه القبيلة، لا أعتقد بوجود ترتيب سلمي، بل تساوي بين أرباب العائلات"[75].

بخصوص النقطة الثالثة، لا تشكل القصور والأبراج والقلاع مطلقا تجليات معمارية للإقطاعية القيادية. في الواقع تمثل في أحسن الأحوال محميات جماعية (القصور والقلاع) وفي أسوئها حصونا تتبع الحكومة التركية، وظيفتها عسكرية فحسب. ينبغي إذن أن لا تخلط بقصور السادة التي تدلل على الإقطاعية[76].

بخصوص النقطة الرابعة، لا يتواجه في التعارضات أعضاء ا موعة بل تزج بكامل ا موعة. حسب ل. فالانسي لا نرى صراعا اجتماعيا تتواجه فيه طبقات اجتماعية، الأغنياء ضد الفقراء، الخماسة ضد الملاك : أي كامل الصنف[77]. كما نفى أ. نوشي وجود تقهقر للمجتمع التشاركي بمنطقة القبايل، فتضامن أعضاء ا موعة واقع معاش[78].

3- الأطروحات الوسطية والانتقادات :

تتموضع الأطروحات الوسطية التي قدمها ج. دوكوا و إ. لاكوست في مستوى مغاير تماما مقارنة مع النموذج القديم الذي دافعت عنه ل. فالانسي أو الإقطاعية التي ذكرها ر. غاليسو.

بالنسبة لـ : إ. لاكوست، تتميز هذه ا تمعات (المغاربية) بتركيبة من هياكل الديمقراطية العسكرية والهياكل التجارية[79]. استأنف ج. دوكوا القريب من إ. لاكوست في بحثه أطروحة الديمقراطية العسكرية التي غيرها قليلا عن طريق إضافة ملامح آسيوية.

1.3- الديمقراطية العسكرية ممزوجة بالهياكل التجارية الكبرى :

علاوة على ذلك وضع إ. لاكوست جزائر ما قبل الاستعمار في إطار نمط الإنتاج البدائي، تحديدا في طور تفكك ا تمع البدائي. في نظرة تاريخية، فإننا في النقطة الحدية لآخر مجتمع حيث لا توجد طبقات وأول مجتمع طبقي[80]. ولذا، فقد قدر أنه من الممكن استخدام مفهوم الديمقراطية العسكرية[81] أو الديمقراطية العسكرية المزيفة لتوصيف هذه العلاقة المعقدة للإنتاج[82] التي ضم إليها على الأقل مفهوم التجارة الكبرى.

عرف ابن خلدون هذه الوضعية التي امتدت إلى غاية القرن التاسع عشر. "الوضعية التي درسها ابن خلدون امتدت لقرون عديدة إلى غاية القرن التاسع عشر وفصلت بين مرحلة الانبعاث والنمو(القرن التاسع-القرن الثاني عشر)

ومرحلة الاستعمار"[83]. لجأ إ. لاكوست إلى الديمقراطية العسكرية بسبب استمرارية التنظيم القبلي بكامل المغرب، أي بطبيعة الحال الجزائر". لا تزال غالبية السكان تعيش في إطار الهيكلية القبلية وسيستمر الوضع إلى غاية القرن التاسع عشر"[84]. كل واحدة من هذه ا موعات القبلية تعيش بالأساس في اقتصاد لا يزال قريبا من الاستهلاك الذاتي"[85]. لا يزال موجودا التضامن القبلي الذي يعوق التطور من الإقطاع إلى الإقطاعية.

أسباب الاستمرارية القبلية عديدة ومتنوعة، يذكر إ. لاكوست أربعا منها.

بشمال إفريقيا، استمرارية الهياكل القديمة (نظام الملكيات الكبيرة الذي رسخه الرومان ثم البيزنطيين) أكثر محدودية من الشرق الأوسط : "... من جهة لم تبسط روما وبيزنطة قو ا سوى على قسم محدود من البلاد (إفريقية بالأساس)".

علاوة على ذلك بالمغرب الكبير، لم يخلف المحتلون العرب في القرن السابع بشكل مباشر أسيادا أجانب آخرين. امتدت الإمبراطورية العربية على نواحي أعادت فيها الهياكل القبلية التي فككها المحتلون التشكل خلال عدة قرون من الاستقلال الفعلي. أخيرا بإفريقيا الشمالية، كانت هذه الهيمنة تحت إطار حكم الخلافة الإسلامية قصيرة نسبيا (710-780) لأنه تم دحضها بثورة الخوارج"[86]. يمكن أن تجد متانة الهياكل القبلية تفسيرها أيضا بنسبة كبيرة في أهمية الاقتصاد الرعوي في هذه المناطق...[87].

يوجد سبب آخر : "... أولاه ابن خلدون أهمية كبيرة : العادات والمقدرات الحربية التي ولقرون عديدة ميزت غالبية السكان (الذكور) بشمال إفريقيا"[88].

في الأخير، حجم الفائدة التي يمكن جنيها من تجارة القوافل ولذا لم يسع عدد من زعماء القبائل لتفكيك التنظيمات القبلية من أجل استملاك وسائل الإنتاج بشكل أو بآخر[89].

إلا أن السكان المهيكلين في ا موعات القبلية المستقرة نسبيا، كانوا عرضة لسيطرة أقلية من المحظيين : "... هؤلاء الأخيرين يتوفرون على عوائد كبيرة، دون أن يعني ذلك بالأساس امتلاك غالبية وسائل الإنتاج"[(90)].

لا تشكل هذه الأقلية لا طبقة برجوازية ولا طبقة نبلاء بما يماثل الإقطاعية الغربية. يشكل التجار الذي يعتمدون على مسارات التجارة الكبرى بالأحرى "طبقة أرستقراطية من التجار تربطها في الغالب علاقات وثيقة بالأرستقراطية القبلية والعسكرية"[(91)]. لا يوجد تضاد بين التجار وزعماء القبائل، فقد كان عدد كبير من زعماء القبائل في نفس الوقت من كبار تجار القوافل". لا ترتبط معايير الانتماء لهذه الطبقة الراقية بالميلاد ولا التخصص العسكري ولا ملكية الأراضي، بل بالقدرة المالية التي تتأتى من التجارة أو جباية الضرائب بفعل القوة العسكرية وبالتالية القبلية"[(92)].

على العكس من إ. لاكوست، لا يرى ر. غاليسو أن مفهوم الديمقراطية العسكرية سديد : "التفسير عن طريق اللجوء لمفهوم نموذج الإنتاج البدائي لا يمكن أن يكون إلا متأخرا مقارنة مع التطور العام على الرغم من مظاهر الأنماط القديمة للملكية والروابط العائلية التي استمرت لآلاف السنين".

على مستوى الأرياف وبالخصوص أمام مجموعات تعتمد على الرعي، أو إذا ما اعتبرنا كعلاقات إنتاج الأنماط الجماعية التي نسجت عن طريق روابط قرابة، وا موعات المحلية والجهوية العرقية بشكل أو بآخر من القرية إلى الجماعة ومن الدوار إلى العرش، يبدو أنه لا يزال ممكنا مثلما قام به به إ. لاكوست استخدام فرضيات نمط الإنتاج الآسيوي والديمقراطية العسكرية، ومع ذلك، فإن هذه الأخيرة لا تمثل نمطا إنتاجيا[(93)]. يؤيد ج. دوكوا طرح الديمقراطية العسكرية بشكل كبير مع تقديمه تصورا مختلفا قليلا لها.

2.3- الديمقراطية العسكرية بملامح آسيوية :

حسب رأي هذا الأخير، "جزائر 1830 كانت... تشكيلا اقتصاديا- اجتماعيا معقدا لا يبرز فيه نمط إنتاج واضح، ففيها خليط من الديمقراطيات العسكرية وا تمعات البدائية المنحطة جدا وعلى مستويات مختلفة مغطاة بدولة تظهر بملامح آسيوية، غيرت الهياكل التي كانت موجودة قبلها والتي عرفت تحولات أيضا بفعل الضغط الأوروبي الطويل قبل طروء الاستعمار"(94).

غير ج. دوكوا قليلا تحليل ماركس عن جزائر ما قبل الاستعمار(95) عن طريق القول أن الملامح الآسيوية فرضت من الفوق على مجتمع مجموعات بدائية(96). سبب هذه الحالة خلال 1830 مزدوج : استمرارية الجماعات، دور الدولة التركية.

كلما تعمقنا في ماضي الجزائر... نجد أن الدولة لم تكسر استمرارية ا موعات(97). لم تطرأ بالجزائر مطلقا دولة تعمل على وقف استمرارية الوحدات الطبيعية من الصنف القبلي(98). لم تعرف الوضعية سوى تغييرا طفيفا بداية من القرن السادس عشر مع تأسيس إيالة الجزائر وبروز الدولة التركية. فرضت الدولة التركية نفسها من فوق واستخدمت الهياكل القبلية التي كانت موجودة قبل طروئها جاعلة إياها شكلية إلى حد ما(99). تراجعت القبلية حسب ج. دوكوا خلال فترة الحكم التركي وبدأت أولى ملامح الدولة تلعب رغم كل شيء دورها التقويضي.

سنة 1830، لم يكن مسار التفكيك قد اكتمل و"... في نواحي برمتها، كانت (ا موعات القبلية) لا تزال فعالة(99)؛ في نواحي أخرى، أدى الطابع المصطنع للتنظيم القبلي إلى التأثير عليه كثيرا (ومع ذلك فقد حافظ على وجوده)"(100)، أما في بعض النواحي فقد وجدت بدائل للتنظيم القبلي على مستوى العصبة. بمنطقة القبايل تم الوصول إلى الملكيات الأسرية المحدودة، ولكن الماضي كان يستخدم بأشكال عديدة عن طريق الروابط العائلية بالخصوص"(101).

نمط الإنتاج الإقطاعي؟ نمط الإنتاج القديم؟ هياكل الديمقراطية العسكرية والتجارة البعيدة؟ هياكل الديمقراطية العسكرية ذات الملامح الآسيوية؟ يغذي تعقد المشكل والصعوبات المتنوعة النقاشات والأبحاث. إن كان من غير الملائم حسم النقاش باستخدام حجج هؤلاء أو أولئك، ربما يمكن ضبط ما تم ترسيخه وإبراز نقاط الاختلاف الرئيسية.

صعوبات البحث حول نمط الإنتاج في جزائر ما قبل الاستعمار نظرية وعملية. تنجم الأولى عن عدم إتمام الوضع النظري لمفهوم نمط الإنتاج الآسيوي ونظرية المرور أو العبور. لم يدرس ماركس نمط الإنتاج الآسيوي كمؤرخ لأن ذلك لم يكن يهمه إلا فيما يتعلق بمقارنته بالرأسمالية ولم يقدم عنه سوى إيحاءات. "ومن ثم ترك في نصوصه قدرا كبيرا من النقاط غير الواضحة في المصطلحات المستخدمة"(102)، ووصلنا إلى حد أنه "صار للكلمة تقريبا ثلاثة معان لديه..."(103). انعكس هذا على الأبحاث في الوقت الحالي مثلما يبرز من التعريفات المتباينة لمفهوم نمط الإنتاج الآسيوي التي قدمها ج. دوكوا و م. غودوليي.

"يعرف م. غودليي هذا النمط من الإنتاج بشكل واسع حيث يرى أنه يمثل تراكب جهاز دولة ومجموعات قروية"(104). يؤيد ج. دوكوا تعريفا صارما لنمط الإنتاج الآسيوي يفسر أهمية الدولة عن طريق دورها في أشغال الري الكبرى. إلى جانب نمط الإنتاج هذا، وجدت أنماط أخرى للإنتاج، مشا ة ولكن مختلفة، تنتمي جميعها لما يمكن أن يطلق عليه فضاء الأنماط الآسيوية التي تتراكب جميعا في الواقع لتشكل دولة مجموعات قروية(105).

لم يقم ماركس سوى بتقديم مخطط أولي لنظرية مرور أو عبور. كمنظر لنمط الإنتاج الرأسمالي، يستدل ماركس كمؤرخ لنمط الإنتاج الرأسمالي. في القسم المتعلق بمراحل تكون نمط الإنتاج هذا، يستخدم تطور التشكيلات الاجتماعية الأوروبية دائما كمرجع.

أبرز المشكلان الملموسان من طرف أ. نوشي، والآخر من طرف أ. أياش. حسب أ. نوشي "... ليس من الضروري ولا من النافع رد وضعية الجزائر وحتى المغرب برمته إلى نموذج من الطراز الأوروبي أو أيضا من الطراز الجرماني"[106]. يفضل ترك للمغرب الكبير خصوصيته التي يبدو أ ا مستمدة من تاريخه المشرقي المزدوج : العربي أولا، ثم التركي"[107].

يبدو الطابع المشرقي عميقا لدى أ. نوشي ولا يسمح بإيجاد نقاط تشابه مع النموذج الأوروبي، وفي ا حمل "... ليس من ا لد استخدام النماذج الأوروبية"[108].

يزداد تحديد نمط الإنتاج السائد في جزائر ما قبل الاستعمار صعوبة لأن الفترة التي سبقت الاستعمار مباشرة تمثل فترة تقهقر في التجارة والعمران. فترة التراجع مضللة فيما يخص الحكم على نمط الإنتاج[109] كتب أ. أياش. في الواقع، ألا نخاطر بذلك بأن نعتبر ما هو استثنائي في فترة الأزمة قاعدة عامة؟

يتفق الجميع على استبعاد مفاهيم نمطي الإنتاج العبودي والآسيوي في توصيف التشكيل الاجتماعي الجزائري خلال حقبة ما قبل الاستعمار. استبعد أ. نوشي و ج. دوكوا من أطروحا ما نمط الإنتاج العبودي. كذلك كان الأمر فيما يخص ل. فالانسي و ر. غاليسو. يلخص إ. لاكوست الموقف المشترك حول هذه النقطة ذه العبارات : "لا يتعلق الأمر... بمجتمع عبودي، رغم أن العبيد كثيرون ولكنهم لا يشاركون مطلقا في الإنتاج"[110].

تأتي نقد وجاهة مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي بالخصوص من ر. غاليسو و إ. لاكوست. حسب الأول، تتعارض ثلاثة خطوط من الوقائع مع المفهوم الآسيوي.

"في المقام الأول، أيا كانت قوة الروابط الجماعية الأسرية والقبلية، كان التوجه للتملك الخاص تحت غطاء هذه الحقوق الجماعية للملكية نشطا وأحيانا يقترب من ايته...".

من جهة أخرى، الصناعة الحرفية ليست تكملة للحياة الريفية، بل صارت منذ زمن ممونة للمبادلات وأحيانا متخصصة جدا ورائجة كثيرا".

في الأخير، تترل السلطة الملكية، سلطة الدولة بشكل نظام هرمي، وتنقسم إلى سلطات فرعية ومتنافسة فيما بينها، وتندمج مع هذه القوى الاجتماعية المعقدة التي تمثل الطبقات المسيطرة[111].

استخدم إ. لاكوست مطولا طرح نمط الإنتاج الآسيوي ولكنه خلص إلى أنه لم يحدث تطور بإفريقيا الشمالية من الديمقراطية العسكرية لنمط الإنتاج الآسيوي. توجد تماثلات ولكن التباينات تتفوق عليها.

تميز نمط الإنتاج السائد في المغرب الكبير خلال القرون الوسطى مثلما كان عليه الحال في القسم الأكبر من العالم بالأساس بـ :

1)- إدراج غالبية السكان في كتلة من الجماعات القروية أو القبلية القائمة على الاكتفاء الذاتي.

2)- وجود أقلية من المحظيين يتوفر أفرادها على عوائد هامة دون أن يعني ذلك بالضرورة نيل حق الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

يتعلق الأمر هنا بميزتين أساسيتين مما أطلق عليه ماركس "نمط الإنتاج الآسيوي"[112]. ولكن إ. لاكوست يضيف تمثل إفريقيا الشمالية نموذجا مختلفا تماما عن ما وصفه ماركس فيما يمكن أن نطلق عليه "ا تمعات التي تعتمد على الري"[113].

الاختلافات كبيرة بين مجتمعات الري والمغرب الكبير خلال حقبة ما قبل الاستعمار، وتتمحور حول علاقات الإنتاج وكذا وسائل الإنتاج.

في ا تمع المغاربي الذي لا يزال مستوى القوى الإنتاجية فيه ضئيلا، الثروة التي استفادت منها لقرون عديدة أقلية من المحظيين لم تتأتى من الفائض المحصل من ا موعات القبلية قليلة الإنتاج نسبيا ولا من حجم الفوائد التجارية الممكنة بفعل الوضعية الاستثنائية لإفريقيا الشمالية في طرق التجارة العالمية"[114]. من جهة أخرى، لا يمكن أن تعتبر علاقات الإنتاج الموجودة بالمغرب الكبير

خلال القرون الوسطى مماثلة لتلك التي كانت تميز ا تمعات التي تعتمد على مجرى مائي. بإفريقيا الشمالية، ... لا يوفر الدين عامل تقديس للأقلية المحظية التي لا تزال في قسم كبير مندمجة في ا موعات القبلية[115].

لم يحدث مطلقا أيضا أن جرت أشغال كبرى رغم وجود عدد كبير من السهول. "لاشك أن انتشار نمط الحياة الرعوية أو شبه الرعوية كان عائقا..."[116].

كما قلص التضامن القبلي دونما شك من سلطات الأسياد وحال دون إمكانية استعباد السكان ونقلهم"[117].

بإفريقيا الشمالية أيضا، وخلافا للمجتمعات التي تعتمد على الري، الفروقات بين الطبقات أقل بروزا والاستغلال أقل حدة.

تتبلور التباينات في نقطتين. تعرض كل من ل. فالانسي و ر. غاليسو أطروحتين متطرفتين ومتضادتين. تفضل الأولى وضعية جامدة، يتم تجاهل التوترات والخصومات فيها. فيما تشتغل الثانية بشكل مناقض عن طريق تفضيل الخصومات على حساب الهياكل القديمة. بيد أنه، مثلما كتب ج. س. فاتان "لا تفسر النظرة الجامدة للمغرب الكبير كل شيء، ولا التصور المبني على التضاد... الانحياز لطرح التوازن يعني استغلال التجاذبات الداخلية وظواهر عدم التطابق المتنامية. على العكس من ذلك، إن ركزنا على الصراعات فحسب، فإننا نبرز بشكل مصطنع التوترات بين المستغلين والمستغلين، بين طبقة الحكام وطبقة المحكومين، بين النخبة الحاكمة العسكرية، طبقة التجار البرجوزاية، الملاك وأبناء القرى والأرياف والرحل"[118].

لذا فإن من الضروري مراعاة كلا الجانبين من أجل ذكر كامل ميزات التشكيل الاجتماعي الجزائري : الممارسات الجماعية عديدة وقديمة، والخصومات والتوترات تجتاز مجمل التشكيل الاجتماعي الجزائري بما في ذلك ا موعات القبلية.

يتعين أن ينشغل أي بحث محتمل بذكر "التناقض الذي يوجد بين استمرارية الصيغ الجماعية التي ورثت عن الماضي وبدء ظهور التمايز الطبقي"[119] مثلما اقترح ج. س. كانال.

نقطة التباين الثانية التي يمكن أن ينشغل ا بحث جديد تتعلق بوضع الأقلية المحظية. التوافق حول وجودها كلي ولكن وضعها وطبيعتها فقط يمكن أن يقدما مؤشرات حول نمط الإنتاج.

في الأخير، توفر مفاهيم نظرية المرور أو العبور، وكذا مفاهيم نظرية الترابط المفصلي لأنماط الإنتاج مع ا ال النظري لبحث محتمل، الوسائل التصورية الأكثر ملاءمة من أجل القيام به.

الهوامش

1- ر. غارودي (R.Garaudy) في مقدمة المؤلف "حول نمط الإنتاج الآسيوي"، باريس، مركز الدراسات والأبحاث الماركسية، 1969، 343 صفحة.

2- في حول نمط الإنتاج الآسيوي، بعض آفاق الأبحاث، ص 13.

3- ر. غارودي، مرجع سابق، ص 7.

4- م. غودليي (M.Godelier) في مقدمة المؤلف "بخصوص مجتمعات ما قبل الرأسمالية"، باريس، مركز الدراسات والأبحاث الماركسية، 1970، 414 صفحة، ص 15.

5- ر. غارودي، مرجع سابق، ص 78.

6- ج. شينو(J.Chesnaux)، مرجع سابق، ص 15.

7- في المغرب العربي قبل احتلال مدينة الجزائر، باريس، فلاماريون، 1969، 140 صفحة، ص93.

8- في ابن خلدون، ميلاد التاريخ. ماضي العالم الثالث، باريس، ماسبيرو، 1966، 267 صفحة.

9- ر. غاليسو (R.Galissot) في "حول الإقطاعية"، باريس، مركز الدراسات والأبحاث الماركسية، 1972، 212 صفحة، ص .171

10- نفس المرجع، ص 173.

11- مرجع سابق.

12- مرجع سابق.

13- مرجع سابق.

14- ر. غاليسو، مرجع سابق، ص9.

15- مقال ج. ك. فاتان(J.C.Vatin)، الجزائر في 1830. مقال تفسير الأبحاث التاريخية (في ا لمة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 4، ديسمبر 1970). لم يكن موضوعه الأساسي مسألة نمط الإنتاج بجزائر ما قبل الاستعمار، إلا أنه تطرق لها بشكل ثانوي.

16- ل. فالانسي، مرجع سابق.

17- إ. لاكوست، مرجع سابق.

18- في ا لمة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 2، جوان 1968.

19- في "حول الإقطاعية"، مرجع سابق، ص 185.

20- مساهمة ج. بونسي : الوضعية العقارية والعلاقات الاجتماعية بتونس قبل 1881، في "حول الإقطاعية"، مرجع سابق، تندرج ضمن هذه الحالة.

21- ج. دوكوا، مرجع سابق، ص 13.

22- لأننا حملنا على دراسة الجزائر خلال ما قبل الاستعمار، عزمنا على تجربة تحليل يعتمد على الترابط المفصلي لأنماط الإنتاج قبل الاستعمار في مقال لاحق.

23- عبارة لماركس، استخدمها في مراسلاته مع فيرا زاسوليتش.

24- ل. فالانسي، مرجع سابق، ص 231.

25- نفس المرجع، ص 231.

26- نفس المرجع، ص 230.

27- نفس المرجع، ص 231.

28- نفس المرجع، ص 232.

29- نفس المرجع، ص 229.

30- ل. فالانسي، مرجع سابق، ص 229.

31- نفس المرجع، ص.ص 226-227.

32- نفس المرجع، ص 229.

33- نفس المرجع، ص 229.

34- نفس المرجع، ص 228.

35- نفس المرجع، ص 228.

36- ر. غاليسو، مرجع سابق، ص 238.

37- نفس المرجع، ص 240.

38- نفس المرجع، ص 236.

39- نفس المرجع، ص 236.

40- نفس المرجع، ص 237.

41- ر. غاليسو، مرجع سابق، ص 241.

42- نفس المرجع، ص 169.

43- نفس المرجع، ص 167.

44- نفس المرجع، ص 174.

45- نفس المرجع، ص 155.

46- نفس المرجع، ص 154.

47- نفس المرجع، ص 154.

48- نفس المرجع، ص 154.

49- نفس المرجع، ص .152

50- نفس المرجع، ص 151.

51- نفس المرجع، ص 151.

52- نفس المرجع، ص 152.

53- نفس المرجع، ص 152.

54- نفس المرجع، ص 153.

55- ر. غاليسو، مرجع سابق، ص 153.

56- نفس المرجع، ص 158.

57- نفس المرجع، ص 158.

58- نفس المرجع، ص 159.

59- نفس المرجع، ص 159.

60- نفس المرجع، ص 161.

61- نفس المرجع، ص 164.

62- نفس المرجع، ص 164.

63- نفس المرجع، ص 178.

64- نفس المرجع، ص 178.

65- في "حول الإقطاعية"، مرجع سابق، ص 243.

66- ل. فالانسي، مرجع سابق، ص 244.

67- إ. لاكوست، مرجع سابق، ص 37.

68- ج. دوكوا، مرجع سابق، ص 18.

69- نفس المرجع، ص 381.

70- أ. نوشي، مرجع سابق، ص 182.

71- ل. فالانسي، مرجع سابق، ص 223.

72- نفس المرجع، ص 244.

73- نفس المرجع، ص.ص 223-224.

74- نفس المرجع، ص 224.

75- أ. نوشي، مرجع سابق، ص 183.

76- ل. فالانسي، مرجع سابق، ص 224.

77- نفس المرجع، ص 225.

78- أ. نوشي، مرجع سابق، ص 186.

79- ر. لاكوست، مرجع سابق، ص 43.

80- نفس المرجع، ص 43.

81- مفهوم نجده في أصول العائلات والملكية والدولة ل. : ف. إنجلز، يدل على المسار الكلاسيكي لتقهقر ا تمع البدائي.

82- إ. لاكوست، مرجع سابق، ص 43.

83- نفس المرجع، ص 265.

84- نفس المرجع، ص 34.

85- نفس المرجع، ص 35.

86- نفس المرجع، ص.ص 32-33.

87- نفس المرجع، ص 33.

88- نفس المرجع، ص 33.

89- نفس المرجع، ص 34.

90- نفس المرجع، ص 34.

91- نفس المرجع، ص 35.

92- نفس المرجع، ص 35.

93- ر. غاليسو، مرجع سابق، ص.ص 147-148.

94- ج. دوكوا، مرجع سابق، ص 383.

95- نشرت ملاحظات ك. ماركس حول نظام الملكية العقارية بالجزائر لدى حدوث الاجتياح الفرنسي في لانوفال كريتيك (La Nouvelle Critique)، العدد 109 (سبتمبر-أكتوبر 1959) وفي مؤلف مركز الدراسات والأبحاث الماركسية بخصوص مجتمعات ما قبل الرأسمالية، ص.ص 382-400.

استخلص كارل ماركس أن الجزائر أكثر منطقة حافظت على آثار النمط القديم للملكية العقارية بعد الهند (في مؤلف بخصوص مجتمعات ما قبل الرأسمالية).

96- ج. دوكوا، مرجع سابق، ص 379.

97- نفس المرجع، ص 379.

98- نفس المرجع، ص 380.

99- نفس المرجع، ص 380.

100- نفس المرجع، ص 380.

101- نفس المرجع، ص 381.

102- نفس المرجع.

102- (مكرر)- ج. دوكوا، مرجع سابق، ص375.

103- نفس المرجع، ص 375.

104- نفس المرجع، ص 376.

105- نفس المرجع، ص 376.

106- أ. نوشي، مرجع سابق، ص 181.

107- نفس المرجع، ص 181.

108- نفس المرجع، ص 182.

109- أ. أياش، مرجع سابق، ص 243.

110- إ. لاكوست، مرجع سابق، ص 37.

111- ر. غاليسو، مرجع سابق، ص.ص 169-170.

112- إ. لاكوست، مرجع سابق، ص 37.

113- نفس المرجع، ص 37.

114- نفس المرجع، ص 39.

115- نفس المرجع، ص 40.

116- نفس المرجع، ص 38.

117- نفس المرجع، ص 38.

118- ج. ك. فاتان، مرجع سابق، ص.ص 102-103.

119- في "حول الإقطاعية"، مرجع سابق، ص 245.

3- التجارة بين مرسيليا والمغرب الكبير في الفترة الأخيرة للنظام القديم العلاقات غير المتكافئة

تشغل التجارة مقاما هاما في تشكل التبعية والتطورات الملازمة لها بين مركز أو مراكز ذات مسارات تبادلية وضواحي ذات مسارات مناقضة لأ ا تمثل عامل إبراز التفاوتات في نشاطات الإنتاج والمبادلات. يمكن أن تكون في المقام الثاني، عامل مفاقمة أو على الأقل إعادة إنتاج للتفاوتات[1].

على هذا الصعيد المزدوج، تعتبر تمثيلية للعلاقات بين نواحي تقع داخل نفس البلاد أو القارة. وتعتبر أكثر عندما يتعلق الأمر بنواحي تقع في حوض البحر الأبيض المتوسط، تمثل التجارة البحرية لها وسيلة التواصل الأكثر أهمية وفي الغالب الوحيدة كما هو الحال بين مرسيليا والموانئ المغاربية.

أصبحت المصادر الإحصائية المتعلقة بالمبادلات التجارية بين الموانئ المغاربية ومرسيليا وفيرة ابتداء من القرن الثامن عشر. في المقابل، تعد الوثائق التي تخص هذه المبادلات : المزايا، الأرباح أو الخسائر، التكافؤ أو التفاوت، أكثر ندرة. تنتمي مذكرة وجدت في أرشيف وزارة الشؤون الخارجية لهذا الصنف[2]. تتعلق بمساعي التجار المغاربيين من أجل الإتجار مباشرة إلى مرسيليا فترة قصيرة قبل اندلا ع الثورة الفرنسية.

مداخلة بالندوة "التفاوت والتبعية". إعادة التوزيع بغرب البحر المتوسط (القرن الثاني عشر–القرن التاسع عشر)، مورسيا، 14-16 ماي 1984. أشغال الندوة، ص.ص 177-181.

تكمن أهميتها على ثلاثة أصعدة : تسبق بسنوات قليلة الثورة الفرنسية التي مست آثارها الحوض المتوسطي بما في ذلك المبادلات بين مرسيليا والمغرب الكبير. النظرة التي لجأ إليها كاتبها مختلفة عن وجهة نظر غرفة التجارة بمرسيليا. لم يكن إلى جانب وجهة النظر التي تستند لمصالح الغرفة والتجار المحليين بل كان ينظر لمصالح اقتصاد المملكة. وأخيرا، يجعل تحليل العلاقات التجارية بين مرسيليا وبلدان المغرب الكبير المتميز من المذكرة وثيقة استثنائية[3].

لهذه الأسباب، يمكن أن توفر نقطة انطلاق نافعة لتحليل العلاقات التجارية بين مرسيليا والموانئ المغاربية. تستشف ثلاثة استخلاصات رئيسية منها : القدرات التجارية لضفتي المتوسط غير متكافئة؛ الرجحان ناجم عن تقدم البحرية الفرنسية؛ ربحية النشاطات غير متكافئة؛ فتح كاتب المذكرة الباب لإمكانية استنباط تقسيم دولي للمبادلات.

1- ربحية غير متكافئة للنشاطات التجارية :

أجرى كاتب المذكرة تقسيما ثلاثيا للمبادلات بين مرسيليا وموانئ المغرب الكبير. يبدو ناجما عن مزاول للمهنة أو مراقب متيقظ لا عن منظر للمبادلات الدولية[4]. متموضعا على مستوى اقتصاد المملكة، ميز بين الصادرات التي تمثل في الحقيقة أشياء قليلة القيمة والواردات الموجهة بالأساس للاستهلاك، ومع ذلك، فإن تجارة الواردات والصادرات ليست الأكثر ربحية. مستخلصا نتائج تطور الملاحة البحرية خلال القرن الثامن عشر التي تعود جذورها إلى زمن بعيد، استنتج أن خدمة النقل تمثل أهم مصدر للأرباح.

1.1- تجارة الاستيراد والتصدير(5) :

تقليديا يعتبر المغرب الكبير ممونا بالحبوب للضفة الشمالية للبحر المتوسط. في فترة ـاية النظام القديم [قبل الثورة الفرنسية 1789]، لم يكن الأمر جديدا مثلما أنه ليس طارئا الحجم الكبير للحبوب في الصادرات. إلى جانب الجلود، الصوف وحتى الزيوت، تشغل المراتب في الأولى في حجم الشحنات وفي القيمة.

منذ منتصف القرن الثامن عشر، عرف تصدير الحبوب زيادة لا باتجاه مرسيليا فحسب[6] ولكن أيضا باتجاه جبل طارق، قرطاجنة، برشلونة بإسبانيا وليفورن بإيطاليا. المغرب الكبير، والأمر واضح جدا فيما يتعلق بالجزائر، دخل في حلقة الإتجار بالحبوب. إلى غاية فترة ـاية النظام السابق، كان يعوض نقص الحبوب بالجنوب الفرنسي وخاصة خلال فترة الأزمة الشديدة. منذ اندلاع

الثورة والاضطرابات السياسية التي نجمت عنها ثم حروب نابليون، كانت الظروف التجارية أكثر مواءمة لحبوب المغرب الكبير[7]. كانت الحدود الوحيدة للصادرات تتمثل بالطبع في مستوى الإنتاج والعلاقات الدبلوماسية والسياسية بين بلدان المغرب الكبير والمملكة[8].

زيادة صادرات الحبوب خارجية في أحد جوانبها، فالفائض لا يمكن تصديره إلا في حالة وجود طلب. تفسر عوامل خاصة بالمغرب الكبير أيضا "حلقة الحبوب" هذه التي يتعين أن يطلق عليها بالأحرى "حلقة القمح" لأنه كان يعتبر المنتج الأساسي. حفزت ثلاث تغيرات لا تخص الجزائر فحسب ابتداء من اية القرن الثامن عشر تصدير الحبوب. عرف هذا البلد استقرارا نسبيا للسلطة المركزية خلال النصف الثاني للقرن الثامن عشر. تعاقب عشرة دايات بين 1700 و 1750 وأربعة فقط بين 1750 و 1800[9]. الاستقرار النسبي لبايات الشرق والغرب أكثر وضوحا.

معززة باستقرارها، شكلت سلطة الداي والبايات ضغوطا كبيرة على الجماعات. نظم دايان من الجزائر في مناسبتين حملات عسكرية داخل البلاد. توغلت القوات في نواحي بعيدة جدا عن العاصمة من أجل جباية الضرائب. في الأخير، ولكن في زمن متأخر، جرت محاولات لفرض استخدام النقد بالجباية ولكنها لم تنجح سوى جزئيا.

خلقت هذه التغييرات الثلاث وضعية محفزة لتصدير الحبوب الذي كان تحت سيطرة الداي والبايات والتجار القريبين منهم ويمكن أن نتساءل هنا إن لم يكن ذلك تكيفا مع الظروف في البحر الأبيض المتوسط[10].

تلعب الاقتصادات المغاربية دورا أقل فيما يخص الصادرات انطلاقا من مرسيليا. فقد كانت تشكل سوقا محدودا جدا للمنتجات الفرنسية بل منعدما تقريبا. في تجارة مرسيليا، يتموقع بعيدا خلف أسواق شرق المتوسط، وكذا بالمقارنة مع التجارة عن طريق المحيط الأطلسي خلال القرن الثامن عشر.

كانت الموانئ المغاربية تستقبل منتجات مصنعة، مواد أولية وبعض الكماليات (خاصة الاستهلاكية منها). قدرت المذكرة بـ : 2.000.000 جنيه الصادرات باتجاه الإيالات الثلاث والمملكة المغربية. في نواحي 1780، كانت توجد فقط 13 دارا تجارية ممثلة في البلدان الأربع. تبرز ضآلة الطلب على المنتجات أكثر إذا ما راعينا الحالة الاستثنائية لتونس على حدة، فقد كانت تتجذب ثلثي الواردات، ما يبرز الحجم الحقيقي لأسواق الجزائر، طرابلس، ومملكة المغرب.

لا تجد ضآلة الطلب تفسيرها فقط في دور الغنائم البحرية والإتاوات المقدمة خاصة لإيالتي الجزائر وطرابلس. ربط كاتب المذكرة بين السوق والغنائم والإتاوات، حيث عزى لهذه الأخيرة دورا يحد من دور الأولى، ومع ذلك يمكن أن يوسم هذا الدور بالمبالغة.

تذكر معاهدات السلام والتجارة بين الإيالات والدول الأوروبية دائما تقريبا قبول هذه الأخيرة بالتموين بالمنتجات. ترد في المعاهدات بشكل متكرر الأسلحة وتجهيزات الملاحة التي تندرج في الغالب في الإتاوات[11]. يمكن أن توفر الغنائم منتجات مما يجنب اللجوء للسوق، ولكن مصدر التموين هذا غير مضمون مطلقا. لعب دورا هاما بالنسبة للجزائر خلال القرن السابع عشر ولكنه تراجع خلال القرن الثامن عشر مع تراجع التنافس.

2.1- خدمة النقل :

الأرباح التي تجنى من خدمة النقل بالسفن أكثر حسما. مقارنة بنشاط الاستيراد والتصدير، تمثل المصدر الأكبر للأرباح التجارية. انعكست حرب السبع سنوات ابتداء من 1758 على التجارة البحرية الفرنسية بالبحر المتوسط التي صارت عرضة لتهديد القراصنة الانجليز. تقهقر كثيرا عدد السفن التي تعمل في التجارة وفي نقل المسافرين بين مرسيليا وموانئ الضفة الجنوبية للبحر المتوسط[12]. استفاد التجار المنحدرون من راغوس والبندقية وتوسكان وبشكل

عام الحياديون من التقهقر من أجل زيادة نصيبهم في الملاحة. تلا توقيع معاهدة باريس في جانفي 1763 عودة السفن الفرنسية، عودة ترسخت في السنوات اللاحقة. لم تسترجع الشحنات بمرسيليا حجمها الذي كانت تعرفه قبل 1756 على الفور، ولكنها استعادت نصيبا هاما منها.

بدا ذلك لكاتب المذكرة منطقيا جدا وقد اعتبر رسوم النقل النشاط الاقتصادي الأهم لأنه لا يحتاج سوى "لبواخر وسواعد". في التقسيم الثلاثي (التصدير، الاستيراد، تكلفة النقل) بدا له أنه الأكثر ربحية. كان المغرب الكبير يشكل سوق تموين واستهلاك ولكن أكبر قسم من الأرباح تأتى لا من تبادل المنتجات بل من الملاحة البحرية. مقارنة بأرقام الصادرات والواردات، الأرباح التي تجنيها مرسيليا من النقل مرتفعة جدا. مثال تونس معبر في هذا الميدان : سددت الإيالة خلال سنة واحدة 400.000 جنيه لملاك السفن المرسيليين في نشاط لا يتطلب سوى "بواخر وسواعد".

2- تخصص تجاري محتمل :

واضعا نفسه على مستوى اقتصاد المملكة بمجمله، قدم كاتب المذكرة في هذا الاستخلاص وجهة نظر تتعارض مع وجهة نظر غرفة التجارة بمرسيليا التي تدافع عن استئثار ميناء مرسيليا بكافة ا الات، في حين أن من الممكن استحداث تخصص تجاري بين التجار المغاربيين وتجار مرسيليا محمود وممكن التحقيق خاصة لأن الأوائل ليس لديهم بحرية متخصصة في التجارة.

1.2- منع الاستئثار :

ترد المذكرة مباشرة على عرائض غرفة التجارة بمرسيليا المتعددة التي تدافع عن استئثارها إلى غاية الآن في المبادلات مع المشرق وإفريقيا البربرية. بفرنسا ذا ا، تساءل البعض في موانئ أخرى عن جدوى هذا الاستئثار. كذلك كان الأمر مع محاولات التجار المغاربة للإتجار مباشرة مع مرسيليا.

يتعين أن لا تقلل قيمتها ولا أن يتم المبالغة فيها. منذ منتصف القرن الثامن عشر، سعى تجار مغاربيون للإتجار بأنفسهم بميناء مرسيليا. لا شك أن حرب السبع سنوات قد وفرت ظروفا مناسبة. ذكرها أرشيف غرفة التجارة والبحرية ووزارة الشؤون الخارجية لأول مرة في 1757(13). أثارت حرية الإتجار التي أقرت بالأمر الصادر في 1781 زيادة في عدد المساعي. يمكن أيضا أن نعتبر أ ا أقدم من ذلك بكثير إذا ما راعينا ممارسة المناولة التي كانت تعني أن الحمولات التي يصرح ا على اسم قبطان أو تاجر من مرسيليا هي في الواقع عمليات تجارية تنجز من طرف تجار من الجزائر أو تونس[14]. لم تكن سيطرة مرسيليا في المبادلات مع المغرب الكبير مضمونة تماما وكانت المنافسة قوية بين ضفتي المتوسط؛ كانت غرفة التجارة التي تعادي فكرة كهذه تزيد من العوائق هنالك وتحاول نيل تشريع يمنع هذا الإتجار المباشر من باريس[15].

2.2- تقاسم الإتجار المغاربي :

بدت ردود أفعال كاتب المذكرة أقل عدائية لأنه تحدث عن إمكانية إعادة تقسيم التجارة ورسم التقسيم الممكن بين مرسيليا والموانئ المغاربية؛ التقسيم الذي تم التدليل على أهميته بأسباب غير اقتصادية، ولكنه أشار أيضا لنفعيته على اقتصاد المملكة بفعل تفوقها في القدرات البحرية.

المنع التام للتجارة المغاربية بمرسيليا ليس ممكنا رغم رغبات غرفة التجارة. سيكون مخالفا لمعاهدات السلام والتجارة. فعلى الدوام كان يتم الإقرار فيها بمبدأ المعاملة بالمثل وقانونيا لا يوجد ما يمنع مجيء وحتى استقرار التجار المغاربيين بمرسيليا، رغم أن القليل منهم فقط قام بذلك[16].

إذا ما قاموا بذلك، يعتبره كاتب المذكرة كفالة أمن لتجارة وتجار مرسيليا في بلدان إفريقيا البربرية. في الأخير، يمكن أن ينجم عن أي منع ديد للتجارة الفرنسية في بلدان المشرق التي استفاد فيها التجار الفرنسيون من امتيازات عن طريق منعها أو تفضيل أمة أخرى.

بدلا من ذلك، يتعين أن تستفيد مرسيليا من تفوقها البحري. يفتقد التجار المغاربيون عنصرا أساسيا في المنافسة التجارية بالبحر الأبيض المتوسط : عدم توفر أسطول تجاري. أدى التطور المتباين في هذا ا ال بين ضفتي البحر المتوسط خلال القرن الثامن عشر إلى ضعف أساطيل تونس والجزائر. كان أسطول الجزائر يضم سنة 1752 سبع بوارج، فرقاطات أو طرادات، عشر شبّاكات وخمسة غليونات. كان قد فقد بارجتان وشباك سنة 1751؛ فقدت بارجتين أخريين وستة شباكات سنة 1752 والمزيد منها في 1753، مما جعل الأسطول البحري يضم بارجة واحدة وسبعة غليونات فحسب(17). لم تكن الوضعية أحسن في تونس.

تفوق الأسطول التجاري لمرسيليا بارز جدا وبواخرها كانت تضمن النقل بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق ربط مختلف موانئ الإمبراطورية العثمانية بينها. في المقابل، كانت غرفة التجارة بمرسيليا تحارب سعي تجار تونسيين وجزائريين للعمل في نقل البضائع بالسفن باتجاه مرسيليا مثلما هو عليه الحال فيما يخص المناولة.

كان الدفاع عن الاستئثار شديدا؛ في المقابل رأى الكاتب أن الفروقات بين الأساطيل التجارية يمكن أن تولد تقسيما للتجارة بين مرسيليا والمغرب الكبير.

يمكن أن يتم تقسيم تجارة الحبوب والمنتجات المصدرة بين تجار مرسيليا وتجار بلدان المغرب. فالصنف الأول ضروري لتموين جنوب الإقليم الفرنسي والمملكة برمتها تنال نصيبها منه. يمثل الصنف الثاني نسبة ضئيلة حتى وإن كانت العادات الاستهلاكية قد بدأت تترسخ على المدى الطويل.

في المقابل يتعين أن يتم الحفاظ على احتكار أسطول مرسيليا التجاري لخدمة النقل البحري. عدم وجود أو بالكاد أسطول تجاري بموغادور(*)، الجزائر العاصمة أو تونس العاصمة يقلص كثيرا احتمالات المنافسة. سينجم هذا الحفاظ على الاستئثار عن كون خدمة النقل الأكثر جلبا للأرباح.

(*) : المترجم : الصويرة

في الختام، يجدر التنويه بأن من الصعب صياغة استخلاصات عامة أو ائية استنادا لوثيقة واحدة حتى وإن كانت ذات محتوى قيم.

يعتبر متقدما تحليل تشكل النظام الاقتصادي العالمي المعاصر الذي يتكون من مركز تواجد بأوروبا الشمالية-الغربية[18] ثم امتد لنواحي أخرى من العالم الغربي وضاحية كانت تتركز في البحر المتوسط في البداية ثم اتسعت لنواحي أخرى تدريجيا موجودة فيما اتفق على تسميته في الوقت الحالي العالم الثالث. سمح مفهوم اقتصاد العالم بتسليط الضوء على التحولات التي تجري بأحد الأقطاب والدور الذي تلعبه فيه النواحي المرتبطة به.

يمكن أن يستنبط من المذكرة المتعلقة بالتجارة بين مرسيليا والمغرب الكبير استخلاصين مؤقتين ومحدودين. المنافسة التجارية موجودة بين تجار مرسيليا ونظرائهم بتونس والجزائر في النصف الثاني للقرن الثامن عشر. بشكل مباشر أو غير مباشر، حاول التجار المغاربيون وضع على الأقل قسم من المبادلات تحت سيطر م وإن كان ذلك بشكل متأخر. المحاولات التي لا يمكن المبالغة في تقدير حجمها تبرز أن تشكل اقتصاد عالمي ليس حركة لا يمكن مقاومتها لقطب أو عدة أقطاب تقوم بالفعل وضواحي تتلقاه بخمول. يشكل تقسيم المبادلات التجارية مسارا متناقضا[19] يتعين تحديد تاريخه[20]، ومتابعة آلياته والتمييز بين مختلف أطواره.

في مركز هذا المسار، تتموضع التفاوتات التقنية. في اية القرن الثامن عشر، كانت البحرية والملاحة بمرسيليا تتفوق كثيرا على نظير ا جنوب المتوسط راسمة معها حدود التقسيم الدولي للعمل. سنة 1782، صاغت غرفة التجارة المصطلحات الدقيقة لتقسيم العمل والمبادلة. "قدرت الغرفة أن من الممكن القول عن صواب أن المشرق موجه لتغذية ولشراء الصناعة الفرنسية. لا نستمد منه سوى موادا أولية نستغلها في مصانع المملكة"[21]. ستمكن معطيات عملية أكثر دقة ومؤرخة من منهجة مفهوم التقسيم الدولي للعمل ومتابعة مسار تكون التخلف وتشكل النظام الاقتصادي العالمي.

1- تدلل التجارة البحرية وتؤشر في المقام الأول على وضعيات وحالات اقتصادية. كمؤشر، يمكنها أن توجه الإنتاج في بعض الحالات وتعدل ظروفه في حالات نادرة أخرى.

2- ما يؤسف هو أن المخطوط لا يتضمن أية إشارة عن تاريخه ولا عن كاتبه ويمكن أن يكون ذلك سبب تجاهله. محتواه صريح بما فيه الكفاية ليسمح بافتراض مع حظوظ للصحة، بأنه قد حرر بتونس للرد على شكاوي غرفة التجارة بمرسيليا حول إتجار الأجانب ـذه المدينة.

3- توجد مذكرات أخرى حول وضعية المبادلات التجارية بين مرسيليا والمغرب الكبير عشية الثورة : شمال إفريقيا، باريس، K 907 حول التجارة مع الجزائر (1783) وحول إتجار التونسيين (ـاية القرن الثامن عشر)؛ أرشيف غرفة التجارة بمرسيليا (ACCM) : 54 B و 59 و 1587 إلى J 1590، H 8.

4- منذ منتصف القرن الثامن عشر، تتجه حركة الأفكار لنقد اقتصاد النظام القديم وتشجيع حرية المبادلات (ر. باريس – تاريخ التجارة بمرسيليا، تحت إشراف ج. رومبير باريس. بلون، 1957، الجزء V، ص 36 : 1660-1789).

5- وردت المعطيات الأساسية حول تجارة مرسيليا بالمغرب الكبير في مؤلف ب. ماصون (P.Masson). تاريخ المؤسسات والتجارة الفرنسية في إفريقيا البربرية 1650-1793. باريس؛ مطبعة آشات&سي، 1903، 678 صفحة.

6- وصلت نشاطات الشركة الملكية بإفريقيا إلى درجة عالية من الازدهار في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

7- لم تعق اضطرابات ثورة 1789 التجارة بين مرسيليا وتونس والجزائر. امتد ازدهار التجارة الفرنسية إلى غاية حروب الثورة والإمبراطورية. انظر ب. ماصون، تاريخ المؤسسات والتجارة الفرنسية في المشرق خلال القرن الثامن عشر. باريس، 1911، ص 601.

8- كانت الصادرات مرتبطة أيضا بالنظام المتبع في التجارة البحرية. بالمغرب مثلا، تصدير الحبوب إلى البلدان المسيحية ممنوع مبدئيا. كان الحظر يشمل الحيوانات أيضا. سنة 1766، بعد نيل رأي العلماء، رخص السلطان سيدي محمد بن عبد الله بتصدير الحبوب انطلاقا من موغادور [الصويرة]. كان يفترض نظريا أن يفيد هذا البيع في شراء الأسلحة من أجل الدفاع عن العقيدة. بقي التصدير مرتبطا بعد ذلك بالظروف

السياسية ومستويات المحاصيل (ج. كاي. سفارة النمسا بالمغرب سنة 1805. باريس؛ لاروز، 1957، ص 106، ج. ل. مياج. المغرب وأوروبا (1830-1914). باريس : دار النشر المطبوعات الجامعية بفرنسا، 1961).

بالجزائر العاصمة، تصدير الزيوت والجلود المحضرة ممنوع صراحة باستثناء لما تكون موجهة لأقاليم الإمبراطورية العثمانية. تصدير الحبوب والبهائم مرتبط بترخيص خاص (و. شالي"W.Shaler". لمحة عن دولة الجزائر. باريس؛ مكتبة لادفوكا، 1830، 408 صفحة، ص.ص 102-103).

9- يعود تاريخ تجارة الحبوب باتجاه مرسيليا إلى فترة حكم الباي محمد الذي استمر خمسة وعشرين سنة بالسلطة (1766-1791). بعد موته الطبيعي، خلفه ابنه.

10- انظر ر. رومانو(R.Romano). تجارة وأسعار القمح بمرسيليا خلال القرن الثامن عشر. باريس. أ. كولان، 1956، 185 صفحة؛ حول الأسعار أيضا أ. لابروس (E.Labrousse)، مخطط إجمالي لتغيرات الأسعار والمداخيل بفرنسا خلال القرن الثامن عشر. باريس، 1933، جزأين؛ فضاءات وهياكل التجارة الفرنسية خلال القرن الثامن عشر. ندوة جمعية المؤرخين الاقتصاديين. باريس، 1973.

11- انظر ماس-لاتري (Mas-Latrie)، معاهدات السلم والتجارة والوثائق المختلفة الخاصة بعلاقات النصارى مع عرب شمال إفريقيا خلال العصر الأوسط. باريس : بلون، 1866-1872، 3 أجزاء، أ. بوتان. معاهدات السلام والتجارة الفرنسية مع بلدان إفريقيا البربرية 1515-1830، أطروحة، باريس، بيدون، 1902، 622 صفحة؛ روار دو كارد. معاهدات بين فرنسا والمغرب الأقصى. دراسة تاريخية وقانونية - باريس، أ. دورون وبيدون لوريال، 1898، 242 صفحة. كذلك الأمر فيما يخص معاهدات التجارة المبرمة بين المغرب والقوى الأجنبية. باريس، بيدون (Pédone, s.d)، 87 صفحة. المراسلات التي حررها . بلانتاي. باريس، ف. ألكون، 1889 وكذلك الأمر فيما يخص مراسلات باي تونس والقناصلة الفرنسيين مع القصر الملكي. باريس، ف. ألكون، 1893-1899، 3 أجزاء.

12- د. بانزاك. ملاك السفن العثمانيين والربابنة الفرنسيين. مجلة المغرب الإسلامي والبحر الأبيض المتوسط، رقم : 34. السداسي الثاني .1982

13- ذكر طروئها أيضا بجنوة وليفورن. قام ا بالأساس يهود ولكنهم ليسوا الوحيدين. انظر فيما يخص صناعة المحبوكات التونسية ل. فالانسي. الإسلام والرأسمالية، مجلة

التاريخ الحديث والمعاصر، جويلية-سبتمبر 1969، ص.ص 376-400.

14- م. إيميريت، مساعي تشكيل أسطول تجاري بإفريقيا البربرية خلال القرن الثامن عشر. دفاتر تونس، 1955- ص.ص 363-370.

15- انظر ر. باريس، تاريخ التجارة بمرسيليا...؛ ب. ماصون. تاريخ التجارة الفرنسية... مرجع سابق، أرشيف غرفة التجارة بمرسيليا : ص.ص 54 و 59.

دون قنصل البندقية سنة 1754 أن "الموريسكيين يتاجرون أيضا بليفورن وفي المشرق..." (في إرسالية قنصل البندقية نيكولا روزالم، التي نشرت من طرف ساساردوتي، ا لمة الإفريقية، الفصلين الأول والثاني. 1952).

16- ش. كاريير. التجار المرسيليون خلال القرن الثامن عشر. مساهمة في دراسة الاقتصادات البحرية. مرسيليا، 1973. جزأين.

17- أرشيف غرفة التجارة بمرسيليا : E 57.

18- ف. برودال، الحضارة المادية، الاقتصاد والرأسمالية بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، باريس : أ. كولان، 1979، 3 أجزاء.

19- في المشرق، نافس الأرمن ونجحوا إلى حد ما مرحليا نظراءهم من البلدان الأوروبية؛ انظر م. مورينو. ميلاد هيمنة. التجار الأوروبيون والتجار والأسواق بالمشرق خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. دفاتر البحر الأبيض المتوسط، نيس، 1976. ص.ص 145-184.

20- "حدث اندماج الإمبراطورية العثمانية بين 1750 و1839؛ هذا التحول في العلاقات بين الإمبراطورية وأوروبا جرى في النصف الثاني للقرن الثامن عشر. ابتداء من هذه المرحلة، تم إدماج مناطق شاسعة في التوزيع العام للعمل وصارت الدولة العثمانية تمثل شبكة نظام ترابط بين دول ذات اقتصاد رأسمالي". (إ. وولرتان و ر. كاسابا (I.Wallertein et R.KAsaba)- الاندماج في الاقتصاد العالمي : التغير في هياكل الإمبراطورية العثمانية، 1750-1839 في اقتصادات ومجتمعات الإمبراطورية العثمانية. باريس، المركز الوطني للبحث العلمي، ص.ص 335-354).

21- ب. ماصون، تاريخ التجارة الفرنسية، مرجع سابق، ص 431.

4- الثورة الفرنسية
النظرة للحدث من الجزائر

من التقليدي في ضفتي المتوسط ربط العلاقات بين الثورة الفرنسية وحركة الأفكار التي سبقتها وتلتها والمغرب الكبير والعالم العربي خاصة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ومجال تأثير تلك العلاقات على الأفكار. تم التطرق في هذه المداخلة للفترة السابقة وفترة الثورة ذا ا ومسائل أخرى.

عاصر أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي أحد مثقفي الغرب الجزائري الثورة. في إحدى مخطوطاته (الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني)، خاض فيها بشيء من التعمق.

دارت جميع الأسئلة التي انطرحت حول الصورة التي يمكن أن يتصورها مثقف يشغل وظائف رسمية، ذو تكوين تقليدي عن الثورة الفرنسية والسلوك الذي تبناه إزاءها. كيف تم النظر للأحداث المتعاقبة التي تشكلها؟ كيف تم تحليلها؟ كيف تم تفسيرها وما هي المعاني التي عزيت للثورة الفرنسية؟

من أجل الإجابة على هذه الأسئلة، يتعين تقديم الكاتب والمخطوط ثم المقطع الخاص بالثورة الذي يستدعي بعض الملاحظات في الأخير.

مداخلة في المنتدى الدولي : الثورة الفرنسية والعالم العربي-الإسلامي. (تونس، 9-11 نوفمبر 1989)، تونس العاصمة، دار النشر البحر الأبيض المتوسط، 1991، ص.ص 61-70.

1- الكاتب والمخطوط :

ينتمي أحمد بن سحنون رفقة أبو راس والمشارفي عبد القادر إلى ا موعة الكبيرة نسبيا من المثقفين الذين ارتقوا في اية القرن الثامن عشر في محيط باي الغرب الجزائري محمد الكبير. تركوا العديد من المخطوطات التي لم ينشر البعض منها إلى حد الآن.

تبرز سلالة أحمد بن سحنون أنه ينحدر من أهل الرشيدية، مدينة قريبة من معسكر. جرجو، مترجمه إلى الفرنسية، عزا له لقب شريف. إن كانت تواريخ ميلاده ووفاته ليست معروفة بدقة، فإن تكوينه وكتاباته معروفة بشكل أفضل. لاشك أنه قد درس *بالرباط* [مكان لاعتزال أتباع الصوفية] القريبة من وهران حيث يوجد *الطُلبة* من أجل الدراسة خلال فترة التهديدات الدورية للإسبان الذين عادوا لاحتلال وهران للمرة الثانية في 1732. لدى انتهاء تكوينه، تلقى إجازات[1] : الأولى من الشيخ الزجي، والثانية من الشيخ محمد بن عبد الله الموفق الجيلالي الذي كان يشغل منصب زعيم *رباط* وهران[2]. ذكر بنفسه هذه الإجازة الأخيرة في الثغر الجماني... وكذا المؤلفات التي لُقنت له من طرف الشيخ الموفق الجيلالي : ألفية ابن مالك (الصرف والنحو)، صحيح البخاري (جمع الحديث)، العقيدة الكبرى للشيخ السنوسي (التوحيد) وسلم الأخضري (رسائل المنطق). الإجازة مؤرخة في 26 ربيع الثاني/26 جانفي 1789.

لفتت مواهبه الأدبية المبكرة انتباه الباي محمد الكبير له ولذا أدخله في حمايته وكلفه بأعمال أدبية وتاريخية. حرر حينها تفسير العقيدة للشيخ المنداسي المكتوب بالعربية العامية على شكل قصيدة شعرية لا زالت لم تنشر بعد. يحمل مؤلفه الثاني، ديوان أدبي، العنوان : عقد المحاسين الذي ذكره في مؤلفه الأول ويعتبر مفقودا في الوقت الحالي[3].

ولكن ما قاده إلى الشهرة كان القصيدة والتعليق عليها. بعد أن أصبح مادحا الباي، ألف بطلب منه ليمجده ويمجد *الطُلبة* بفعل دورهم في تحرير وهران قصيدة طويلة من 289 بيتا مسجوعا، أطلق فيها العنان لعلمه ولثقافته الواسعة.

ألحق القصيدة بشرح مطول أطلق عليه الثغر الجماني... تحدث فيه عن الثورة الفرنسية. يوجد مخطوطان من المؤلف معروفان : الأول بالمكتبة الوطنية بباريس[4]، الثاني بمكتبة التيمورية بالقاهرة[5]. لم يحدد جرجو أصل المخطوط الذي ترجمه إلى اللغة الفرنسية واصفا إياه بأنه سرد لسيرة الباي محمد الكبير[6]. لم يحدد المهدي البوعبدلي أيضا منشأ المخطوط[7].

2- الثورة الفرنسية :

تطرق أحمد بن سحنون للثورة الفرنسية بشكل عرضي تماما. في القصيدة لدى تحدثه عن الإسبان، استعمل مصطلح الفرنجة، مصطلح لديه معنى عام يشمل كامل سكان أوروبا. لدى تقديمه للشروحات في الثغر الجماني... تطرق بما سيلي للثورة الفرنسية[8]. لم يتطرق لأي فترة أو حدث سابق من تاريخ فرنسا بل اقتصر على حقبة الثورة فقط 1789-1794، التاريخ المرجح لنهاية تحرير المخطوط.

1.2- النص العربي :

أحمد بن محمد علي بن سحنون الراشدي : الثغر الجماني في إبتسام الثغر الوهراني. ص 224.

- ومنشورات وزارة التعليم الاصلي والشؤون الدينية. سلسلة التراث الجزائري 1973- ص 477.

"ولقد قام في هذه السنة منهم الجنس المعلوم بالفرنسيس وهم الفرنج على جميع علمائهم فنفوهم من البلاد إلى بلاد الإصنبول وغيرهم وقتلوا ملكهم، وتركوا الناس فوضى لا مالك لهم ولا عالم، فهم يتصرفون كيف شاؤوا في أمور الدين والدنيا، والسبب في ذلك أن ملكهم دثر مصروفه حتى ضاق عنه ما في بيت ماله وخاف من الفضيحة بين الملوك فاستشار وزراءه فأشروا باتخاذ رقاع مطبوعة لا يسوغ بيع ولا شراء ولا نكاح ولا شيء من المعاملات إلا ا، وعين لها ثمنا قليلا لكن يجتمع منه ثراء كثير. ففعل ذلك، فلما وقف الناس عليه أنكروه وأعلنوا بعدم قبوله، فلما بلغ الملك ذلك، بعث لهم فقدم عليه من كل بلد أربعة فخرج عليهم وكلمهم في ذلك فقالوا هذا لا نقبله قضاء دينك والإبقاء على ملكك وهو أن يحمل إليك كل واحد، ولكن هلم نعمل أمرا فيه ربع ما بيده جل أو قل، فتراضوا على ذلك وكانوا على ثلاث فرق : فرقة رعية، وفرقة علماء، وفرقة الأكابر الذين لا ينالهم مخرج ولا غيره. فلما وقع

ذلك الاتفاق انعزل أن اصطلحوا على أن يكتب كل من أراد عنه العلماء والأكابر، فوقع شنان آل إلى شيئا مراده في رقعة، ثم يجمعون الرقاع ويحسبو ـا فإن خرجت رقاع الرعية أكثر من (ص 255) عمل بقولهم ففعلوا ذلك فإذا رقاع موافقي الرعية أكثر فاتصل الشنان بينهم وخرج الأمر عن الضبط وتغلب العوام وحملوا يوم على برج لهم عظيم شديد التحصين بحيث لا يرام فهدموه في أقرب مدة وتغلبوا على ملكهم فبقي تحت يد قهرهم فأجروا عليه رزقا يكفيه مؤونته وفطموه عن الأمر والنهي واتفقوا على أن يكون الأمر للديوان بأن يجتمع كل سنة اثنان من كل بلد فيبرموا من الأمور ما شاؤوا إبرامه ويفترقون، وازداد التضييق على ملكهم فهرب منهم فظفروا به وقد كاد أن ينجو، ثم آل الأمر أن عزلوه عن الملك بالكلية وصيروه من جملة السوقة لا يلقب بألقاب الملك ولا غيرها ليكون لهم العذر إذا قتلوه بأ ـم لم يقتلوا ملكا وإنما قتلوا شخصا من عوام الناس، واتفقوا على أن لا يسود أحد أحدا بعلم ولا غيره، وأن الناس كلهم سواء لا شريف ولا دنيء ينادي بعضهم بعضا بأخي(*)، ومتى ظلم أحد أحدا انتصروا له جميعا فأزالو ظلامته وأخذوا الحق من الظالم، وأبطلوا جميع المكوس والوظائف السلطانية وأخذوا جميع ما بأيدي علمائهم من الأحباس والأموال ونفوهم من البلاد فتفرقوا في البلاد النصرانية فقاموا بحقهم وبقوا هم بلا دين يفعل كل منهم ما أراد من جهة الدين ولا ينكر عليه ثم قتلوا ملكهم وقاموا قومة واحدة على من يعاديهم فأخذوا أكثر ما يجاورهم من بلاد الانبلادور وإذا ظفروا ببلد قالوا لأهلها : إنما قمنا لأن نخلصكم من الظلم فكونوا على مثل رأينا فتسارع الرعايا إلى موافقتهم، وبعث إلى جميع أجناس النصارى يؤذنو ـم بالعداوة وقد كان الملوك عزة أن يقوموا عنهم جميعا ليردعوهم عن سلطا ـم فلما رأوا فعل وتغلبهم على من حاربوه تقاعدوا عنهم وصار كل من يطلب أن (ص226). على ذلك يبلغنا العجب من أخبارهم. والله يكفوا عن وهم إلى الآن المسؤول أن يبقى بين كيدهم ويلههم بأنفسهم آمين".

(*): المترجم : ترجم أحمد بن سحنون مصطلح citoyen بأخي.

تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي – منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية.

سلسلة التراث الجزائر 1973 – 477 صفحة.

3- الملاحظات :

أية ملاحظات تستدعيها قراءة المخطوط؟

تستجلب ثلاث ملاحظات أساسية :

أحمد بن سحنون ليس شاهدا مباشرا للأحداث التي جرت بفرنسا، البلد الذي لم يسبق له أن زاره ولا أقام به. حصل على معلوماته من مصادر أوروبية، فرنسية وإسبانية بالخصوص من بينهم قناصلة، تجار، عسكريون ورجال دين. قبل 1792، كانت عاصمة بايلك الغرب لا تزال معسكر، مدينة داخلية، ولكن انتماء أحمد بن سحنون إلى بطانة الباي وضعه على اتصال مباشر مع الأوروبيين الذين كانوا يزورونه. أدى جلاء الإسبان عن وهران إلى نقل العاصمة إلى مدينة أكثر انفتاحا على العلاقات المتوسطية عبر تجليا ا الثلاث التجار، القناصلة ورجال الدين. استقى أحمد بن سحنون معلوماته منهم. أوضح بنفسه أن الأنباء كانت ترد بشكل يومي. فضلا عن ذلك، دخل في جدال متقد حول الثالوث المقدس مع رجل دين إسباني الذي لاشك أنه قد روى له الأحداث التي تجري بفرنسا.

يمثل المقطع الذي خصصه للثورة الفرنسية الصورة الدقيقة التي نقلها له هذا الوسط المتميز جدا المرتبط بالعلائق المتوسطية. لا تعوز الروايات عن الثورة الفرنسية ولكن الوثيقة مهمة من وجهة نظر مزدوجة. تقدم نظرة دقيقة عن الثورة، نظرة أعدها ونقلها التجار والقناصلة ورجال الدين، كما توفر أيضا صورة منقولة من خارج فرنسا، في هذه الحالة الغرب الجزائري، بعد فترة قليلة من حدوث الثورة. في ا مل، أحمد بن سحنون على اطلاع جيد ا. وصفت جذورها والأحداث الأساسية التي ميز ا وحللت بوضوح بعد نقاشات لاشك أ ا كانت أوسع لم يحتفظ منها سوى بالقسم الأساسي. ذكرت الأزمة المالية

والصعوبات التي واجهتها الخزينة الملكية ونتائج إصدار العملة الورقية بدقة. من الأحداث، ذكر أحمد بن سحنون استدعاء الجمعية الوطنية الاستثنائية والاستيلاء على الباستيل وإعدام لويس السادس عشر.

لم يفته مغزى الثورة حيث لفت النظر بالخصوص لإلغاء الملكية والطرق الرهبانية وإعلان المساواة والحرية الدينية والترعة التوسعية للثورة في أوروبا.

من الصحيح أنه قد انشغل برواية الأحداث الأساسية التي عرفتها الثورة. بدت النبرة محايدة تماما والكاتب لم يصدر أي تقدير بالتأييد أو الشجب. إلا أن أحمد بن سحنون وهو مثقف قريب من الباي، انبعث من أسلوبه الحيادي في مظهره خشيته واستنكاره لحدث يمس بالنظام الملكي والسلطة الدينية.

واجه أحمد بن سحنون صعوبات في ترجمة المفاهيم والتصورات الجديدة إلى اللغة العربية، والتي لاشك أ ا ولجت للمرة الأولى الفضاء السياسي التقليدي المغاربي. واجه صعوبات في ترجمة مصطلح إصدار العملة النقدية الورقية بشكل دقيق. كما واجه صعوبة في ترجمة المفاهيم الأساسية : التصويت الفردي ومواطن (citoyen) التي تبرز المعنى الحقيقي للثورة. بفرنسا وأوروبا، كانت تشكيلة مصطلحات عصور التنوير معدة ومروجة بين أوساط محدودة قبل 1789، ولكن الأحداث الثورية أدت إلى انتشارها بشكل كبير بفرنسا وحتى خارجها.

في نص أحمد بن سحنون، ظهرت تشكيلة المصطلحات المعبرة عن العصرنة السياسية في اية القرن الثامن عشر لأول مرة في تاريخ الجزائر وبالتأكيد في تاريخ كامل المغرب الكبير في انتظار إمكانية بروز نصوص مغاربية أخرى خاصة من الفضاء السياسي التقليدي.

الهوامش

1- تراوح عمره بين 20 و 25 سنة في 1789، السنة التي نال فيها إجازة عن هذه الدراسات.

2- ذكرت الأسماء من طرف الكاتب نفسه في الثغر الجماني، انظر أ. سعد الله. التاريخ الثقافي للجزائر، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، الجزء 2، ص 43.

3- عنوانه الكامل : الأزهار الشقيقة المتودية بعرف الحقيقة.

4- تحت الرقم 5144.

5- تحت الرقم 2186، التاريخ. تم استبقاء نسخة سنة 1906 من طرف مفتي وهران (أ. ديستان – عالم من القرن الرابع عشر. سيدي أمحمد الهواري. ا لمة الآسيوية سبتمبر– أكتوبر. 1906، ص.ص 295-342 ونوفمبر–ديسمبر 1906، ص.ص 386-438).

6- ا لمة الإفريقية 1857 والأعداد اللاحقة. عنونه جرجو أسنان اللؤلؤ (Les dents de perle)، وقد تم التطرق فيه للاستيلاء على وهران.

7- يتضمن المخطوط المنشور 378 صفحة (ص.ص 89-466) من القياس 13×21 بالعربية الفصحى مع وجود بعض الكلمات العامية والإسبانية. الجزائر، وزارة الشؤون الدينية، 1973.

8- وفقا لما نشره المهدي البوعبدلي، مرجع سابق،224-225.

5- المساعي الاقتصادية للباي محمد الكبير بوهران في اية القرن الثامن عشر

يمكن أن تختصر النقاشات التي أثارها تشكيل التبعية في ثلاثة مسائل : تأريخ بداية المسار وكرونولوجيا مختلف الأطوار؛ تقدير دور العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية والمالية؛ أهمية العوامل الداخلية والخارجية.

يصعب تقديم إجابات ائية بخصوص هذه المسائل المختلفة. لا تزال المعلومة التاريخية مشتتة كثيرا أو في الغالب غائبة ولكن مضاعفة الدراسات الخاصة بكل بلد مغاربي وبكافة المراحل ستمكن من ملأ الثغرات قبل استئناف تحليل تشكل التبعية بشكل تركيبي، المشكل الأساسي للتاريخ الحديث والمعاصر للبلدان المغاربية.

تتضمن هذه المداخلة بعض العناصر الجزئية من الإجابة انطلاقا من وضعية الغرب الجزائري في اية القرن الثامن عشر والمشاريع الاقتصادية للباي محمد الكبير بداية من 1792.

مداخلة في الندوة الثانية لتاريخ وحضارة المغرب الكبير. تونس 24-28 نوفمبر 1980 (دفاتر تونس، الجزء الواحد والثلاثين/1981 الأعداد 117-118).

ترك محمد الكبير آثارا عميقة في الذاكرة الشعبية خلال القرن التاسع عشر، آثار جمعها بالخصوص والسان-إسترازي سنة 1840[1]، جرجو سنة 1856[2]، ح.ل.فاي سنة 1858[3]. لا يزال ممكنا إلى غاية الزمن الراهن أن نجد بعض أصدائها في الذاكرة الشعبية الشفهية. ربطت صورته بجلاء الإسبان عن وهران والاستقرار السياسي للبايلك الذي حكمه والرخاء الاقتصادي واهتمامه الكبير بالأوساط المثقفة والثقافة.

في المقابل، بقيت مشاريعه الاقتصادية معروفة أقل في الذاكرة الشعبية الشفهية. محمد الكبير الذي غادر معسكر باتجاه وهران بعد التوقيع على المعاهدة الجزائرية-الإسبانية (14 جوان 1786)، واتفاقية وهران (12 سبتمبر 1791) وجلاء الإسبان عن المدينة (1792)، حاول تأسيس مصنع للمدافع اعتمادا على منجم محلي ومصنع للصابون.

بسرعة فشل المسعيان اللذان تما بمساعدة الإسبان (ميزون كومبانا من أجل صناعة الصابون، خوان رويز وجوليان فياريال لصناعة المدافع). ولكن رغم الفشل، فإ ما مهمان على صعيد مزدوج : إبراز الوضعية الاقتصادية للجزائر في اية القرن الثامن عشر والعلاقات الجزائرية–الإسبانية خلال نفس التاريخ. يبرزان لاسيما الحاجة للتسليح والمواد المصنعة، ومحاولات تأسيس مصانع من أجل الاستجابة لها والدور الذي لعبه البايلك الذي كان صاحب المبادرة.

1- وضعية الغرب الجزائري في اية القرن الثامن عشر :

لا ننوي أن نحلل بالتفصيل مجمل مسار المفاوضات الجزائرية–الإسبانية التي استمرت لأكثر من سبع سنوات (1785-1792). الوقائع الأساسية معروفة إلا أن جوانب فيها معروفة أكثر من أخرى في الدراسات التاريخية : في الغالب يتم النظر لإبرام معاهدة السلام الجزائرية–الإسبانية من زاوية الوضعية الداخلية والخارجية لإسبانيا والقوى الأوروبية. تم لفت النظر إلى الدور الذي لعبه قنصل فرنسا بالجزائر دوكارسي الذي خلفه دوفاليار في خاتمة معاهدة 14 جوان 1786. لفتت مسألة الأسباب التي يمكن أن تكون قد دفعت الإسبان للجلاء عن وهران سنة 1792 الانتباه أكثر.

من المهم في بحثنا هذا إعادة تشكيل مسار المراحل الأساسية للمفاوضات الجزائرية–الإسبانية من 1785 إلى غاية الجلاء عن وهران وبالخصوص دراسة نتائجها في الغرب الجزائري حيث تأسست وضعية جديدة تماما.

1.1- المفاوضات الجزائرية–الإسبانية (1785-1792) :

تشكل المفاوضات التي استمرت بين 1785 و 1792 أطوار مسار واحد : إعادة صياغة العلاقات الجزائرية–الإسبانية. لم تتوقف تقريبا بين هذين التاريخين وكان رها ا الجلاء عن مدينة وهران والتنازل عن تسهيلات تجارية كانت تريدها إسبانيا. انتهت إلى التوقيع على معاهدة 14 جوان 1786 واتفاقية وهران في 12 سبتمبر 1791.

منذ الاحتلال الثاني لوهران من طرف الإسبان في 1732، دخلت العلاقات الجزائرية-الإسبانية في مرحلة جديدة من الأعمال العدائية. ففي الوقت الذي ضاعف فيه بايات الغرب الهجمات على الحصن، دفعت هذه "الصعوبات بوهران" (ف. برودال) الإسبان إلى القيام جومين على مدينة الجزائر. بعد حملة أورايلي ضد مدينة الجزائر في 1775، تضاعفت هجمات بايات الغرب من أجل استعادة وهران، حيث هاجموا دون انقطاع الحامية الإسبانية بالمدينة. حاصرها إبراهيم منذ اية 1775، وواصل حاج خليل الذي أتى بعده الحصار في 24 سبتمبر 1777. قام محمد بن عصمان بنفس الأمر في 1784 وكاد في 26 سبتمبر أن يقضي على دفاعات المدينة عن طريق هجمة خاطفة شديدة.

أمام هذه الصعوبات، باشر الإسبان هجوما جديدا ضد مدينة الجزائر سنة 1783 (أوت) وسنة 1784 (جويلية) على مرتين، إلا أن الأسطول الإسباني بقيادة أنجيلو بارسيلو فشل في الاستيلاء على مدينة الجزائر. لم يتم تجريب أي رسو واكتفت السفن بقصف المدينة في عدة مرات مسببة خسائر مادية كبيرة ولكنها فشلت في تحقيق هدفها. بعد هذين الفشلين المتعاقبين للجيوش الإسبانية، أدت المفاوضات إلى إحلال السلام بين الجزائر وإسبانيا. بعد سنة من المفاوضات الشاقة، أبرمت معاهدة 14 جوان 1786 التي تم التوقيع عليها ذا التاريخ، في حين وصلت المصادقة إلى الجزائر العاصمة في 10 جويلية. كلف هذا السلام إسبانيا عشرين مليونا[4].

نصت معاهدة 14 جوان 1786 ضمنيا على الجلاء عن وهران ومرسى الكبير ولكن بفعل أسباب داخلية ومن أجل الحصول على امتيازات تجارية، أجلت الحكومة الإسبانية تنفيذها باستمرار.

خلال المفاوضات التي تواصلت بعد ذلك طرأ زلزال وهران في ليلة 8 إلى 9 أكتوبر 1790 الذي أدى إلى التعجيل بالحل الذي كان يسعى له الطرفان. قرر ا لمس الملكي لشارل الرابع التخلي عن مدينة وهران ومرسى الكبير مقابل الاستفادة من امتيازات تجارية[5].

https://albordj.blogspot.com

كلفت اتفاقية 12 سبتمبر 1791 مثل معاهدة 1786 إسبانيا الكثير، فقد تعهدت بتسديد 120.000 جنيه سنويا. بموجب هذه الاتفاقية، تخلوا عن مدينة وهران ومرسى الكبير لصالح داي الجزائر؛ حيازة المدينة التي تم الاتفاق على طروئها في الفاتح جانفي 1792 على أقصى تقدير، تمت خلال 1792.

2.1- النتائج :

تترجم توقيع معاهدة 1786 واتفاقية وهران بتعديلين هامين في الغرب الجزائري : كان للأول مدى عام وخص العلاقات الجزائرية-الإسبانية، فيما مس الثاني الغرب الجزائري تحديدا.

نجم عن هذين الاتفاقين الدبلوماسيين أولا وضع حد لقرابة ثلاثة قرون من الحروب والهجمات الإسبانية وتدشين فترة سلام استمرت إلى غاية 1822. كانت هجمات إسبانيا بين السنتين 1783-1784 الأخيرة خلال القرن الثامن عشر. غداة فشل دون أنجيلو، تعين على إسبانيا شراء سلام لم تتمكن من نيله بالسلاح بثمن باهظ. استمر السلام إلى غاية جوان 1822، السنة التي اندلعت فيها الأعمال العدائية مجددا. سنة 1824، دفعت النجاحات المتنامية للجزائريين بإسبانيا إلى الزج بفرنسا من أجل الحصول على وقف إطلاق النار. لم يبرم الاتفاق الجزائري-الإسباني ـائيا سوى في سنة 1827. على الفور، محت المعاهدة والاتفاقية ثلاثة قرون من المساعي الإسبانية لاحتلال مناطق على الساحل والهجمات على مدينة الجزائر، كما أدت في نفس الوقت إلى توقف القرصنة بين البلدين وحرية الإتجار.

في الاتفاقية المبرمة سنة 1786، كان قد تم الاتفاق على الجلاء عن وهران ومرسى الكبير إلا أن ذلك تأخر لأن القصر الملكي بمدريد كان يريد الاستفادة من بعض الامتيازات التجارية بالجزائر خاصة في المنطقة الغربية. لم تفت النتائج التجارية لاتفاقية 1791 قنصل فرنسا بالجزائر دوفاليار. بموجب هذه الاتفاقية، منح الباي الحق لإسبانيا في تأسيس منشأة تجارية في نواحي مرسى الكبير مقابل سداد سنوي يبلغ 107.000 ريال صغير أو باتاك شيك من عملة الجزائر، أي

حوالي 120.000 فرنك. علاوة على ذلك، مكن الإسبان من نيل حق مباشرة صيد المرجان على طول الساحل الغربي والولوج لميناء مرسى الكبير مستبعدا الأمم الأخرى. نال الإسبان أيضا حق شراء 1000 حمولة من القمح سنويا بسعر التداول العادي داخل البلاد دون رفع للتسعيرة.

قدر دوفاليار القنصل الفرنسي الجديد بالجزائر في تقييمه لنتائج اتفاقية 1791 أ ا تؤثر بجدية على المنافسة التجارية بين القوى الأوروبية بالجزائر. كتب : "فرنسا مهددة بأن تفقد فيها الكثير. ستعرف تجار ا دون شك تناقصا كبيرا. يمكن أن يؤثر الارتداد حتى على *شركة إفريقيا*. لم يتبق ما لم يجربه الإسبان ولا يزالون يحاولون وسيفعلون ذلك في المستقبل من أجل أن يزيحوها عن مكانتها". أضاف : "يتعرض الفرنسيون للأذى، الخيانة والإزاحة من الجزائر، (لأن) إسبانيا تربح الكثير... وربما سيكون ذلك سببا يوما ما في انحطاط الإيالة"[6].

2- مشاريع الباي محمد الكبير :

في هذا السياق الجديد المتميز بالجلاء عن وهران ومرسى الكبير والسلام الجزائري-الإسباني، حاول الباي محمد الكبير تأسيس مصنع للصابون ومصنع للمدافع.

لا تلفت الأعمال التاريخية القديمة أو المعاصرة النظر لها بأي شكل من الأشكال. تطرقت المؤلفات العامة أو المخصصة للغرب الجزائري للمواجهات الجزائرية-الإسبانية خلال القرن الثامن عشر، معاهدة 1786 واتفاقية 1791[7]. ذكرت الأعمال المكرسة عن الباي محمد الكثيرة نسبيا عمله العسكري وما قام به لصالح المثقفين والثقافة والرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي لحكمه. التزمت المصادر الفرنسية حسب علمنا الصمت حول هذا الموضوع، فيما ذكرت الدوريات المحلية صناعة المدافع[8] ولكن هذين المسعيين وصلا إلينا بالخصوص عن طريق الأرشيف الإسباني[9].

أسس جلاء الإسبان عن وهران ونقل عاصمة البايلك من معسكر إلى هذه المدينة الظروف لمباشرة هاتين المحاولتين.

1.2- مشروع مصنع الصابون :

النشاطات الحرفية في الغرب الجزائري معروفة أقل من نظير ا بالجزائر العاصمة أو قسنطينة. تخص غالبية المعلومات معسكر، مستغانم وتلمسان.

في الأرياف، كانت الصناعة الحرفية الريفية بالأساس نتاج أيادي النساء اللواتي تصنعن أهم المواعين المستخدمة في الحياة المترلية. إلا أنه داخل العشائر كان يوجد نوع من التخصص الطفيف لصناعة الوسائل الأساسية للعمل بالأرض. علاوة على ذلك فقد تخصصت بعض العشائر نظرا لقر ا من المواد الأولية وبفعل التقاليد في صنف من الصناعات.

انقسمت الصناعة الحرفية بالمدن إلى قطاعين : الشركات التي تضم متعلمين ومدربين متخصصين في منتج معين يصنعون يدويا باستخدام تقنية تنقل من جيل لجيل منتجات جلدية، نحاسية، خشبية، حديدية، معدنية ثمينة وقماشية بالأساس. بالجزائر العاصمة، توجد أيضا مصانع صغيرة (الورشات البحرية، المحاجر، الطاحونات الهوائية، مصانع للسلاح).

في الغرب الجزائري، بدت تلمسان أ ا مجهزة أحسن من مستغانم، مازونة ومعسكر. بمعسكر، باشر الباي محمد الكبير أعمال تشييد كبرى من أجل تزيين المدينة وتحسين مقدرا ا الدفاعية، حيث ركز الجهود لاسيما على يئة منابع المياه (النافورات، الأحواض) المساجد، المدارس والمنازل السكنية؛ زود معسكر أيضا بجسور وتحصينات ومعاقل مسلحة وبمدفعية في ا ال العسكري وشيد السوق القديم من أجل النشاطات التجارية(10).

بوهران، ذكر الإدريسي في منتصف القرن الثاني عشر أن التجارة مزدهرة وأنه يوجد ا "محلات كبيرة وكثير من المصانع". وضعت أزمة القرن السادس عشر وكذا الاحتلال الإسباني على مرتين حدا لكل نشاط حرفي أو مصنعي. خلال هاتين المرتين، مارست إسبانيا مثلما كان عليه الحال في المواقع الساحلية الأخرى بالمغرب الكبير نظام الاحتلال المحدود(11). باستثناء العلاقات التي كانوا

يربطو ا مع حلفائهم من المورسكيين (مورسكيو السلام) الذين يمولون المدينة بالخضر والحبوب والماشية، وتنظيم الحملات العقابية أو جمع غنائم، لم يكن للإسبان أي تأثير اقتصادي على الناحية أو على مدينة وهران ذا ا. بوهران، على الأرجح أ م قد استغلوا المحاجر (الجير، الجبس، حجارة التشييد) ولكن انشغالهم الأساسي تركز على الدفاع عن المدينة (القلاع، التحصينات، المدفعية) ولم يكن نادرا أن يلجؤوا إلى قرطاجنة أو جبل طارق من أجل الحصول على أكثر العناصر أساسية من الحياة اليومية. وهكذا عندما دخل الباي محمد الكبير إلى المدينة، كان لديها مظهر حصن حربي وهو ما كانت تمثله فعليا، أكثر من كو ا مدينة حقيقية. لم تكن تعرف وهران في سنة 1792 لا نشاطات حرفية ولا مصانع. كانت المدينة التي أخلاها الإسبان في وضعية بئيسة.

وجه الباي نداء للمدن والقبائل ا اورة من أجل إعادة إعمارها بالسكان، وقد استجابوا له وأتوا من تلمسان، معسكر، المدية، مليانة. أرسل إليها داي الجزائر بعضا من مقربيه وأيضا آخرين ممن كان يريد إبعادهم، كما قدم سكان جدد للمدينة من قبائل الدواير، الزمالة، الغرابة، وحتى بعض المغاربة من وجدة وفاس.

استجلب يهودا من مستغانم ومعسكر وتلمسان وندرومة وباع لهم بأسعار زهيدة مساحات واسعة على طول التحصينات الشرقية من أجل أن يشيدوا مقابل ذلك منازل على تراصف محدد مسبقا ومنحهم مجانا مكانا لتشييد مقبرة لهم. هكذا تأسست الطائفة اليهودية بالمدينة التي تعود لسنة 1792[12] والتي مكنت الباي محمد من إحياء التجارة المحلية ونسج مبادلات بحرية مع البلدان المتوسطية الأخرى.

ابتداء من 1792، عرفت المدينة توسعا تجاريا كبيرا وتنمية في النشاطات الحرفية. سنة 1831، وجد روزي فيها بعض المطاحن، كما كانت تعرف عددا كبيرا من الحرفيين، الإسكافيين، الخياطين، حباكي النسيج والصوف، النجارين، صانعي أقفال، بعض المدابغ ومصانع السختيان الأصفر والأحمر حتى أن برنوس وهران نال سمعة إقليمية. باشر الباي محمد الكبير إذن إحياء النشاطات في مدينة دون ماض حرفي وتجاري بسبب الاحتلال الإسباني..

تلا المعاهدة الجزائرية-الإسبانية سنة 1786 واتفاقية 1791 اتفاق في 10 أوت 1792 بين الباي وشركة كومبانا من أجل تأسيس مصنع للصابون[13]. مكنت المعاهدة والاتفاقية من توسع تجاري غير مسبوق ابتداء من 1792، وقد شكل توطين شركة كومبانا وشركة كاتالانية نتائج مباشرة لها.

تترجم قبول الباي لكومبانا بافتتاح محطة تجارية تماثل تلك الموجودة في الدار البيضاء بالمغرب[14]؛ كانت المحلات اللازمة مستودعات عسكرية سابقة. اهتمت شركة كومبانا خلال المفاوضات مع الباي حول ظروف المحطة التجارية بمنتجين بالأساس : الحبوب والماشية. ولكن الباي والشركة إلى جانب المنشأة التجارية، تقاسما (الاتفاق الثاني في 10 أوت 1792) تكاليف تشييد وتشغيل مصنع للصابون.

صناعة الصابون معروفة في الجزائر منذ زمن طويل. بمنطقة القبايل، كان الصابون الأسود يصنع باستخدام زيت الزيتون ورماد نبات الدفلى[15]. بالجزائر العاصمة، ضمت قائمة الشركات التي أعدها أ. دوفو مصانع للصابون. بوهران، كان الصابون يصنع في البداية باستخدام الأشنان الآتي من إسبانيا ولكن الباي محمد الكبير حاول الدفع في ناحية وهران لزراعة "الباريلا"[16] من أجل إنتاج الأشنان بعين المكان.

2.2- مشروع صناعة المدافع :

يعبر مشروع تأسيس مصنع للمدافع باستخدام منجم محلي أيضا عن الظروف الاقتصادية والاحتياجات في عاصمة البايلك الجديدة وفي الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر. أكثر من الاحتياج للصابون، كان الاحتياج للتسليح حيويا وكان في قلب الخلافات الجزائرية-الإسبانية وخلافات أخرى تواجه فيها بشكل مستتر الباي والداي. لم تكن القوى الأوروبية ترغب في الاستجابة لهذه الاحتياجات.

كانت الأسلحة النارية قد ظهرت خلال القرن السادس عشر في المواقع المحصنة بالجزائر. ذُكر صانعو البنادق القداحة لدى ملك تلمسان في العديد من التقارير الإسبانية، وقد استخدمت بندقيات كبيرة ضد قوات كونت ألكودات ولكن "الضعف الكبير لمسلمي شمال إفريقيا تمثل في ضعفهم العسكري مقارنة مع الإسبان"[(17)].

كان يوجد فعليا بالجزائر العاصمة مصنع للمدافع والقذائف والبارود يعمل فيه تحت سلطة الداي مارقون أو أسرى مسيحيون. يعود تاريخ تأسيس دار النحاس المتواجدة قرب باب الوادي إلى القرن الثامن عشر فقط مع ملحقة تحتوي على بعض الأفران وبعض المسابك المخصصة لصناعة المقذوفات. كما وجدت أيضا مطحنة للبارود في الملكية لريفية للداي فوق باب الوادي[(18)]. للتتمة يتعين إضافة صناعة الأسلحة النارية من طرف شركات صناع الأسلحة والقبائل التي كانت متخصصة فيها. كانت شركات صناعة الأسلحة منظمة بصرامة، والمقابض الفاخمة للأسلحة تشترى مقابل 64 إلى 68 ريال، والمقابض شبه الفاخمة مقابل 32 ريال والمقابض العادية مقابل ثلاثين ريالا[(19)]. تبين أن صناعة الأسلحة في ورشات الداي أو الشركات غير كاف؛ سنة 1775، سعى الداي أن يحضر عن طريق العديد من السفن ذخائر وأسلحة منحها إياه السلطان من أجل مواجهة الهجمات الإسبانية.

كانت اتحادات صناع الأسلحة توجد أيضا بتلمسان ومستغانم ومعسكر ولكن في عاصمة بايلك الغرب لم تكن توجد أية ورشة أو مصنع للسلاح أو للمدافع[20]. بوهران، كان الإسبان طوال احتلالهم للمدينة يتزودون بتسليحهم من شبه الجزيرة. كان الحصن مزودا بمدافع مصنوعة في إسبانيا تم تفكيكها ونقلها إلى جبل طارق.

كان هذا الضعف في مجال التسليح محسوسا خاصة أمام الإسبان منذ القرن السادس عشر. ورغم أن التهديد الإسباني قد تراجع في ـاية القرن الثامن عشر، فقد بقيت الحاجة للتسليح بنفس الحدة. كانت مسألة التسليح إحدى أهم انشغالات محمد الكبير الذي يعد محاربا كبيرا قبل أن يصبح بايا كبيرا طوال المفاوضات الجزائرية-الإسبانية.

في تجار ـم مع القوى الأوروبية، تمثل الأسلحة أولوية في البضائع التي يسعى القادة الأتراك للتزود ـا. تبرز المراسلات القنصلية ومراسلات داي الجزائر إلى ملك فرنسا الطلبات العديدة والملحة خلال كامل القرن الثامن عشر[21].

بيد أن تصدير الأسلحة باتجاه البلدان المغاربية وبشكل أعم البلدان الإسلامية كان محل كثير من قرارات المنع. كان استثنائيا الحصول على أسلحة، وفي الغالب يتم عن طريق التهريب. قرارات الحظر التي تعود إلى المقررات البابوية في العصر الأوسط كانت لا تزال سارية في القرن الثامن عشر. رغم قرارات المنع المتكررة، كان التهريب يوفر السلاح للجزائر، والإسبان أنفسهم يقومون بذلك عن طريق بيع الأسلحة والبارود.

استفاد الباي محمد الكبير من وصول بين الإسبان الذين قدموا إلى وهران من أجل أن يضعوا أنفسهم في خدمته، خوان رويز وجوليان فياريال اللذين نجحا في الوصول إليه عن طريق وساطة سانتياغو غريمو، حيث أكدا أ ـما "عاملي مناجم ماهرين، سباكي برونز ومسؤولي مصنع للبارود"[22].

تبعا لذلك، أرسلهما الباي في مهمة استطلاعية إلى المناجم المتواجدة بمعسكر من أجل إحضار عينات ثم إلى إسبانيا من أجل إحضار أسرهم وأربعة حراقي أشنان، كلفا بتوظيفهم من أجل السير الحسن للمشروع. لدى عود ـما إلى وهران، قضيا ثلاثة أشهر في القيام بتجارب متكررة من أجل إثبات خبر ـما في تذويب البرونز[23]. ولكن هذا المشروع فشل أسرع من سابقه.

3- فشل ومدى المحاولتين :

إن كان المسعيان قد فشلا في الأخير، فإن مداهما مهما كان محدودا يبقى مهما.

1.3- فشل المسعيين :

نجم كلا المسعيين اللذين أنجزا بالتعاون مع الإسبان عن تطور العلاقات التجارية والسياسية للجزائر وإسبانيا. يبرز مصنع الصابون أكثر من مصنع المدافع هذه الوضعية؛ اصطدم المصنع الأخير بارتياب داي الجزائر.

لم يؤد مشروع مصنع المدافع مطلقا إلى النتائج التي كان يتوقعها الباي حتى أنه لم يشرع حتى في إنجازه. تمثلت الصعوبة الرئيسية في الخشية من ردود أفعال الداي أمام إنجاز مماثل. فمنذ البداية، خلال المفاوضات الجزائرية-الإسبانية من أجل الجلاء عن وهران، بدا الداي غير مهتما بالحفاظ على التحصينات والقلاع التي كانت موجودة في الحصن وكذا الإبقاء على المدافع التي أحضرها الإسبان إليه. خلافا على ذلك، كان الباي مهتما ـا كثيرا واشتراطاته كادت في فترة من الفترات أن تفشل المفاوضات.

كان الداي يخشى من أن يحصل باي الغرب على وسائل دفاع هامة؛ من جانبهم، كان الإسبان يعارضون ذلك. أقلع محمد الكبير عن مشروعه ووافق دون صعوبة على طلب *أسبرار* من أجل أن يعود إلى إسبانيا خوان رويز وجوليان فياريال وكذا أسرتيهما. ركبا في 15 فيفري 1793 على متن سفينة باتجاه أليكانت بعد أن سدد نائب القنصل ديو ـما.

فيما يخص شركة كومبانا المشتركة مع الباي في صناعة الصابون، كانت النشاطات التجارية المرتبطة بالمنشأة التجارية هي الأهم. بيد أنه سرعان ما برزت صعوبات عديدة في تموين المنشأة التجارية. علاوة على ذلك، كان الإسبان يعترضون على زراعة "الباريلا" بعين المكان لصناعة الأشنان.

هدفت اتفاقية 1791 لمعالجة الخلافات بين النصوص التركية والإسبانية لمعاهدة 1786 التي ظهرت في وقت لاحق. وفقا للنص التركي، كان على الإسبان المرور على الجزائر العاصمة للحصول على موافقة الداي في حين أن المادة 22 كانت تمنع الإتجار المباشر مع موانئ الجزائر.

نالت إسبانيا سنة 1791 إلغاء هذا الحظر وصار بإمكا ا أن تتاجر مباشرة وبحرية مع كافة الموانئ. حصلت أيضا على احتكار الإتجار في بايلك معسكر. إلا أن نائب القنصل لاريا لم يتمكن من إدراج ميناء أرزيو في الاحتكار التجاري. كذلك كانت المادة 5 من الاتفاقية تؤكد باللغة التركية أن الحبوب تباع للأمة التي تدفع أعلى ثمن.

حصلت إسبانيا على احتكار التجارة بوهران المدينة ولكن التدبيرين المذكورين آنفا حدا بجدية من الامتيازات الإسبانية بالغرب الجزائري وكانا سبب المنازعات بين الباي وشركة كومبانا[24].

بدأ مسار فقدان الاحتكار التجاري الإسباني (إلغاء اتفاقية 1791) منذ شهر سبتمبر 1793. مس بشكل مباشر محور التوليفة. اختفت المنشأة التجارية التي تمتلكها شركة كومبانا ائيا في شهر مارس 1795 بعد ثلاث سنوات فقط من الوجود. استمر مصنع الصابون في الاشتغال إلى غاية 1794 قبل أن يتضاءل رفقة المعاملات التجارية لشركة كومبانا.

2.3- المدى :

كيف يمكن تقييم المحاولات التي أجراها باي الغرب الآن؟ عمله والذكرى التي تركها تكفي كثيرا لتفادي أية نظرة تتسم بالتقريظ المبالغ. رغم أن دور الباي كان كبيرا، يعبر المسعيان بالخصوص عن الاختلالات التي ميزت الغرب الجزائري في ـاية القرن الثامن عشر.

محمد الكبير بجعل وهران عاصمة البايلك، تواجد في مدينة تفتقد منذ ثلاثة قرون لأي نشاط حرفي ولو كان صغيرا. كان له طموحات كبيرة تمكّن تنمية الصناعة الحرفية والتسليح من تحقيقها. في الأخير، انطلاقا من وهران تكون المبادلات مع البلدان المغاربية الأخرى أسهل عن انطلاقها من معسكر.

تجد المحاولات التي أجراها محمد الكبير في هذه الظروف جذورها الأولى. إلا أن هذه المساعي تتجاوز كو ـا إجراءات مالية بسيطة، ـدف إلى خلق نشاطات صناعية جديدة. نالت هذه المساعي أولا جدارة الحدوث ويتعين أن تعرف في التاريخ الاقتصادي بالجزائر، وهي تندرج ضمن سلسلة المساعي التي جرت في بلدان أخرى من الضفة الجنوبية للبحر المتوسط في وقت لاحق. في الواقع، سبقت المحاولتان اللتان ستجريان في مصر تحت حكم محمد علي وفي تونس في عهد الإصلاحات.

في المقام الثاني، كانت الجزائر في ـاية القرن الثامن عشر تربطها علاقة تبعية بالبلدان الأوروبية للحصول على مواد مصنعة. تتوافق كل المعطيات المتعلقة بالتجارة الخارجية فيما يخص كل بايلك من الثلاث مع هذا الاستخلاص. وجدت ثلاثة أصناف كبيرة من السلع المستوردة؛ السلع الاستهلاكية (البن، الخمر)، السمك المملح، الأنسجة الفخمة، مواد غذائية دقيقة (سكر، ملح)، ولكن الجزائر في هذه الفترة كانت تفتقر بالخصوص للمنتجات المصنعة والأسلحة.

وجدت طريقتان لتوفير هذا المواد. كانت معاهدات السلام تتضمن دائما تقريبا بنودا تجبر بعض البلدان على أن تقدم للإيالة مواد ضرورية. هولندا مثلا، كانت تدفع سنويا 10.000 سكين(*) ترسل على شكل بضائع تم الاتفاق على ثمنها. في المقابل، عندما تحتاج الأيالة لمواد أخرى، تتوجه للشركات التجارية والقناصلة[25].

بالريف، كانت الصناعة الحرفية تتركز على صناعة المواد المخصصة للحياة اليومية بالمترل أو العمل بالأرض، أما بالمدن، فباستثناء الصناعة الحرفية الصغيرة التي تخضع لرقابة داي الجزائر العاصمة، كانت تتركز على صناعة مواد استهلاكية. بالغرب الجزائري حيث لم تكن الوضعية أفضل، هدفت مساعي محمد الكبير لتنمية هذا القطاع الحرفي.

وكملاحظة أخيرة، الجزائر مرتبطة أيضا بالبلدان الأوروبية في مجال تقنيات التصنيع. تم التخطيط للمشروعين وقياد ما من طرف الإسبان. فيما يخص مصنع الصابون، تقاسم محمد الكبير وشركة كومبانا تكاليف التشييد. أتت شركة كومبانا من إسبانيا بالعديد من الحرفيين، عملوا علاوة على ذلك في مشاريع أخرى. أتت من إسبانيا بحوالي ستين حرفيا في العديد من المهن. فيما يخص مصنع المدافع، التفاوت في تقنيات صناعة الأسلحة أمر واقع بالغرب الجزائري منذ زمن. بالجزائر العاصمة، لجأ الداي في بداية القرن الثامن عشر لتقنيين أوروبيين من أجل تأسيس وتشغيل دار النحاس. كان أرباب العمل السباكين إما فرنسيين أو إسبان. سنة 1775، كان الفرنسي فرانسوا دوبون هو المسؤول عنها، فيما صار أحد الإسبان مسؤولا عنها في 1808. لدى وفاته لم يجر استبداله وتوقفت المؤسسة عن أي نشاط[26].

بسبب التخلف التقني، قام الباي محمد الكبير بنفس الأمر عن طريق إشراك خوان رويز وجوليان فياريال في مشروعه الخاص بمصنع المدافع وشركة كومبانا في مصنع الصابون.

(*): المترجم : عملة إيطالية ذهبية

1- محمد الكبير "لديه ذكرى عزيزة ومبجلة لدى أبناء الغرب؛ كبار السن ممن رأوه ولا يزالون أحياء لا يتحدثون عنه إلا باحترام وفخر". (حول الهيمنة التركية في إيالة الجزائر القديمة. باريس، غوسلان، 327 صفحة، ص 197).

2- لا يزال العرب يتحدثون في الوقت الحالي بعد مرور أكثر من ستين سنة عن وفاته، عن الصفات الكبيرة لمحمد بن عصمان؛ حظي بصدفة ميمونة بمساهمته عن طريق هجماته ضد الإسبان المتواجدين بوهران في جلائهم عنها. أضاف جرجو الذي كرس له توطئة : أردت أن أبحث إن كان هذا الباي في الواقع بمستوى السمعة التي ارتبطت باسمه، وإن كان يستحق صفة الكبير التي منحها إياه مداحوه" ا لمة الإفريقية، 1856، ص403.

3- " بقيت ذكرى هذا الباي مبجلة بين العرب. كان ذا سدادة في الحكم وكانت قراراته محل قبول بأكبر قدر من التسليم؛ أدت وفاته إلى غرق كامل الإقليم الغربي في تحسر كبير. بقيت ذكرى منجزاته الكبيرة والجميلة محفورة في ذاكرة الأهالي الذين لا يزالون يتحدثون إلى غاية الزمن الراهن عن محمد الكبير بكثير من الإعجاب. يوجد الكثير ممن عرفوه عن قرب : يتذكرون التفان الذي كان يعمل به خلال ا ساعة الرهيبة التي ضربت الإقليم وقضت على الكثير من سكان الغرب". تاريخ وهران قبل، أثناء وبعد الهيمنة الإسبانية. وهران، بيريي، 1858، 348 صفحة، ص 270.

4- أ. مارسيي. تاريخ إفريقيا الشمالية. باريس، أ. لورو، 1883، الجزء 3، ص.338

5- بالغ ج. كازناف في تقدير دور الزلزال في جلاء الإسبان عن وهران. زلزال وهران ونتائجه السياسية. الجزائر، إفريقيا اللاتينية، 1923.

6- مراسلات سيزار – فيليب فاليار. أرشيف غرفة التجارة بمرسيليا (AA481)؛ أعاد ح. د. دوغرامون نشر كامل هذه المراسلة في تاريخ الجزائر تحت الوصاية التركية، ص.ص 343-346.

7- اهتمت أطروحة دكتوراه نوقشت ببوردو سنة 1974 مكرسة للعلاقات السياسية والتجارية بين إسبانيا والجزائر بالخصوص بالتجارة الإسبانية (الشركات وأرباب العمل) بالجزائر؛ يذكر هذا العمل باقتضاب في مرتين مساعي باي الغرب (لوي كارا دال أغيلا. العلاقات السياسية والتجارية لإسبانيا وإيالة الجزائر بين 1786 و 1830).

8- كان أحمد بن محمد بن علي سحنون كاتب دورية ترجمت إلى الفرنسية من طرف جرجو بعنوان أسنان اللؤلؤ، تتطرق لاحتلال وهران خلال القرن الثامن عشر. ا لمة الإفريقية، 1856. الدورية التي أتت في وقت لاحق للمسلم بن محمد، مسؤول السجلات (كاتب عام) لدى الباي حسن، بين 1800 و1813 وترجمت إلى الفرنسية من طرف أ. دالباش (ا لمة الإفريقية، الجزء 18) كرست لانتفاضة الدرقاوة بالإقليم.

9- تتضمن الوثائق المودعة بمركز الأرشيف التاريخي الوطني، قسم الدول، مدريد، حسابات شركة كومبانا ومراسلات قنصل إسبانيا بالجزائر العاصمة ونائب القنصل بوهران.

10- التفاصيل في : *سحنون*، مرجع سابق، ص.ص 408-411.

11- ف. برودال. الإسبان بالجزائر من 1492 إلى 1577 في تاريخ ومؤرخي الجزائر. باريس، 1931، ص216.

12- ل. بلوش. يهود وهران بين 1792 إلى 1815. باريس، الجزائر العاصمة، 1885.

13- نص الاتفاق مودع بالأرشيف التاريخ الوطني. قسم الدول، بمدريد تحت الرقم 3606.

14- وقعت إسبانيا أيضا معاهدة سلام وتجارة مع إمبراطور المغرب محمد في 30 ماي 1780.

15- ب. بوايي. الحياة اليومية بالجزائر عشية التدخل الفرنسي. باريس، ص 190.

16- مراسلات سان لورانزو-لاريا في 9 أكتوبر 1792.

17- ف. برودال. الإسبان بالجزائر من 1492 إلى 1577 في تاريخ ومؤرخي الجزائر. باريس، 1931، ص216.

18- ب. بوايي، مرجع سابق، 186-187.

19- ب. بوايي، مرجع سابق، ص 189.

20- وجد الأمير عبد القادر نفسه سنة 1832 في نفس الوضعية بمعسكر مثل محمد الكبير حيث حاول تأسيس صناعة أسلحة ولجأ إلى التهريب الأجنبي، خاصة الانجليزي عن طريق المغرب.

21- أ. بلانتي. مراسلات دايات الجزائر مع القصر الملكي بفرنسا 1579-1833. باريس، ف. ألكون، 1899، جزأين، 560 صفحة و 619 صفحة؛ وكذا مراسلات قناصلة فرنسا بالجزائر قبل الاحتلال 1579-1830، باريس، مطبعة دومون، 72 صفحة؛ أ. روار دوكار. معاهدات فرنسا مع بلدان إفريقيا الشمالية-الجزائر. تونس، طرابلس، المغرب. باريس بيدون، 1906، 417 صفحة.

22- مراسلات أسبرار-ألكودا، 2 فيفري 1793.

23- مراسلات أسبرار-ألكودا، 2 فيفري .1793

24- تم رسم مسار تطور التجارة الإسبانية في مؤلف *لويس كارا دال أغيلا*، مرجع سابق.

25- فونتور دو بارادي (Venture de Paradis). الجزائر العاصمة خلال القرن الثامن عشر. الجزائر العاصمة. أ. فانيون، 1898، ص 140.

26- ب. بوايي، مرجع سابق، ص 186.

6-العملات في قورارة وتوات وتيديكلت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

استرعت التجارة عبر الصحراء الكبرى التي ارتقت إلى مستوى سراب حقيقي في القرن التاسع عشر اهتمام الرحالة والمستكشفين الأوروبيين وكانت موضوع عدة تقارير إدارية، كما أثارت أعمالا مختلفة في وقت لاحق. نادرا ما تم معالجة العملة في المناطق الصحراوية، فعلى حد معلوماتنا لا عمل ممنهج عنها، وكل ما يوجد عبارة معطيات متفرقة في مصادر الأرشيف والمنشورات.

تنطوي دراسة العملة أو بالأحرى العملات لكي نكون أقرب للواقع على أهمية مزدوجة فيما يخص التاريخ الاقتصادي لمنطقة شاسعة من الاتصالات والمبادلات بين جنوب وشمال الصحراء. ارتبطت التجارة ارتباطا مباشرا بالنقد حيث يمكن لكل من النظام والمخزون النقدي تسهيل أو بالعكس جعل المبادلات أكثر صعوبة. إن أي تطور لهذا أو ذاك جراء ظروف اقتصادية أو غير اقتصادية (الحرب أو عدم توفر الأمن، التغير السياسي) له انعكاسات على كيفيات المبادلة (الحجم، المحاور المفضلة).

مداخلة بالمائدة المستديرة لمركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية للبحر الأبيض المتوسط، نوفمبر 1981 : الرهانات الصحراوية، باريس، المركز الوطني للبحث العلمي.

تنجم أهمية القضية النقدية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أيضا عن ميزات خاصة بتلك الفترة. يمثل النصف الثاني من القرن التاسع عشر مرحلة انتقالية تميزت ببروز تبعات التغلغل التجاري الأوروبي انطلاقا من البحر الأبيض المتوسط أو من المحيط الأطلسي الذي زاد مستواه بعد 1870 وغياب أية هيمنة مباشرة (عسكرية أو سياسية) على المناطق الصحراوية لأ ا لم تطرأ سوى في مطلع القرن العشرين. ولذا فإ ا تعتبر مرحلة جد مواتية لتحليل النظام النقدي المحلي قبل الاستعمار ومتابعة آثار التغلغل التجاري الأوروبي حتى قبل الاستيلاء المباشر[1].

سنحلل في هذا النظرة المزدوجة :

- مدى العملة.
- التطور النقدي.
- التجارة والقيم النقدية.

1- مدى العملة :

في منتصف القرن التاسع عشر كان مدى العملة محدودا جدا فضلا عن ذلك لا يبدو أنه أحرز تقدمات ملحوظة إلى غاية 1901، لما صارت المبادلة التجارية تستلزم النقد بشكل منهجي. فضلا عن ذلك كان الكوري لا يزال مستخدما أما العملات الأخرى فتستخدم للعد فحسب.

1.1-التجارة والمقايضة النقدية :

من مصدر إلى آخر، كانت الأسعار تقدر تارة بالقيم النقدية وتارة أخرى بكمية السلع التي تكافؤها لكن الصعوبة لا تكمن في فهم نظام المقايضة في حد ذاته بل بالأحرى في تحديد الدور الدقيق الذي تلعبه العملة في المبادلات.

يقوم المبدأ الأساسي للمقايضات على التخلي عن سلعة مقابل سلعة أخرى، وعلى تقديم سلعة بغية اقتناء سلعة أخرى. لم تقوم التجارة عبر الصحراء الكبرى على وجود بائع يملك السلعة مقابل مشتر يمتلك النقود ومستعد لاقتناء سلعة مقابل نقوده، فالتجار بائعون ومشترون في آن واحد، يقتنون سلعا من أجل المتاجرة ا في حلقة جديدة خارج المنطقة وهكذا دواليك.

تتركز الصفقات على المقايضة المباشرة بشكل خاص، مواد غذائية مقابل مواد غذائية، غرض مقابل غرض، منتج مقابل منتج. وقد استمرت كيفيات المقايضة هذه التي ذكر ا جميع المصادر من منتصف القرن التاسع عشر إلى غاية ايته، وحتى مطلع القرن العشرين. يعتمد التجار على المقايضة مع طوارق الهقار في التجارة الموجودة بعين صالح. في 1900، كان يتم تبادل القطن الخام المسمى " شوقة" بعرض متر واحد على النحو التالي :

7،50م من شوقة مقابل عترة قيمتها المتوسطة 10 فرنك[2].

عزى النقيب المساعد بملحقة عين صالح استخدام التجار لمقايضة منتج بمنتج آخر إلى أ م يستخدمونه لما يرون أن في ذلك فائدة أو لما يعوزهم النقد[3]. لا يكفي هذين السببين مع أهميتهما لاسيما ندرة النقود لتفسير هذا النمط من المقايضة بشكل كامل مثل إجراء تحديد الأسعار.

عند مجيء القوافل تجتمع مجالس "*الجماعات*" من أجل تحديد أسعار البيع؛ أصحاب القواقل من جانبهم يتداولون معهم من أجل الحصول على تخفيضات وبمجرد الاتفاق تتم كل المعاملات في أيام قليلة. تتمحور المقايضات الأولى حول "*العشف*" الموجه للخرفان والجمال، ومقايضة التمور ذات النوعية الرفيعة بالخرفان، ثم الزبدة، القمح، الشعير، الفول، والصوف[4].

بيد أن العملة ليست غائبة تماما في المقايضات التي تدخل فيها بطرق مختلفة : يكون تحديد الأسعار دائما نقدا بل في بعض الحالات، يتم التسديد نقدا (المبلغ بدقة). تبنت آخر العمليات التي أجراها أصحاب القوافل المبادلة النقدية تماما.

مقايضة سلعة بسلعة يسبقها دائما تحديد السعر الذي يقدر نقدا. ذكر كولونيو في 1860 أن تقييم الأسعار التمور يحدد عموما نقدا، وحتى بيع الخرفان والصوف والشحوم والكسكس والزبدة التي يجلبها أصحاب القوافل. يتم الدفع بمقايضة المنتجات لكن يقيم سعرها بقيمة نقدية. في كل الصفقات، تحول كل مادة غذائية إلى مال قبل مقايضتها بسلعة أخرى[5] وقد وصف الملازم الأول دوفو نفس الإجراء سنة 1885 حيث يتم البدء بتحديد قيمة نقدية لكل سلعة من السلع التي يجب مقايضتها. يحدد المقايضون السعر استنادا لمكيال التمور ذات النوعية الرفيعة أو برنوس أو غيرها، ومن جهة أخرى يحددون سعر الخروف وجزة الصوف بمكيال من القمح، و ذه الطريقة يصبح من السهل إجراء المقايضات.

يطرأ النقد في المقام الثاني من أجل جعل ضبط قيمة المقايضات بدقة؛ في هذه الحالة يكمن دورها في دفع المبلغ بدقة (القطع النقدية الصغيرة للفروقات المتبقية). عندما تكون السلع أو الحيوانات المقايضة لا تمثل قيمة متكافئة، يتمم المبلغ نقدا. في معظم الأحيان، الصحراويون هم من يجلبون أشياء ذات قيمة بخسة، ويتوجب عليهم إضافة نقود[6].

أخيرا وجدت المقايضة النقدية البحتة وإن كانت هامشية. ابتعدت العمليات الأخيرة القائمة بين ساكني قورارة وأصحاب القوافل تماما عن المقايضة واتجهت إلى التعامل النقدي. أدت احتياجات سكان قوارارة وبحثهم عن العملة إلى مقايضة البضائع بالمال. في بادئ الأمر بالنسبة للمقايضين كان ذلك يهدف للتزود بالسلع ثم في المقام الثاني توفير قيمة مالية نقدية. بمجرد إتمام المبادلات، وعندما لا يصبح لدى أصحاب القوافل سوى النقود، يحدد سعر جديد للصفقات التي تتم مقابل النقد ويكون سعر السلع هذا أقل مقارنة بالسعر المحدد لدى المقايضة بالسلع. يريد سكان الواحات التخلص من تمورهم أو السلع الأخرى التي تزيد عن حاجتهم والحصول على نقود. وبمجرد تحديد السعر يستكمل أصحاب القوافل مشتريا م نقدا، وهكذا يتخلون عن نقودهم مقابل السلع.

1-2. العملات المستخدمة في تحديد القيم :

ليس بإمكان العملات المستخدمة لتحديد القيمة نظرا لعدم وجودها الفعلي لا أن تستخدم لتكلمة الفوارق ولا لتسديد المقايضات النقدية المحضة. إن تقييم الأسعار نقدا قبل المقايضة يفسر استعمال نقود تقديرية توفي بالغرض وتسهل المبادلات، وفي هذا ا ال استخدم المثقال والقنطار كثيرا كوحدات احتساب.

يؤدي التقدير النقدي للأسعار في الغالب لاستخدام المثقال[7]. تكافؤ قيمته في المغرب الأقصى 29غ من الفضة الخالصة، لكن في القرن التاسع عشر أصبح يكافئ 10 دراهم متداولة فعليا. في قورارة وتوات وتيديكلت بقي وهميا. ذكر رولفس إلى جانب المثقال القنطار، وحسب الرحالة الألماني، كان القنطار في 1864 يعادل 1000 مثقال أو 1600فرنك[8]، أما في المغرب الأقصى فيعادل 100 مثقال فحسب[9].

3-1 الكوري :

يترجم الكوري انقسام النظام النقدي المشابه لانقسام التجارة عبر الصحراء الكبرى نفسها حيث يعد وسيلة نقدية تستعمل فقط في جزء من الحلقات التجارية وكذلك في بعض المعاملات. الكوري عبارة عن صدفة صغيرة على شكل مخروط تستخدم في المقايضات بين توات وتيديكلت والسودان. لا يتعدى مجال تداوله عين صالح وتيميمون. عندما يتعامل السودانيون مع تيديكلت وتوات يستخدمون الكوري من أجل دفع فروق القيمة إن تعين ذلك. يقبل التجار المحليون هذه العملة رغم عدم تداولها في بلدهم ويستطيعون استخدامها بأنفسهم حينما يدفعون فروق القيمة للسودانيين أو عندما يرسلون قوافل إلى السودان[10]. في النصف الثاني من القرن التاسع عشر استورد الانجليز الكوري من المحيط الهندي بكميات كبيرة إلى منشآ م بالنيجر وبينوي حيث يمثل العملة الوحيدة.

2-التطور النقدي :

لا يبدو أن قورارة وتوات وتيديكلت كانت لها عملات خاصة ا. تعود العملات الرائجة إلى أصول مختلفة : عملات أوروبية وعملات مغاربية قديمة. من بينها استحوذت العملات الفرنسية أكثر فأكثر على مكانة مهمة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على حساب المخزون النقدي القديم.

2-1-عدم وجود السك النقدي المحلي :

صعبت القضية المهمة الخاصة بوجود أو عدم وجود عملات محلية خاصة بقورارة وتوات وتيديكلت جراء عدم الدقة وأحيانا الخلط غير المتعمد الذي تتسم به العديد من المصادر. في الواقع، لم يوجد أي سك محلي للنقد ولكن تستخدم عملات محلية للتقييم في الصفقات والمبادلات التي تتم بعملات أجنبية عن المنطقة وذلك بغرض حل مسألة القيم النقدية الصغيرة. أشارت العديد من المصادر جراء الخطأ في التسميات والجهل بالأعراف المحلية إلى عملات خاصة بقورارة وتوات وتيديكلت. في 1886، أكد بالا الذي تنقل إلى قورارة أ م يستخدمون الفرنك التواتي والريال التواتي اللذين يساويان على التوالي 0,90 فرنك و 1,90 فرنك[11].

تبين التسميات المستعملة من طرف بالا الأخطاء المرتكبة. لفتت هذه المسألة الانتباه منذ القرن التاسع عشر ليتوصل الجميع إلى استنتاج عدم وجود عملات محلية مثلما تؤكده مصادر أخرى. في الواقع، اعتبرت القطع النقدية الأجنبية والقادمة من كل حدب مالا من قورارة. أصاب أ.ج.ب مارتان في استخلاصه دليل عدم وجودها من عدم ذكرها أبدا في المحررات الرسمية لمنطقة توات ولا في أية محررات محاسبة[12]. في مطلع القرن العشرين، رصد دولامارتينيار ولاكروا اللذين أعدا توثيقا وافرا حول المنطقة أيضا أن توات ليس لها نظام نقدي، وتستمد العملات المتداولة من البلدان ا اورة.

إلا أنه مع عدم وجود سك للنقود، كان التجار يلجؤون إلى عملات تستخدم للتقييم، محلية أحيانا، ويقومون بفضل معرفتهم بالنقود بسك القطع النقدية الصغيرة الضرورية للمعاملات. يعد "الفرنك والريال التواتي" اللذان أشار إليهما بالا وحدتي حساب، حيث ليس لها أي وجود حقيقي ويستخدمان للتقييم النقدي للأسعار ليس إلاَ. تمكن أ.ج.ب. مارتان من الحصول على مثقال ذهب مصنوع بعين المكان من عند مولاي علي شريف، نقيب سابق للشرفة بمنطقة تيمي. نظرا لنقص الدينار القانوني في المنطقة، استبدل بوزن محدد

من مسحوق الذهب الذي تجلبه القوافل من السودان. مثل هذا المقدار من مسحوق الذهب، 4,50غ، من جانبه وحدة حساب حلت محل الدينار القانوني، وأطلق عليه مثقال ذهب[13].

من جهة أخرى، يلجأ التجار إلى تقليد العملات الأجنبية في المنطقة بغية صنع القطع النقدية ذات القيمة الصغيرة. كانت قطع نقدية من جميع الأصقاع تقسم في الغالب إلى أربعة، من أجل الحصول على القطع النقدية ذات القيمة الصغيرة اللازمة في المبادلات ولتسهيل المعاملات.

2-2- مختلف العملات :

لأن قورارة وتوات وتيديكلت تستقبل تقريبا كامل الأصناف المتداولة في الخارج، ينبغي علينا الآن تحليل مخزون العملات المستعملة في المنطقة. فرغم أن أهمية مختلف العملات تتغير، فإن تشكيلة المخزون النقدي بقيت حتى آواخر القرن التاسع عشر متماثلة. تضمنت العملات المغاربية (المغربية والجزائرية القديمة) بالإضافة إلى العملات الأوروبية (القروش، التالر، والنقود الفرنسية).

يستعمل التجار العملات الجزائرية القديمة التي لا تزال تتداول في قورارة وتوات وتيديكلت رغم استبدالها بعملات فرنسية. انضاف إلى النقود المسكوكة من طرف الدايات إلى غاية 1830، النقود التي سكها الباي أحمد بقسنطينة والأمير عبد القادر ما بين 1832 و 1847.

في مطلع القرن التاسع عشر، اشتمل النظام النقدي لإيالة الجزائر على استخدام معدنين :الذهب والفضة. كان لكل معدن قدرة إبرائية للذمة غير محدودة، ومبدئيا كانت تحدد نسبة قانونية بين قيمتيهما. كان السك مخصصا للفضة، في حين بقي حرا فيما يخص القطع الذهبية ذات المواصفات القانونية. كان الداي المسؤول عن السك وبإمكانه أن يغير النسبة القانونية بين العملتين الذهبية والفضية[14].

منذ 1831 سك أحمد باي بقسنطينة بعد أن اتخذ لقب باشا العملة الخاصة بمنطقته. في 1840، كان متداولا بقسنطينة "المحبوب"، عملة ذهبية تقدر بـ 4,75 فرنك، والبوجو، عملة فضية تقدر ب 0,93 فرنك. تم صك كلتا العملتين في فترة أحمد باي(15). منذ 1834 طلب الأمير عبد القادر من الجنرال "دروي دارلون" أن يستخدم لصالحه دور سك العملة الخاصة بإيالة الجزائر السابقة. لم تمنح معاهدة التافنة (1837) حق سك العملة لفرنسا فقط، بل ضرب الأمير عبد القادر نقودا اسماها : *المحمدية* (خليط ما بين النحاس والفضة) و*النصفية* وكان ذلك ابتداء من 1838 وفي نفس الوقت حدد أسعار التداول(16).

عام 1849، سحبت العملات الجزائرية من التداول ليتم إرسالها إلى الصهر في دار السك بباريس، وانطبق هذا الإجراء على النقود التي تحمل ختم الدايات فقط. تعين رفض العملات المسكوكة بعد فترة الدايات بشدة ولذلك بقيت متداولة. وهكذا استمر تداول البوجو والسلطاني بعد الإجراء الذي اتخذ سنة 1851 في بعض ولايات التل وفي المناطق المتاخمة لتونس وفي قورارة وتوات وتيديكلت(17). في 1886 على سبيل المثال كانت القطعة القديمة التركية المسماة *ثمان أوقيات* التي تعادل نصف سلطاني لا تزال تستعمل في قورارة(18).

استعمل التجار أيضا في معاملا م عملات مغربية. في 1876، عرف النظام النقدي المغربي نفسه تعديلات مهمة أجراها السلطان مولاي حسان الذي سك جملة من العملات الفضية في باريس حاملة اسم *الحسني* (درهم شرعي). بعده، سك مولاي عبد العزيز نقودا مماثلة (العزيزي)، ثم في 1901، سك العزيزي الجديد منقصا من وزنه 12% مقارنة بالسك السابق. لكن قبل وبعد 1876 ، كانت العملات المغربية متداولة في قورارة وتوات وتيديكلت. في 1856، كان تستخدم بالخصوص الأوقية المغربية وكذلك قطعة نقدية مغربية أخرى "الربعية أو ربع ريال"(19).

في 1864، لم تكن النقود المغربية 10 موزونات تعادل سوى 6 موزونات، وفي توات لم تكن تكافئ سوى 4 موزونات أو أوقية واحدة[20]. سنة 1874، رصد صولييي.ب الذي كان يحقق حول العملات الرائجة في تيديكلت أن العملات المغربية كان يجري تداولها إلى جانب عملات أخرى[21].

تبدو العملات التونسية أقل وفرة وقليلا ما تذكر في الجداول المتتالية للعملات المتداولة. أشير إلى تداولها في 1874[22].

في مطلع القرن التاسع عشر إلى جانب العملات المغاربية، كان يجري تداول العملات الأوروبية التي تصل إلى قورارة وتوات وتيديكلت مع السلع الأوروبية عبر الطرق التجارية الرئيسية للشمال والغرب والشرق، بل أ ا صارت مطلوبة جدا منذ ذلك الوقت. في مطلع القرن التاسع عشر، كان يتداول في الجزائر كم هائل من النقود الأجنبية من بينها النقود الأوروبية. كانت الشركة الإفريقية الملكية من العوامل الرئيسية لإدخال العملات الأجنبية إلى الإيالة، وقد تمثلت أهمها في القرش والتالر لكن بقيت العملات الإسبانية مهيمنة واحتلت مكانة مهمة على حساب العملة الفرنسية المتداولة، مع أن رواج هذه الأخيرة كان يزداد يوما بعد يوم. انطلاقا من الجزائر والمغرب بشكل خاص دخلت العملات الإسبانية والفرنسية إلى قورارة وتيديكيلت وتوات.

في 1860، كان يتداول في قورارة "دورو بومدفع" قطعة نقدية إسبانية تعادل 6 فرنك. تعادل قيمتها في تلك الفترة قيمتها الإسمية في توات، في المقابل لا تقدر قيمتها في تيديكيلت سوى بـ 5,35 فرنك [23]. أما"التالر" فقد كان يصل من ليبيا بشكل خاص مرورا بغدامس ومنطقة ميزاب. لا تبدو العملات الإيطالية التي يجري تداولها أيضا وافرة.

3-2-زيادة انتشار العملات الفرنسية :

يعد التقدم الحاسم للعملات الفرنسية أبرز ظاهرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد كانت قليلة التداول في الجزائر قبل 1850، لكنها دخلت قورارة وتوات وتيديكلت على حساب العملات المغاربية والعملات الأوروبية الأخرى. حلت العملات الفرنسية تدريجيا محل العملات الجزائرية بعد أن أبقت في البداية على العملات الجزائرية الخاصة بما قبل 1830 المسكوكة من طرف الدايات التي استخدمت لتسديد النفقات التي يحتاجها الجيش.

بعد 1850، من الناحية القانونية كان يفترض أن لا تستخدم إلا العملات الفرنسية لكن العملات الجزائرية استمرت إلى غاية ـاية القرن التاسع حيث كانت تستعمل في متاجر ا ـوهرات وكذا في المبادلات في بعض المناطق التي لا تزال مقبولة فيها مما أدى إلى نشوء تجارة غير قانونية. انتشرت العملات الفرنسية بصورة بطيئة في البلد لكن سنة 1851 ميزت اللحظة التي عوضت فيها العملة السابقة على الأقل من الناحية الرسمية. في 1849، اتخذت إجراءات دقيقة من طرف وزارة الحرب باتفاق مع وزارة المالية من أجل سحب العملات الجزائرية من التداول كلما وصلت كميات منها إلى صناديق وكلاء الجباية وإرسالها إلى دار السك بباريس لصهرها هناك[24]. نص القرار الصادر في 11 أوت 1851 على أن العملات الجزائرية والقروش الإسبانية وكل العملات الأجنبية لم تعد مقبولة تحت أي ظرف من الظروف للتداول في الصناديق العامة للجزائر[25].

منذ مطلع القرن التاسع عشر كانت العملات الفرنسية تتداول في قورارة وتوات وتيديكلت، إلا أن قبولها لم يكن دائما سهلا إلى غاية منتصف القرن. في 1860، تواجدت بين العملات الرائجة في واحات توات القطعة النقدية الفرنسية المسماة "دورو" التي تعادل قيمتها 5,35 فرنك في تيمي، لكنها في تيديكلت لم تكن تقبل إلا بقيمتها الإسمية[26]. أعطاها رولفس الذي جاب توات قيمة أكثر قليلا في 1864[27]. في 1874، كان الدورو الفرنسي

يمثل العملة الأكثر تقديرا حيث يقسم إلى 20 جزء، اعتبر كل واحد منها (20/1 دورو) قطعة 20 سنتيم. كانت قطعة 5 فرنك تستبدل بـ 18 أو 19 قطعة بسبب ندرة القطع النقدية الصغيرة[28].

روى صوليبي ردود أفعال السكان وتقلبا م إزاء العملات الفرنسية التي عرفها من أحد مرافقيه. لما استقر الفرنسيون بصفة ائية في واحة الأغواط، قبل مجلس *الجماعة* بتيديكلت اقتراح فرض عقوبة صارمة على كل من يقبل العملات الفرنسية. وبعد تقديم شكوى من طرف التجار، اجتمعت نفس "*الجماعة*" مجددا من أجل أخذ إجراء معاكس أي معاقبة كل من يرفض العملات الفرنسية[29].

بعد أن صارت العملات الفرنسية مقبولة بناء على اقتراح من التجار و"الجماعة"، انتشرت بسرعة أكبر، وكان تقدمها مهما جدا حيث أصبحت تفضل على باقي العملات السابقة بما فيها الإيطالية والإسبانية[30]، ومع ذلك فإن القطع النقدية الإسبانية التي كانت رائجة كثيرا من قبل لم تختف تماما[31].

3- تبادل العملات والقيم النقدية :

رغم تنوع العملات إلا أن المال المتداول نقدا يمثل من الناحية الكمية مقدارا ضئيلا يسيطر عليه القليل من كبار التجار. كانت كيفيات المبادلة تقلص من ضرورة اللجوء للنقد الذي يتم توفيره بالأساس عن طريق المال الذي تجلبه القوافل. من جهة أخرى لم تنعش تقلبات القيم النقدية أي إتجار خاص بالعملات رغم إمكانية تحقيق فوائد معتبرة.

3-1-الاحتياجات النقدية :

يصعب تقدير مسألة كفاية أو عدم كفاية الرصيد النقدي مقارنة مع حجم المعاملات بدقة كما يصعب متابعة تطور العلاقة بين كمية العملات وحجم المبادلات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. عرفت الفترة 1860-1901 بوضوح أزمة ندرة النقود خصت بالأساس القطع النقدية الصغيرة مقارنة مع العملة ذهبية التي تعتبر الحاجة لها محدودة جدا.

فاقت العملات الفضية المغاربية والأوروبية بكثير العملات النحاسية والذهبية. لم تكن النقود النحاسية تقبل دائيا[32]، أما العملات الذهبية التي تقبل بصعوبة فلا تكون مطلوبة سوى من أجل المبادلات مع تافيلالت. في قورارة تقبل النقود الذهبية من طرف بعض السكان لكن أغلبهم يرفضو ا. في 1864، واجه رولفس صعوبات كثيرة لصرف عملته الذهبية بتيديكلت؛ عرض عليه تاجر من غدامس صرفها بخسارة 50%، واقترح عليه آخر وز ا كمسحوق ذهب وتقييمها بالمثقال فيخسر بالتالي 5%، لكنه عدل عن رأيه في الأخير.

عزا رولفس رفض القطع النقدية الذهبية الفرنسية إلى الخوف من أن يكون نصفها من النحاس[33]. في 1885، كانت العملة الذهبية لا تزال نادرة جدا في قورارة، وفقط القطعة النقدية الفرنسية 20 فرنك كانت تقبل وبصعوبة[34].

عندما يقبل سكان الواحات النقود الذهبية فذلك يحدث عرضا من أجل استخدامها في التعامل مع قوافل الشمال لشراء : أحصنة، زرابي، مواد الغذائية، خردة... خلافا لذلك، بتيمي، كانت بعض القوافل الآتية من تافيلالت تبحث بتحمس عن النقود الذهبية الفرنسية، وكذلك سكان الواحات الذين ينوون التوجه لتافيلالت من أجل التجارة(35). في 1885، كان هؤلاء وأولئك يقدمون زيادة معتبرة تتراوح بين 10 و 20%[36]؛ في 1860، كانت تقدم زيادة تتراوح قيمتها بين 2 و 5 فرنك مقابل القطعة النقدية الذهبية الفرنسية 20 فرنك[37].

طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت أزمة نقص النقد والقطع النقدية الصغيرة دائمة دون إمكانية تحديد ما إذا كان هذا النقص قد تفاقم أو بالعكس تضاءل[38].

في منتصف القرن التاسع عشر، أشير إلى الحاجة النقدية بسبب ندرة الفضة في قورارة وتوات فيما كان سكان الواحات يبحثون عنها بغية اقتناء السلع التي تجلبها القوافل الآتية من الشمال[39]. أدى نقص القطع النقدية الصغيرة إلى عمليات سك متكررة من أجل صنعها. على سبيل المثال كانت

النقود المغربية 10 موزونات تقسم من أجل الحصول على قطع نقدية صغيرة تتداول فيما بعد كموزونات[40]. بعين صالح، غالبا ما يقومون بتقسيم الدورو إلى عدة أجزاء متساوية الوزن وذلك بسبب ندرة القطع النقدية الصغيرة[41] في ـاية القرن التاسع عشر، بنفس طريقة جزأت الأوقية المغربية باستخدام السكاكين إلى أنصاف وأرباع من أجل الحصول على القيم النقدية الصغيرة[42].

2-3 تبادل العملات :

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان لكل العملات المتداولة تقريبا سعر يفوق القيمة القانونية، إلا أن هذه الخاصية على الرغم من الفوائد التي يمكن أن تدرها تجارة الصرف، لم تؤد إلى مباشرة تجارة خاصة بالعملات. بالمدن المغاربية، لم يوجد ما يماثل الصفقات التي تعتمد على العملات الأوروبية في كامل حوض البحر المتوسط. لم يظهر أشخاص تخصصوا في الصرف رغم نقص العملة والقطع النقدية الصغيرة[43]. ارتبطت تجارة العملات بتجارة المنتجات والقوافل مع تأمين العمليات التجارية الخاصة ـا للتجارة النقدية وللصرف لما يكون لازما.

ترد النقود التي تصل إلى المنطقة من عدة جهات ولا شك أن القسم الأكبر منها ناجم عن المبادلات التجارية مع القوافل التي تتنقل إليها. وهكذا فقد ارتبط تداول العملات بتداول السلع واقترن بمحاوره ووتيرته. من الجدير بالذكر وجود مصدر جديد للنقود في النصف القرن التاسع عشر دون أن يكون مهما كثيرا. جلب التواتيون الذين تنقلوا للعمل في الشمال وتحديدا بوهران معهم نقودا بعد عود ـم. أما أدنى نسبة تخص توفير النقود فتعود للتبادل الخاص الذي انكب عليه سكان الواحات من أجل الحصول على النقد. قدم كولونيو وصفا دقيقا للمعاملات التجارية التي تمثل هدفها الأساسي بالنسبة لسكان الواحات في الحصول على النقود.

3-3- القيم النقدية :

كانت تقدر القيم النقدية بالعملة الفرنسية لسببين :

- تقدر المصادر التي يتم اللجوء إليها القيم النقدية استنادا للعملة الفرنسية.
- فرضت هذه العملة شيئا فشيئا نفسها لتصبح العملة الوحيدة تقريبا ابتداء من 1901.

نجمت التغيرات في معدلات تداول العملات فيما بينها ما بين 1860 و1901 عن سكوك نقدية جديدة والتغييرات التي عرفتها العملات (تخفيض القيمة). في قورارة وتوات وتيديكلت، ارتبطت بالخصوص بالتدفق الوافر نسبيا للنقود وبحجم المبادلات. في الواقع، خضعت النقود لتغير مزدوج؛ الأول جهوي. تقدر قيمة الكوري في مؤسسات النيجر وبينوي بالمعدل : 1000 كوري مقابل 0,5 فرنك، ولكن كلما ابتعدنا عن الأسواق الانجليزية تزداد قيمته[44]. يمكن رصد أكبر التفاوتات بين تيديكلت من جهة وقورارة وتوات من جهة أخرى. كانت قيمة القطعة النقدية الفرنسية 5 فرنك تقدر بـ. 5,35 فرنك في تيمي سنة 1860، في حين تقدر قيمتها في تيديكلت بـ. 5 فرنك حيث تستخدم بقيمتها الاسمية، وفي نفس السنة كان دورو بومدفع – قطعة نقد إسبانية – يقدر بـ. 6 فرنكات في توات غير أن قيمته في تيديكلت تبلغ 5 فرنكات[45].

تبدو التغيرات السنوية التي يستحيل متابعتها معتبرة[46]، ولكن على امتداد فترة طويلة نسبيا 1860-1886 تظهر قيمة العملات مستقرة نسبيا مثلما يبرز من الجداول المعدة خلال هذه الفترة. على سبيل المثال في 1886، كانت قطعة الموزونة المغربية تقدر بـ. 0,80 فرنك في قورارة، في حين كانت تتراوح ما بين 0,075 و 0,080 فرنك سنة 1860. الأوقية، القطعة المغربية أيضا، لم تتغير قيمتها كثيرا حيث كانت تعادل 0,333 فرنك سنة 1860 بينما صارت تبلغ سنة 1886 : 0,300 فرنك. في 1886، كانت قطعة 5 فرنك الفرنسية تعادل قيمتها القانونية؛ في 1860 كانت تبلغ 5,35 فرنك في تيمي، و5 فرنك في تيديكلت.

الخلاصة :

ابتداءا من السنتين (1901-1902) أصبح الوضع مغايرا تماما، حيث عدل الاحتلال العسكري للمنطقة الظروف العامة التجارية والنقدية على حد سواء.

إلى غاية تلك الفترة، كان تغلغل العملات قد أدى إلى التقليل من المبادلات التجارية باتجاه الداخل الجزائري لصالح المحاور التي تتجه إلى المغرب وضفته الأطلسية، وطرابلس وبدرجة أقل تونس. اضطربت تجارة القوافل بين قورارة وتوات وتيديكلت دون أن ينقص دورها التجاري. أثر احتلال المنطقة على تجارة قورارة وتوات وتيديكلت في جميع اتجاها ـا. اتخذت إجراءات من أجل طمأنة تجار القوافل ولكن استئناف المقايضات بقي ضئيلا خلال السنوات الأولى للقرن[47]. تعرضت الوضعية النقدية بشكل غير مباشر لآثار الوضعية الجديدة.

تعرضت بشكل مباشر بالخصوص للظهور المكثف للعملة الفرنسية التي غيرت من الوضعية التي كانت سائدة في توات[48]. صارت التجارة تعتمد أكثر فأكثر على النقد وابتداء من 1904 لفت بيسي النظر إلى أن استخدام النقود قد ترسخ وحل محل نظام المقايضات القديم[49]. سبب الاحتلال أيضا انخفاضا كبيرا في قيمة العملات الأخرى غير الفرنسية. تفاقم هذا الانخفاض خلال 1903، وبداية من هذه السنة ستعرف توات التي كانت لا تزال تحتفظ بمخزو ـا النقدي اقتراب اللحظة التي سيفقد فيها كامل قيمته[50].

الهوامش

1- يتوافق النصف الثاني للقرن التاسع عشر أيضا مع توفر مصادر موثوقة نسبيا وكثيرة (انظر المراجع والبيبليوغرافيا).

2- 22H59. كلافري (ملازم أول)- تقرير حول الحركة التجارية بين عين صالح وبلاد الطوارق – ملحقة عين صالح، الفاتح أكتوبر 1900.

3- 22H59. تقرير حول الحركة التجارية بتيديكلت 26 أوت 1900.

4- IJ43. كولونيو (Colonieu)، تقرير حول قورارة، فيفري 1862.

5 و 6- IJI43. دوفو (Devaux)، الواحات التي تتاجر معها بشكل عادي كل قبيلة، جوان 1885.

7- IJ43. كولونيو، تقرير حول قورارة، فيفري 1862.

8- IJI43. يومية رحلة بين ألوان وطرف تيديكلت. بيان رحلة رولفس من ألوان في تافيلالت إلى عين صالح في تيديكلت، 1864.

9- إركمان (Erkmann)، المغرب المعاصر، باريس، شالامال، 1885، 304 صفحة، ص 160.

10- IJI43. كولونيو، تقرير حول القورارة، فيفري 1862.

11- فريسكالي(م). (الملازم الأول م. بالا)، دفتر يومية طريق ومراسلات، باريس، شاربونتيي وسي (Charpentier et Cie)، 1886، 317 صفحة، ص 243.

12- أربعة قرون من تاريخ المغرب الأقصى. بالصحراء من 1504 إلى 1902. بالمغرب من 1894 إلى 1912. بالمغرب الأقصى من 1894 إلى 1912. (وفقا لأرشيف ووثائق متأتية من الأنديجان). باريس. ف. ألكون، 1923، 591 صفحة، ص .14.

13- مرجع سابق، .13

14- في بداية القرن التاسع عشر، حدثت تغييرات هامة من هذا الصنف في 1820 و 1822. تبعا لتخفيض سندات العملة الفضية الموجودة، لم تعد قيمة القطع النقدية الصغيرة الجديدة تبلغ سوى 4/3 من القديمة.

15- حولية إحصائية الهيئات الفرنسية بالجزائر (TEF) 1840، ص372.

16- أزان(ب) (Azan.P). الأمير عبد القادر، باريس، آشات، 1925، 310 صفحة، ص 136.

17- F80. 970. العملات؛ أيضا، بيكار(أ)، العملة والقرض بالجزائر منذ 1830، الجزائر-باريس، كاربونال-بلون، 1930، 435 صفحة.

18- فريسكالي، مرجع سابق.

19- فريسكالي، مرجع سابق.

20- IJI43. بيان رحلة رولفس (Rohlfs) من ألوان في تافيلالت إلى عين صالح في تيديكلت، 1864.

21- صولييي.ب (Solleillet.P). إفريقيا الغربية. الجزائر، المزاب، تيديكلت. باريس، شالامال، 1877، 280 صفحة، ص 269.

22- نفس المرجع.

23- IJI43. كولونيو، تقرير حول قورارة، فيفري 1862.

24- النشرة الرسمية، 320، 1849.

25- النشرة الرسمية، 392، 1851.

26- IJI43. كولونيو، تقرير حول قورارة، فيفري 1862.

27- بيان رحلة رولفس من ألوان في تافيلالت إلى عين صالح في تيديكلت، 1864.

28- صولييي(ب). مرجع سابق، ص 269.

29- نفس المرجع.

30- فريسكالي، مرجع سابق، ص 241.

31- دو لا مارتينري ولاكروا، مرجع سابق، الجزء 3، ص 373.

32- فريسكالي، مرجع سابق، ص 243.

33- بيان رحلة رولفس من ألوان في تافيلالت إلى عين صالح في تيديكلت، 1864.

34- فريسكالي(م). مرجع سابق، ص 243.

35- IJI43. كولونيو، تقرير حول القورارة، فيفري 1862.

36- IJI43. دوفو، الواحات التي تتاجر معها بشكل عادي كل قبيلة، جوان 1885.

37- IJI43. كولونيو، تقرير حول قورارة، فيفري 1862.

38- بالمغرب الأقصى، اكتناز أو تصدير العملات الذهبية؛ أدى اشتراط القوى الأوروبية استلام عملات أوروبية أو ذهبا فقط إلى اختفاء القطع الذهبية التي قدمت في أول قسط من تعويض الحرب لإسبانيا تدريجيا.

39- نفس المرجع.

40- رولفس.

41- صولييي(ب)، مرجع سابق، ص 243.

42- فريسكالي (م)، مرجع سابق، ص 242. قدرت كمية العملات المتداولة بدقة في بداية القرن العشرين : لم تكن تتجاوز 54.000 فرنك تلك الفترة.

43- رغم أن المصادر الفرنسية بقيت صامتة حول دورها في التجارة العابرة للصحراء، فإن المصادر المحلية تبرز الدور المالي الهام الذي كانت تلعبه الزوايا.

44- 22H36. التجار والقوافل. أوراق ماركيز موراس.

45- IJI43. كولونيو تقرير حول قورارة، فيفري 1862.

46- دولا مارتينري ولاكروا، مرجع سابق، الجزء 3، ص 373.

47- نيغار، "توات، نشرة لجنة إفريقيا الفرنسية، جويلية 1904".

48- نفس المرجع.

49- تيديكلت وضواحيها. "نشرة شركة جغرافيا الجزائر" 1904، ص 307.

50- نفس المرجع.

51- وثائق لدراسة الشمال-الغربي الإفريقي. الجزائر العاصمة، الحكومة العامة، مصلحة شؤون الأهالي، 1894، 1896، 1897. 4 أجزاء + 1 أطلس.

52- مساهمة في بيبليوغرافيا الصحراء (1953-1957)، الجزائر العاصمة، نشرة الارتباطات الصحراوية، 1958-100، ص 119، مراجع ومقالات بيلبيوغرافيا الصحراء الفرنسية – باريس، دار النشر آ.أم.جي (A.M.G)، 1960 – 259 صفحة.

المصادر والمراجع

1-المصادر:

توجد المصادر التي تم الاطلاع عليها في مركز الأرشيف ما وراء البحار بآكس أون بروفانس وهي مستوحاة من أرشيفات المحافَظات السابقة لاسيما السلسلة J الخاصة بالمكاتب العربية لقطاع وهران وبالحكومة العامة السابقة بالجزائر (السلسلة H). وقد تم طبع العديد من التقارير الإدارية ومذكرات الرحلات، وذلك بصفة جزئية في أغلب الأحيان.

في السلسلة J، تم الاطلاع على العلب الكرتونية التالية: IJI40- مسارات وحملات استكشاف في الجنوب 1844-1909، IJI41- حملات استكشاف بالصحراء (بعثات فلاتر، بالا، رولي، س. دول، فورولامي)، 1881-1889، IJI42- ملخصات عن واحات قورارة، توات وتيديكلت، 1893، IJI43- قورارة، 1859-1900.

تضم السلسلة الفرعية H4 الأرشيف المتعلق بالحملات الاستكشافية. وقد تم الاطلاع على العلب الكرتونية التالية: 4HI- دو كولومب (توات)، 1860، 4H2- كولونيو (توات)، 1860، 4H4– ج.رولفس والرحالة الألمان إلى الصحراء، 1863-1882، 4H12– معلومات إحصائية عن قصور القطاعات الثلاثة والقصور الخاصة بالجنوب المغربي 1884.

تضم السلسلة الفرعية 10H مختلف الدراسات التي قامت ـا المكاتب العربية، حيث تم تفحص علبتين بدقة وهما : 10H22- عين صالح والأرخبيل التواتي. مذكرة الملازم الأول بارثل، 1902؛ و10H26- خرائط لورقلة ومتليلي إلى غاية قورارة وعين صالح.

تضم السلسلة الفرعية 22H الوثائق المتعلقة بالتوغل في الصحراء، حيث تم الاطلاع على العلب التالية : 22H32- المسار من فڤيڤ إلى غاية توات، وصف لسهل الساورة من طرف ساباتيي، 1876؛ 22H49 –التوغل في الصحراء. تقرير عن تيديكلت من قبل الملازم الأول بيسي، 1901-1902؛ 22H50- تقارير ومذكرات وخرائط عن ملحقة بني عباس وتوات وقورارة وتيديكلت 1901-1904؛ 22H59- تجارة تيديكلت، بين عين صالح وبلدان الطوارق 1900.

تحتوي السلسلة الفرعية 30H على الوثائق المتعلقة بالحدود والعلاقات مع المغرب. يجب الإشارة على وجه الخصوص إلى العلبة 30H23 – مذكرات رونيو، 1893، عن البدو والحضر بوادي زوزفانة وكذا عن سكان وادي الساورة. في السلسلة 80F، تتعلق العلبة 80F 1604 بالعملات.

2- المراجع :

يحصي ح.م.ب دو لامارتينيار ولاكروا في ناية الجزء الرابع بصفة مستفيضة المؤلفات والمقالات والكتيبات والخرائط المخصصة للواحات ولأقصى الجنوب[51]. فيما ذكر النقيب بلونذان دو تي (Blandin de Thé) (52) و ج.ل. مياج (J.L.Miège) المؤلفات اللاحقة.

لا تشمل قائمة المراجع الحالية المؤلفات العامة أو الخاصة حول حملات الاستكشاف والغزو العسكري الفرنسي وكذا القضية الهامة الخاصة بالحدود الجزائرية-المغربية لأ ا تمثل قائمة كبيرة جدا. تخص المؤلفات التي استبقيت قورارة وتوات وتيديكلت والتجارة والعملة التي كان ممكنا الاطلاع عليها.

أ)- قورارة وتوات وتيديكلت:

- مذكرة م. أوجيرا (Augieras.M) عن وادي الساورة-مسعود. الجغرافيا (XXXI). 1916-17، ص.ص 313-315.
- بيسي Besset (الملازم الأول H). تيديكلت وضواحيها، نشر شركة الجغرافيا بوهران، 1904.
- بيسون.ج (Bisson.J) قورارة. دراسة للجغرافيا البشرية. الجزائر : منشورات معهد الدراسات الصحراوية (IRS)، 1957، ص 222 (مذكرة رقم 3).
- ديبورتي (Deporter) (رائد). بخصوص القوافل العابرة للصحراء. أقصى جنوب الجزائر، الجزائر العاصمة، فونتانا، 1890، 475 صفحة + خرائط.
- دو.س (Douls.C) – رحلة اكتشافية عبر الصحراء الغربية والجنوب المغربي- نشرة شركة الجغرافيا بباريس، 1888.
- فلي سانت ماري (Flye Sainte-Marie) – التجارة والزراعة في توات-نشرة شركة الجغرافيا بوهران. 1904.
- فريسكالي (Frescaly) (الملازم أول م.بالا - M.Palat)- مذكرة السفر ومراسلات. باريس، شاربونتيي و سي (Charpentier و Cie)، 1886، 317 ص.
- لو شاتوليي.أ (Le Chatelier.A) – توصيف واحة عين صالح-الجزائر، فونتانا، 1886، 90 صفحة.

- لو شاتوليي.أ (Le Chatelier.A) - ملاحظات عن *القصر*. نشرة شركة الجغرافيا بباريس، 1886.
- لوكلير.ل (Leclerc) - واحات إقليم وهران أو أولاد سيدي الشيخ (اقتباس من دورية الجزائر الطبية)، الجزائر 1858.
- مالت بران. ف.أ (Malte-Brun.V.A) - ملخص تاريخي وجغرافي لرحلة ج. رولفس- G.Rohlfs الاستكشافية بتوات وعين صالح وفقا لدفتر يومية هذا الرحالة الذي نشر من قبل بترمان- Petermann، باريس : بترمان 1886.
- مارتان.أ.ج.ب (Martin A.G.P) - الواحات الصحراوية، باريس، 1908، 404 صفحة.
- نيغار (Nieger) (ملازم أول) - توات، نشرة التجارة بإفريقيا الفرنسية، جويلية-أوت 1904.
- بويان (Pouyane.J) - وثائق خاصة بالبعثة التي أرسلت إلى الجنوب الجزائري من طرف بويان.م، كبير مهندسي المناجم، باريس، المطبعة الوطنية، 1886.
- روير (Rouire.L) - جنوب غرب عمالة وهران وتوات، نشرة شركة الجغرافيا بوهران، 1891.
- ساباتيي (Sabatier.C) - توات، الصحراء والسودان، دراسة جغرافية، سياسية، اقتصادية وعسكرية. باريس، شركة المنشورات العلمية، 1891، ص 336.
- شيرمار (Shirmer) - توات، دراسة الجغرافية الطبيعية والاقتصادية. حوليات الجغرافيا، 1891-1892.
- صوليي (Soleillet.P) - إفريقيا الغربية. الجزائر، منطقة ميزاب، تيديكلت. باريس: شلامال، 1877، 280 صفحة.
- صوليي (Soleillet.P) - رحلة من الجزائر العاصمة إلى عين صالح. تقرير مقدم لغرفة التجارة بالجزائر، الجزائر العاصمة، 1874.
- صوليي (Soleillet.P) - أسفار واكتشافات صوليي في الصحراء والسودان من أجل مشروع خط سكة حديدية عابر للصحراء، رواها بنفسه. حررت في المذكرات والمدونات ودفاتر السفر الخاصة به واختزلت في محادثاته من قبل ج.غرو (J.Gros). باريس، دريفوس، 1881، 240 صفحة.

ب)- التجارة والعملة :

- بلوش (Bloch.M) – نظرة عامة عن تاريخ النقد بأوروبا. باريس، كولان، 1954. (دفاتر الحوليات رقم 9).
- بوشناقي (Bouchenaki.M) – عملة الأمير عبد القادر. الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976.
- برودال (Braudel.F) - عملات وحضارات. من ذهب السودان إلى مال أمريكا، حوليات ESC (اقتصاد، مجتمعات، حضارات)، 1946، 22.
- كانافي (Canavy) (نقيب) - مذكرة حول تجارة كولومب بشار مع الغرب. نشرة شركة الجغرافيا بوهران. 1906، 69.
- آيتريغ (Einzig.P) - العملة البدائية في جوانبها الإثنولوجية والتاريخية والاقتصادية – لندن، 1946.
- إيمري (Emery.M) - العلاقات بين السودان وشمال افريقيا في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. مؤلفات IRS (XI)، 1954، 29-47.
- فالو (Fallot) - تجارة الصحراء. مسائل دبلوماسية وقنصلية، فيفري 1903.
- فاروجيا دو كونديا (Farrugia de Candia.J) - عملات جزائرية بمتحف الباردو. ا لة التونسية، 1941، العدد 45-47، ص.ص 131-145.
- إيغوني (Hugonnet.F) – الأدراريون بوهران. نشرة شركة الجغرافيا بوهران. 1928، ص.ص 1-32.
- لاستيري (Lasteyrie.J.de) - مذكرة حول تجارة السودان مع شمال إفريقيا. باريس، 1884.
- لاكروا (Lacroix.M) - فهرس العملات الإسلامية بالمكتبة الوطنية. باريس. 1891.
- نيوبورغ (Newburg.C.W) - التجارة بين شمال إفريقيا والغرب في القرن التاسع عشر: إعادة تقييم. مجلة تاريخ إفريقيا. الجزء II، (2)، 1966، ص.ص 233-246.
- بيلار (Picard.P.E) - العملة والقرض بالجزائر منذ 1830. باريس، بلون، 1930، ص 435.
- سبونار (Spooner.F) - الاقتصاد العالمي وسك النقد بفرنسا. باريس، 1946.
- فيلار (Vilar.P) - الذهب والنقد في التاريخ. باريس، فلاماريون، 1974، 434 صفحة.
- زونكون (Zancone) - تجارة الجنوب. الجزائر، 1876، 30 صفحة.

7- الهياكل الاجتماعية والخيارات الزواجية للأرستقراطية المحلية بتلمسان في منتصف القرن التاسع عشر

في تحليل علاقات المصاهرة والتكافل والتكتلات الاجتماعية، يسمح الزواج من خلال الاستراتيجيات التي يمثلها باستيعاب الأولى والثانية. فهو يقع عند تقاطع التكتلات الاجتماعية التي يؤسسها، ومنها يستمد طابعه الأساسي الذي ينتج عن وظيفته الجماعية أكثر من وظيفته الفردية، لأن الأولى سادت طويلا في التاريخ على حساب الثانية.

من خلال الزواج، تتبادل الجماعات النساء، ولذا فإنه يعبر في هذا السياق بالدرجة الأولى عن علاقات قد تكون للمصاهرة أو الإقصاء. فبمجرد عقد الزواج، يؤسس لتحالفات وعلاقات تضامن. وأخيرا، يسهم في تكوين تكتلات اجتماعية عن طريق استبعاد تكتلات أخرى وذلك من خلال تكرر قواعد التبادل.

مداخلة خلال الأيام الدراسية ببندور (Bendor) (8، 9 و10 ماي 1980) حول : علاقات المصاهرة والتكافل والتكتلات الاجتماعية في البلدان المتوسطية (بين القرن 16 والقرن 20) دفاتر المتوسط 1981، ص.ص 51-70.

أكثر من ذلك، يعكس التغير في كيفية اختيار الزوجة علاقات انتماء وتكافل أخرى. فكل تغير يتم على حساب التكتلات الاجتماعية الموجودة، ويؤسس لعلاقات تكافل أخرى بل أكثر من ذلك، يشكل تكتلات اجتماعية جديدة.

سنحلل فيما يلي نتائج الاختيارات الخاصة بالزواج بين أفراد الأرستقراطية المحلية في منطقة تلمسان في منتصف القرن التاسع عشر. أية روابط زاوجية يختارون؟ وبما أن هذه الخيارات تحدد علاقات الانتماء، فما هي علاقات الانتماء هذه؟ ماهي التكتلات الاجتماعية التي تنشأ عن الزواج؟ وعلى حساب أية تكتلات اجتماعية تؤدي علاقات التحالف والتكافل الجديدة وظيفتها؟

توفر المذكرات والسير الخاصة "بوجهاء الأهالي" وفقا لما كان يطلق عليهم خلال القرن التاسع عشر المحررة من قبل ضباط المكاتب العربية بكل مناطق الجزائر معلومات خاصة بوضعيا ـم الزواجية[1]. تعود تلك المتعلقة بمنطقة تلمسان إلى شهر ماي 1850 وتخص نواحي تلمسان (المدينة وضاحيتها ا ـاورة)، سبدو، لالة مغنية؛ دائرة الغزاوت التي تضم ندرومة ولا تشمل جبال الطرارة.

في ا ـموع، تم إحصاء سبعة وثلاثين من "كبار الأهالي" جميعهم ڤياد باستثناء ثلاث آغوات (لمناطق غوسال، جبل الجنوب وأولاد رياح)، واثنان من الڤياد يمارسان وظائفهما في مدينة تلمسان (قايد الكراغلة وقايد الحضر)[2]. ينبغي إنقاص خمسة ڤياد من هذا العدد بسبب عدم ذكر معلومات تخص ارتباطا ـم الزواجية لنستبقي قائمة ـائية تضم اثنين وثلاثين قايدا وآغا.

يعطي العدد الضئيل للمعطيات المتوفرة قيمة دلالية محضة للنتائج. تبرز الأرقام، مع أ ـا نسبية، بأن الخيارات الخاصة بالزواج في منطقة تلمسان في منتصف القرن التاسع عشر تتأسس على حساب الأسرة والفرقة والقبيلة لصالح علاقات التكافل الأفقية بين أفراد الأرستقراطية.

1- الخيارات الخاصة بالزواج وعلاقات المصاهرة :

تم تسجيل التباينات العديدة انطلاقا من التحليلات الدقيقة في كامل المنطقة العربية، بين نموذج الزواج العربي والخيارات الخاصة بالزواج الجديدة التي تم رصدها.

تظهر الخيارات الزواجية في منطقة تلمسان في منتصف القرن التاسع عشر بأن التغيرات معتبرة وقد أدت إلى فقدان النموذج لكل مميزاته. فاقت أعداد الزواج من الأباعد أعداد الاقترانات بين الأقارب مما يفرض الاهتمام بالصنف الأول أكثر من الثاني.

1.1- الزواج العربي: النموذج والواقع :

لقد بدا الزواج العربي كحجر عثرة لأن زواج الأقارب وازدواج النسب في الأنظمة العربية يتعارض مع زواج الأباعد وأحادية النسب في الأنظمة الأخرى[3].

تتميز الصلات الزوجية في المنطقة العربية بسمتين ألا وهما : الزواج من الأقارب وتفضيل اختيار بنت العم أو بنت الخالة. وبالتالي استبعاد أي تبادل مع السلالات الأخرى، وهو ما تظهره كافة المعطيات الملموسة التي جمعها المؤرخون وعلماء السلالات.

1.1.1- النموذج: زواج الأقارب والخيارات المفضلة :

لقد أسهم رجال القانون وكذا الملاحظات الأولية الخاصة بالسلالات أكثر من المؤرخين وعلماء الأنثروبولوجيا في تحديد قواعد الزواج العربي المستمدة بالأساس من النصوص الدينية (القرآن والأحاديث) ومن آراء السكان إذا ما كانت محل جمع. في النموذج، لا تقتصر العائلة العربية على الأسرة التي تضم الأزواج وأبناءهم ولكنها تشمل كافة الأقرباء العصب بحيث تضم تحت سلطة الأب العديد من الأجيال، وتتكون من الكثير من الأسر الزوجية المكونة من الأبناء الذكور لنفس الوالد. وبصفتها وحدة اجتماعية قاعدية، فهي تدمج مختلف نشاطات أفرادها وتشكل الوحدة التي تتحدد انطلاقا منها العلاقات مع الوحدات الاجتماعية الأخرى لاسيما عند الزواج.

يمثل الزواج باعتباره مسألة خاصة بالجماعات وليس بالأفراد فرصة لإنشاء ترابط بين جماعتين واستبعاد جماعات أخرى. ومن هنا يتجسد الزواج من الأقارب عن طريق القاعدة الزواجية التي تفرض أو توصي بالزواج داخل جماعة محددة فحسب : أي لا يمكن لمتقدم للزواج إيجاد شريك محتمل إلا داخل الوحدة الاجتماعية التي ينتمي إليها.

في العالم العربي، يتم اختيار الشريك داخل أسرة العصب(*) أي مجموع الأشخاص الذين ينحدرون من جد مشترك. على هذا الصعيد، تكون فرص الاشتراك في الانتماء البيولوجي والقول بوجود جد مشترك أكبر لأن هذه القاعدة تستبعد الزواج خارج أسرة قرابة العصب وتحصره داخلها.

داخل أسرة العصب، يوجد خيار تفضيلي باتجاه بنت العم أو بنت الخالة : من الأفضل أن يختار الزوج ابنة أخ الأب (بنت العم) قبل أي خيار آخر. يعتبر هذا الخيار التفضيلي دون أن يكون له الطابع الإلزامي، إمكانية لابن الأخ. بالنسبة للأب إذا وافق على طلب ابن أخيه، يعترف له بحق إقسار الزواج (حق الجبر)، مما يسمح بجعل الزواج مسألة خاصة بالعائلات وخصوصا بتوجيه الخيارات التفضيلية باستبعاد الخيارات التي لا تتطابق مع استراتيجيات الجماعات منذ البداية، كون هذه الأخيرة تحدد أكثر من المعنية بالأمر خيار الزوج ومبلغ الصداق ومراسيم الزواج في حد ذاته.

2.1.1- واقع الزواج الداخلي والزواج الخارجي :

في الواقع، تبين أن الزيجات من غير الأقارب أكثر عددا مما يمكن أن يسمح ـا هذا النموذج، وظهر الزواج من بنت العم أو بنت الخالة إستراتيجية زواج من بين إستراتيجيات أخرى. وقد تم تقدير أعداد الزيجات من الأباعد إحصائيا عن طريق تحقيقات تاريخية وإثنوغرافية بفضل إعادة تشكيل الأنساب.

تفيد الفرضيتان التفسيريتان اللتين قدمهما ج. شلود بشأن تكوين الزواج الداخلي ومتغيراته في توصيف الزواج في الأنظمة العربية من المنظور التاريخي وذلك عكس الأعمال الأنثروبولوجية الأخرى[4].

(*): المترجم : قرابة العصب أي القرابة لناحية الأب فحسب.

كان الزواج بين الأقارب موجودا في شبه الجزيرة العربية قبل القرن السابع ميلادي وتواصل بعده. يماثل الزواج من بنت العم أو بنت الخالة حقا ميراثيا ويعتبر هذه الأخيرة ملكية عائلية يمكن وراثتها. وقد اعتبر ر. سميث أن وضع اليد على ابنة العم امتداد لحق الميراث الذي يمتلكه ذوو الحقوق من قرابة العصب على أرملة وبنات المتوفى. فبطلب يد الفتاة من العم قيد حياته، يكون ابن الأخ قد استبق حصته من الميراث.

يجد تطور وتراجع الزواج الداخلي تفسيره حسب فرضيات ج. شلود في تغير في البنية القبلية، تغير تدريجي نتج عن تراجع الترحال بسبب الحرب واستتباب الأمن وكذا تقدم الحياة الحضرية. داخل العصبة، لا توجد الذهنية التبادلية حيث تقل جاذبية احتمال نيل مؤخر الصداق كبير جراء روابط التكافل والدم. طالما تكون الخلية القاعدية مهددة، تتم الزيجات بين أفراد العصبة رغم إمكانية المطالبة بمهر مؤخر أكبر لما يتعلق الأمر بأجنبي ونيله.

غير أن الاستقرار في الأرض والأمن والإقامة الحضرية التي انتشرت، ضمنت حياة الجماعة التي تصبو إلى قدر من التوسع. تزايدت التبادلات بين عرش وآخر ومهدت لحدوث زيجات بين القبائل أي زواج من الأباعد. تجعل الحياة الجماعية المحلية غير مجديا التضامن العضوي الذي يلتزم به نسل جد واحد. في هذا الانعتاق التدريجي من روابط الدم، سيكون العم أول من يثور على ذلك. تسعى الذهنية التبادلية إلى التحرر من عوائق التقاليد من خلال إتاحة خيارات أخرى وابتكار إستراتيجيات زواج جديدة.

تعتبر أبحاث أخرى تركزت على محوري الزمان والمكان مفيدة أيضا لتأكيد هاتين الفرضيتين التي تتسمان بعموميتهما الكبيرة. في الفترة المعاصرة، تؤكد التحقيقات الإثنوغرافية الميدانية عبر كامل المنطقة العربية توسع الزواج الخارجي رغم أن توزيع النشاطات عبر فضاء لذا الكبر يؤدي إلى تحليل فرعي جهوي، حيث تصبح البحوث ضئيلة بالنسبة لبلد وأكثر ضآلة لما يتعلق الأمر بمناطق معينة داخل البلد ذاته.

سنة 1962، تم جمع معطيات بين أفراد قبيلة الطياحة[5] إحدى أكبر خمس قبائل ترتحل بين البحر المتوسط والبحر الأحمر، في منطقة تقع شمال سيناء يحدها شرقا البحر الميت ووادي عربة. استقروا سنة 1948 في منطقة صحراوية شاسعة متاخمة للنجف حيث يعيشون حياة شبه الرحل يجمعون فيها بين تربية الماشية وزراعة أرض قليلة الخصوبة. أبرزت نتائج التحقيق تراجعا للزواج من بنت العم أو بنت الخالة بين 1852 و1962، حيث انخفض التواتر النسبي لهذا الزواج من 44,4 % إلى 25% أي تناقصا بـ. 19,4 % وتقدما ملحوظا للزواج التبادلي الذي بلغ نسبة قياسية تقدر بـ. 37,5%.

كما تم جمع معطيات أخرى في 1959 و1960 لدى عرش أولاد عرفة المستقرين في سهل وادي الطين، جنوب ماطر بتونس والتي تضم العديد من الأسر القاطنة بحنشير ملاحة وعلى سفوح جبل باعولة في إقليم نفس العروش، جبل عنصرين. تبين أن نسبة الزواج داخل الفرقة تعادل أو تفوق 3/2، تتوزع بدورها بالنصف بين زيجات من سلالة لسلالة وزيجات داخل نفس السلالة[6].

في منطقة القبايل، ظهرت نسبة الزواج من بنت العم أو بنت الخالة (610/2) أو من قريب من العصب (610/6) لدى عرش آيت يني في سنوات 1960 ضئيلة. أما نسبة الزواج من ابنة الخال (610/14) أو من الأصهار (100/58) فقد كانت مرتفعة أكثر. في عائلة كبيرة في قرية أغبالة، من بين 218 زواج لذكور (الأول لكل فرد) تم عقد 34% مع أسر من خارج القبيلة، 8% مع جماعات أكثر بعدا من حيث المكان والجانب الاجتماعي على حد سواء، و(26%) مثلت زيجات بعيدة قامت على تجديد علاقات سابقة. عقدت 3/2 من الزيجات ضمن نطاق القبيلة، 6% منها فقط داخل نفس السلالة : 4% مع بنت العم أو بنت الخالة و2 % مع قريبة أخرى[7].

2- خيارات الزواج في منطقة تلمسان في 1850 :

تؤكد الخيارات الخاصة بالزواج في منطقة تلمسان في 1850 الحجم الكبير للزيجات من الأباعد. نسبتها كبيرة بين أفراد الأرستقراطية المحلية، حيث تتم أغلبها خارج أسرة العصب والفرقة والقبيلة. يبرز البيان الإحصائي هرما مقلوبا (الجدول 1) مع :

- عدد قليل من القياد (ثلاثة) تزوج داخل الفرقة.
- أقلية (ثمانية) اختاروا زوجا م من داخل القبيلة ولكن من فرقة أخرى.
- الأغلبية (ستة عشر) اختاروا زوجا م من خارج القبيلة.

1.2- الزيجات داخل الفرقة :

التكرر حسب أنواع الزواج

نسبة الزيجات من 32 زيجة(3)			النسبة من 27 زيجة
داخل الفرقة	8.10	3	11.11
في فرقة أخرى	25	8	29.40
في قبيلة أخرى(1)	50	16	59.26
دون تحديد		5	–
ا موع (2)		32	–

1)- تضم هذه الفئة الزيجات التي ينتمي فيها أحد الزوجين إلى تلمسان.

2)- استبعد الآغوات الثلاث واثنين من قياد الحضر : الآغوات متزوجون جميعا في قبيلة أخرى، أما القياد، فالأول متزوج بتلمسان والثاني في قبيلة.

3)- تضم هذه النسبة الآغوات الثلاثة واثنين من قياد الحضر، أما النسبة السابقة فقد احتسبت فقط على أساس قياد القبائل.

في حالة الزواج داخل الفرقة، لا نستبعد أن نجد أنفسنا أمام خيارات تفضيلية لبنت العم أو بنت الخالة. تعتبر معطيات أخرى ضرورية من أجل التأكد ما إذا كان الزواج داخل الفرقة يتم كذلك في إطار أسرة العصب وما إذا كان، في هذه الحالة، يخص بنت العم أو بنت الخالة. ولكن نظرا للتغيرات الكبيرة، من غير المستبعد أن يقع الاختيار على قريبة أخرى غير بنت العم أو بنت الخالة. وحتى مع توسعة الفرضية، هذا النوع من الزواج قليل جدا ولا يمثل سوى 8,10% إذا ما أضفنا الآغوات وقياد الحضر و 11,11% إذا ما استبعدناهم.

2.2 الزيجات داخل القبيلة :

لا تترك حالة الزيجات في فرقة أخرى مجالا للشك بأن اختيار الزوجة قد تم خارج أسرة العصب وبالتالي على حساب بنت العم أو بنت الخالة.

في الزيجات من فرقة لأخرى، يظهر بوضوح التخلي عن الزواج الداخلي لصالح الزواج الخارجي. يعتبر الزواج من الأباعد على وجه الخصوص القاعدة الزواجية التي تعني اختيار الشريك من خارج الجماعة الاجتماعية التي ننتمي إليها. يمثل 25 % من ا موع، باحتساب الآغوات وقياد الحضر و 29,40% إذا ما لم يتم احتسا م.

على مستوى هذا النوع من الزيجات، أمكن التحقق من قواعد التبادل الخاصة بالزواج المستنبطة من مجتمعات أخرى والتي كانت غير قابلة للانطباق في المنطقة العربية بسبب الزواج الداخلي. لدى اختيار الزوج في فرقة أخرى وإذا ما أتبِع بقرار منع اتخاذ زوجة من الفرقة، يتأسس في الواقع شرط التبادل الزواجي الخارجي. تؤسس الفرقة على روابط الدم من ناحية الذكور وتتضمن بالأساس ذكورا مع أسرهم يعتبرون أنفسهم جميعا أقارب. في تكوين القبائل، تتجمع فرق فيما بينها أو حول فرقة مسيطرة. إذا كانت القرابة التي تدعيها القبيلة بأكملها في الغالب خاطئة، فإن لها حظوظا أكبر أن تكون حقيقية بالنسبة للفرق التي لا تمتزج بغيرها أو فقط في حالات نادرة.

تعد الزيجات من فرقة لفرقة مصدرا لتكتلات وعلاقات تكافل أوسع. يتجه الزواج داخل الفرقة إلى هذه الأخيرة في حين أن الزواج من خارج الفرقة يوجهها نحو الفرق الأخرى. يساهم الصنف الأول في التعزيز الداخلي للفرقة، أما الثاني فيمكنها من عقد تحالفات مع الفرق الأخرى.

3.2-الزيجات بين القبائل :

تربط الزيجات من قبيلة لأخرى بين جماعات واسعة بصفة واضحة، فلا تكون الفرق المختلفة معنية فحسب بل القبائل برمتها كذلك. في هذا الصنف، يخضع اختيار الزوج والزواج إلى استراتيجيات مختلف الجماعات أكثر مما يكون عليه الحال في أنواع الزيجات الأخرى.

تمثل هذه الزيجات 50% من ا حموع باحتساب الآغوات وقياد الحضر، و59,26% إذا ما احتسبنا قياد القبائل فقط، أي أ ا تمثل واقعا منتشرا في منتصف القرن التاسع عشر في منطقة تلمسان. اختار أكثر من نصف أفراد الأرستقراطية الارتباط بشريك من قبيلة أخرى. بل أن أفراد الأرستقراطية المحلية ضاعفوا من التبادلات الزوجية بين أسرهم إذا أخذنا بعين الاعتبار الخيارات الزواجية لأقار م أيضا.

2 - توزيع تحالفات الزواج في القبائل

التحالفات في	العدد
قبيلة 1	6
قبيلتين 2	5
ثلاث قبائل 3	4
أربع قبائل 4	1

https://albordj.blogspot.com

لقد قدمت بعض الأسر أو أخذت زوجات من أو إلى غاية أربع أسر تنتمي إلى قبائل مختلفة. فيما ارتبطت أسر أخرى، وهي أكثر عددا بأسرتين أو ثلاثة من قبائل مختلفة. تستحق أسس هذه الاستراتيجيات الخاصة بالزواج وحدها دراسة منفردة لكن المراجع غير متوفرة ولا تسمح بتقييم دور التناسل البيولوجي في السياق الديمغرافي للقرن التاسع عشر أو دور تراكم وإعادة تكوين الأملاك المادية.

أول شرط يقتضيه الزواج من بنت العم أو بنت الخالة يتمثل في توفر قريبات في سن الزواج. فلكي يحدث يحتاج لوجود شركاء محتملين من نفس الجيل أو بين جيلين متقاربين. وفي غياب ذلك، يصبح الزواج من الأباعد إلزاميا. يعتبر السياق الديمغرافي (نسبة الخصوبة والتكاثر وتوازن الجنسين وهرم الأعمار) مهما لتفسير نسب أنواع الزيجات المختلفة.

من شأن عقود الزواج المحررة أمام القضاة أن تسمح بتحديد دور الأملاك المادية في الاختيارات الزوجية ونتائجها في انتقال الأملاك لأ ا تشير إلى مبلغ وتركيبة المهر المؤجل. إلا أن أغلبية الزيجات كانت تعقد أمام *الجماعة* أو بطريقة شفهية فقط.

مع ذلك، تبرز هذه الاستراتيجيات تنوعا كبيرا في الاختيارات الزوجية وحجم الزواج الخارجي ورجحان الزواج بين القبائل. لا تتجه علاقات المصاهرة إلى نفس الجماعة وبدرجة أقل باتجاه بنت العم أو بنت الخالة بل باتجاه الجماعات الخارجية : الفرق ا اورة والقبائل الأخرى. وبناء على ذلك تشكل مصدرا لعلاقات تكافل وتكتلات اجتماعية جديدة داخل القبائل وبينها.

3- الاختيارات الخاصة بالزواج والبنى الاجتماعية :

يسمح الزواج من خلال مجموع الاستراتيجيات التي يوفرها بالتأثير على البنى الاجتماعية سواء من خلال تعزيزها (زواج داخلي) أو فسح مجال واسع للتحالفات الخارجية (زواج خارجي). وقد تحلى أفراد الأرستقراطية المحلية في منطقة تلمسان في منتصف القرن التاسع عشر من خلال الاختيارات الزواجية التي اتخذوها بالحركية التي من شأ ا أن تؤدي إلى هيكلة اجتماعية تعيد تقويم علاقات التكافل القائمة داخل القبائل. يعد الزواج الخارجي وبين القبائل مصدرا للتحالفات والتكتلات، حيث له ثلاث نتائج : تغيير العلاقات بين القبائل، وبين أفراد القبائل والأرستقراطية المحلية، وبين أفراد الأرستقراطية المحلية من قبيلة لأخرى.

1.3- التحالفات وعلاقات التكافل داخل القبيلة :

أول نتيجة غير مباشرة للزيجات بين القبائل انخفاض الصراعات وإقامة نوع من السلم القبلي، لأن القبائل تقيم فيما بينها علاقات تعاون وكذا علاقات تنافس وصراع، والصراعات بينها لم تكن نادرة في القرن التاسع عشر لأن ا يار الدولة المركزية والسلطات الجهوية بين 1830 و1832 أدى إلى وضعية ملائمة لنشوب الصراعات جراء عدم فرض المخزن لسلطته. خفضت دولة عبد القادر من خلال التعبئة العسكرية والإيديولوجية (الجهاد) بصفة كبيرة عدد الصراعات، ثم زاد انخفاضها بعد سنة 1850 أكثر ولكنها لم تختف تماما. تنجم دائما عن مصدر مزدوج : التراع حول الأراضي والدفاع عن "شرف" القبيلة. بعد تطبيق مرسوم الجمعية الوطنية المؤرخ في 22 أفريل 1863، أدى تحديد أقاليم القبائل إلى حدوث العديد من الاحتجاجات من قبل جماعات القبائل[8]. يكون الدفاع عن "الشرف" نتيجة الهجومات التي تنتج عن الشجار أو الجريمة أو الفعل الجنسي المحرم[9]، حيث تلزم جميع أفراد القبائل بدءا من أقرب الأقربين للضحية بالتدخل من أجل الحصول على تعويض في شكل دية عند قبولها، أو الثأر.

في منطقة تلمسان، تحارب أولاد رياح مع عرش دوي يحيى لفترات طويلة من أجل امرأة، ومع أولاد علي بلهامل من أجل الحبوب. وكان عرش غوسال من جهته في صراع لزمن طويل مع أولاد رياح وعرش أولحاسة. كانت علاقات *أولاد عدو* بالقبائل ا اورة سلمية ما عدا مع عرش *الكاف* الذين غالبا ما دخلوا معهم في مشاحنات بسبب رعي القطعان. كان *بني ريمان* يتحاربون بالسلاح مع عرش الغوسال وبني خالد من طرارة. أما عرش *الزمارح* فقد كانت لهم عدة مواجهات مع *بني عوسان* بشأن حدود أقاليمهما[10]. وجد *بني وزان* أنفسهم منذ 1830 في مواجهة بني عامر وتوجب أن يسعوا لأن يقبلوا في اتحاد عروش *الغوسال* لكي يتجنبوا الخطر[11].

تعزز الزيجات بين القبائل التعاون أكثر من إلغائها لأسباب التنافس والصراعات. إلا أن كيفيات تسوية التراعات تتغير بإعطاء الأولوية للتدابير السلمية على حساب العنف. تخلق الزيجات تحالفات بين القبائل، حيث تصبح الصراعات لا تواجه جماعات أجنبية عن بعضها البعض بل جماعات يوجد بينها علاقات تكافل.

في 1850، رصد ضابط المكتب العربي بتلمسان زوال كل الخلافات تقريبا. تمخضت هذه النتيجة إلى حد كبير عن روابط الزواج بين القبائل[12]. على سبيل المثال، اختفت تقريبا خلافات أولاد رياح مع القبائل ا اورة وأقام آغا أولاد رياح علاقات مع ڤياد دوي يحيى وأولاد علي بلهامل والغوسال[13].

2.3- التحالفات وعلاقات التكافل في القبائل:

تتمثل النتيجة الثانية للاختيارات الخاصة بالزواج بين القبائل، وهي الأهم، في تغير العلاقات بين الأرستقراطية المحلية وبين أفراد القبائل. ولا يمكن لهذا النوع من الزواج أن يحقق تحالفات في القبائل الأخرى إلا من خلال التضحية بالتكتلات الداخلية للقبيلة (الأسرة العصب والفرقة) والقبيلة في حد ذا ا. فالزواج الداخلي يضمن الاستقرار الاقتصادي للأسرة العصب وذلك لأن المهر المقدم لابنة العم كقاعدة عامة يكون ضئيلا مقارنة بالمهر المقدم لفرقة أخرى والذي يكون بدوره أقل ضآلة من ذلك المقدم لامرأة من قبيلة أخرى.

مهما كان نوع الاستراتيجية الزواجية، تصبح استمرارية أسرة العصب احتمالا صعبا لما ينحو الزواج عن حصره بين الأقارب. يباعد اختيار الزوجة من خارج أسرة العصب بين روابط الدم، ويضع حدا لها إن تكرر كثيرا. لهذا الخيار، تتخلى الجماعات عن تعزيز الروابط داخل أسرة العصب عن طريق التضحية بالعلاقات بين الإخوة التي تعد أساسا لوحدة العصب[14]. من جانبها، تقيم الزيجات من فرقة لأخرى التي يمكن مماثلتها بالزيجات البعيدة تحالفات وعلاقات تكافل موجودة أصلا جراء استراتيجيات الزواج التي تكون القبيلة بأكملها إطارا لها. من خلال هذه الزيجات، يتعزز تلاحم ووحدة القبيلة بما أن الروابط المحددة منذ القدم تتضاعف بروابط قرابة نجمت عن الارتباطات الزوجية.

في المقام الأخير، يعد اختيار الزوجة من خارج القبيلة مساسا بإطار القبيلة. فهذا الاختيار يعني أن القياد قد عزفوا بشكل غير مباشر عن إقامة تحالفات وعلاقات تكافل ممكنة بفضل الزواج بين فرقة وأخرى داخل نفس القبيلة. في المنافسات داخل القبيلة، يعزز الزواج من قبيلة أخرى جراء المكانة التي يمنحها فرقة على حساب الفرق الأخرى.

فضلا عن ذلك، يتضرر تلاحم القبيلة حتى ولو كان موغلا في القدم بشدة لأنه علاوة على الروابط الاجتماعية بين أفرادها تتراكب روابط جديدة تنتج عن التبادلات الزوجية مع تشكيلها لخطر الحلول محلها. لا تصبح القبيلة كلا متجانسا ومتماثلا بل يتوزع أفرادها من خلال الزواج بين القبائل حسب نسب الاختيارات الزوجية المتخذة.

3.3- التحالفات وعلاقات التكافل بين أفراد الأرستقراطية المحلية :

مثلما رأينا، لا يصب الزواج بين القبائل في مصلحة التكتلات العمودية ولكن يخدم التكتلات الأفقية، حيث يباعد بين أفراد القبائل والأرستقراطية المحلية وبالموازاة مع ذلك، يؤسس بين أفراد هذه الأخيرة، من قبيلة لأخرى، تحالفات وعلاقات تكافل كمؤشر ووسيلة لتعزيز الوضعية المتمايزة للأرستقراطية المحلية.

كان مسار تكتل الأرستقراطية المحلية الذي بدأ قبل منتصف القرن التاسع العاشر قد صار مهيمنا في هذه الفترة، بما أن غالبية الخيارات الخاصة بالزواج تتم من قبيلة لأخرى. كان أفراد الأرستقراطية المحلية يتمايزون عن باقي أفراد القبيلة من خلال نيل مناصب القيادة وجمع الأملاك الرمزية أو المادية عن طريق الجباية وفي معظم الأحيان عن طريق استملاك الأراضي. يتمايزون عنهم كذلك بفعل خيارا م الزواجية التفضيلية وعلاقات التكافل بينهم.

نحى الزواج ليصبح رابطة تتم بين عائلات من نفس المقام الاجتماعي. وصار الخيار التفضيلي يتجه خارج أسرة العصب والفرقة والقبيلة باتجاه عائلات تنتمي إلى قبيلة أخرى. لم يعد الزواج الداخلي الخيار داخل جماعة الانتماء، بل صار أفراد الأرستقراطية يعقدون زواجا داخليا من صنف آخر من خلال موضعة الخيارات الزاوجية من قبيلة لأخرى بين العائلات التي تشكلها.

نتجت الخيارات الخاصة بالزواج عن تقسيم طبقي اجتماعي ملحوظ والشعور بالانتماء والنظرة التي يحملها أفراد الأرستقراطية عن أنفسهم. أصبح الزواج من قبيلة لأخرى وسيلة للتمايز على حدة والتصرف كجماعة متلاحمة. يضمن التلاحم بعدها ويتم الحفاظ عليه من خلال الروابط وعلاقات التكافل بين أفراد الأرستقراطية. ومثلما يقيم روابط بين القبائل الأجنبية عن بعضها البعض لحد الآن، ينشأ علاقات تحالف بين ڨياد مختلف القبائل ويسهم في ضمان انسجام الأرستقراطية. وبسبب تكرره الكثير، صار الزواج بين القبائل يؤدي كذلك إلى ضمان تناسل منفصل للأرستقراطية من خلال إعادة إنشاء روابط التضامن في كل جيل وذلك إذا اتخذ الخلف نفس النوع من الخيارات الزواجية التي اتخذها أسلافهم. ولكنه يمكن أن يشكل أيضا عنصر تنافس بين الڨياد، لأنه يعد عامل رفعة مقام إزاء أفراد القبيلة ويدل على اتساع مدى سطوة الڨايد وعائلته. كما يمكن أن يدلل السعي لارتباطات زواجية مرموقة أكثر وأكثر عددا على استراتيجيات دف إلى الحصول على المزيد من الهيبة والتأثير إزاء

القياد الآخرين. ظهر الخوف من ظهور قائد قادر من خلال اتساع ارتباطاته وأهمية علاقات التكافل ونفوذه الكبير على تعبئة العديد من القبائل من أجل تمرد جديد لدى عدد من محرري الدلائل والسير المخصصة للقياد.

خلاصة : عن التاريخ الاجتماعي للعالم العربي

ستتمحور الملاحظات النهائية حول حدود التحليل والخيارات الخاصة بالزواج لأفراد الأرستقراطية المحلية في منطقة تلمسان في منتصف القرن التاسع عشر. رغم قلة المعطيات والنتائج، إلا أ ـا تسمح بتشكيل بعض التصورات الخاصة بالتاريخ الاجتماعي للعالم العربي مع التحلي بالحذر اللازم.

1- الحدود هي مكانية، زمنية واجتماعية :

شمل التحقيق التاريخي منطقة تلمسان فقط، ولذا فإن له بالأساس قيمة محلية محضة يتعين أن تقابل مع دراسات مماثلة في مناطق أخرى من الجزائر خلال نفس الحقبة. كما اقتصر على القياد والآغوات فقط. بالنسبة لباقي أفراد القبيلة يبدو في الواقع أن الزواج داخل أسرة العصب مع الخيار التفضيلي لبنت العم أو بنت الخالة أو دونه لا يزال سائدا، ولكن من أجل تجاوز نطاق الفرضية، يجب أن يدعم هذا الطرح بوثائق. يزداد التشكك فيه إذا ما تساءلنا حول الخيارات الزواجية للطبقة المتوسطة المكونة من أفراد الجماعة وشيوخ الفرق. هل تقترب استراتيجيا ـم من تلك الخاصة بالقياد أم أ ـا بقيت أكثر تطابقا مع نموذج الزواج الداخلي؟

خص التحقيق التاريخي منتصف القرن التاسع عشر فقط. في هذه الفترة كان الزواج بين القبائل أمرا واقعا لدى القياد والآغوات ونسبه تؤكد ذلك. لم يتبق سوى استخلاص مراحل تكونه بالتساؤل عن التحولات الأولى، عن السياق التاريخي الذي شكل إطارا له، وعن المسار والتسلسل الزمني الخاص بتغير الخيارات الزواجية. أظهرت أعمال ج. دوبي فيما يخص شمال فرنسا كيف انتقلت الأرستقراطية بين القرنين العاشر والثاني عشر من الزواج الداخلي إلى الزواج الخارجي أي اختيار الزوجة من خارج قرابة محصورة كثيرا.

2- رغم هذه الحدود، يبرز الزواج باعتباره عنصرا يجب إيلائه عناية أكبر في التاريخ الاجتماعي للعالم العربي :

يصبو التاريخ الاجتماعي لاستيعاب مواقف الرجال وعلاقا م داخل مجتمع ويتعين عليه من أجل ذلك توفير تقييم عددي وإحصاءات وتصنيفات بغية اكتشاف التكتلات الاجتماعية المتجانسة وكذا طبقا ا وعلاقا ا. يقوم بذلك من خلال اعتماد معايير تتمثل في إمكانيات الإنتاج المادي والموقف اتجاه السلطة والدين والمداخيل والوعي بالانتماء.

في فرنسا، لم يتم دراسة علاقات القرابة خارج الزوجين إلا من قبل اختصاصيي القرون الوسطى. تلا مؤلف لوروي لا دوري (Le Roy Ladurie) المخصص لفلاحي منطقة لان غدوك (Languedoc)[15]، أول مؤلَف في مجال الأنثروبولوجيا التاريخية، العديد من المؤلفات المخصصة للأسرة[16].

في العالم العربي، لا يتوفر المؤرخون لا على سجلات كنائس مثلما هو الحال في فرنسا ولا إحصائيات صادرة عن كنائس مثلما هو الحال في انجلترا، إلا أن عقود القضاة وعقود الحبوس والسلالات التي تحوز على مكانة هامة في ا تمعات العربية يمكن أن تشكل مصادر لدراسات ملموسة خاصة بالأسرة والقرابة.

بحل هذا المشكل، لا يمكن للتاريخ الاجتماعي للعالم العربي بما في ذلك الخاص بالفترة المعاصرة أن يركز على الأسرة بل على علاقات القرابة بمعناها الأكثر اتساعا. يتيح تحليل القرابة داخل العائلة والقبيلة إطارا سديدا لها. بالتركيز على الدراسات التعاقبية والحرص على الوقائع الملموسة والأحداث، يمكن للتاريخ الاجتماعي العربي، وهو أبعد ما يكون عن ذلك في الزمن الراهن، أن يتفادى استمرار الهيكليات الجامدة.

يفسح الزواج الداخلي مجالا واسعا للدراسات، فعلاوة على أنه يسمح بتحديد ا موعات ووضعيا ا وعلاقا ا فإنه يمكّن أيضا من تحليل التاريخية الاجتماعية من خلال إعادة إدراج الحدث والحركة والتغير داخل الهيكلية الاجتماعية.

من خلال الزواج الخارجي والزواج بين القبائل والاستراتيجيات الزواجية التي تقتضيها، تعزز ا تمعات العربية دور الجانب الاجتماعي. عن طريقها تتغير بناها بالتمايز والتراتب الطبقي في ا موعات الأصلية. يعد الزواج وسيلة لنشوء علاقات التكافل والتحالفات مثل كونه وسيلة للتراتب الطبقي الاجتماعي الذي يمايز بين أفراد القبائل. على هذه الأصعدة المختلفة، يمكن من تجنب التأكيدات الجازمة لمؤيدي ومعارضي وجود مجتمع طبقي، حيث يركز الأوائل على التاريخ والحركية، ويعارض الآخرون بنفي يتميز بأنه مبدئي وقبلي فحسب. يسمح الزواج الذي يعد موضوعا مفضلا للتاريخ الاجتماعي من خلال دراسات ملموسة باستيعاب جدلية التطور الاجتماعي والتغير التاريخي في العالم العربي.

الهوامش

1- تم جمع الملفات في السلاسل الفرعية 5H فيما يخص منطقة الجزائر، 6H فيما يخص قسنطينة و7H فيما يخص وهران (مركز أرشيف أقاليم ما وراء البحار بآكس أون بروفانس).

2- تم استخدام نفس الكتابة المستعملة في المصادر.

3- ك.ليفي ستروس (C.Lévy-Strauss) – لقاءات متعددة التخصصات حول ا تمعات المسلمة مخصصة لأنظمة القرابة. باريس، المدرسة التطبيقية للدراسات العليا (EPHE)،1959 .

4- الزواج من بنت العم أو بنت الخالة في النظام العربي. الرجل، جويلية-ديسمبر 1965.

5- ج. شلود (J.Chelhod)، المقال المذكور.

6- ج.كويزنيي (J.Cuisenier)، الزواج الداخلي والخارجي في الزواج العربي، الرجل، ماي-أوت 1962. ص 85، انظر كذلك بشأن نفس القبائل : البنى الأبوية والبنى القروية في تونس، معهد الآداب العربية بتونس، 1960، الجزء 4، ص.ص 401-430.

7- ر. بسانيا و ع.صياد (R.Bassagna et A.Sayed) في مؤلف برستياني (Prestiany). البنى الأسرية في البحر الأبيض المتوسط. كامبريدج. مطبوعات جامعية، 1972.

8- أرشيف قرارات الجمعية الوطنية، السلسلة M (مركز أرشيف أقاليم ما وراء البحار بآكس أون بروفانس).

9- ب. فارس. الشرف عند العرب، باريس 1932.

10- 1 H 7.

11- M63 (142).

12- يفسر سبيان آخران انخفاض تواتر الصراعات : في 1850، خرجت القبائل من حرب شملت بصفة مباشرة أو غير مباشرة كامل الغرب الجزائري من 1832 إلى 1847، كما ضمنت ماية مقاومة الأمير عبد القادر استعادة قبائل المخزن لسطو ا إلى جانب السلطة الفرنسية.

13- L H 7.

14- ب. بورديو (P.Bourdieu)، الأعراف الاجتماعية للقرابة بالمفهوم التطبيقي. باريس، 1980, ص 312.

15- باريس، المطبعة الوطنية، 1966، جزأين.

16- خصص ج. دوبي (G.Duby) العديد من المؤلفات للبنى الاجتماعية بفرنسا خلال القرون الوسطى : الزواج خلال القرون الوسطى. بالتيمور (Baltimore)، 1878، الرجال وبنى العصر الوسيط. باريس، لاهاي، موتون.

المدرسة التطبيقية للدراسات العليا، 1973، ج. هيرس (J.Heers). العشيرة الأسرية في العصر الوسيط. باريس، دار النشر المطبوعات الجامعية بفرنسا (PUF)، 1974، ل.ك.بركنر (L.K Berkner) بحوث حديثة عن تاريخ الأسرة في أوروبا الغربية، مجلة الزواج والأسرة، 1973، XXXV.

أ.ر. كولمان (E.R.Coleman)، مميزات الزواج خلال القرون الوسطى: عامل مهمل في تاريخ الاسترقاق خلال القرون الوسطى : مجلة التاريخ متعدد الاختصاصات. 1971، 2.

ر. فوكس (R.Fox)، الملكية والزواج. نظرة أنثروبولوجية، هارموندس وورث (Worth Harmonds)، 1967.

محمد الشقنقيري، الزواج في العالم الاسلامي. اللجنة الدولية لعلوم التاريخ (CISH)، بوخارست 1980.

إيي إنغوسا يغانسا (Eyi Engusa Yagansa)، الزواج الإفريقي بين الأمس واليوم. مساهمة في دراسة الزواج التقليدي في ناحية بإفريقيا الوسطى. اللجنة الدولية لعلوم التاريخ (CISH)، بوخارست 1980؛

ب. بورديو (P.Bourdieu)، القرابة كتمثيل وكإرادة في مؤلف *ملخص نظرية تطبيقية*...جنيف-باريس، دروز، 1972.

نشرت مجلة الحوليات عددا خاصا عن الأسرة وا تمع (جويلية-أكتوبر 1972) وجرت ندورة بباريس سنة 1974 خصصت لموضوع الأسرة والقرابة في الغرب خلال القرون الوسطى. روما، 1977.

8- رجال الدين في الجزائر في القرن التاسع عشر: الثبات والتجدد

لقد استعمل تاريخ الجزائر الاجتماعي وبالغ في استعمال مفهوم تخفيض المرتبة من خلال تعميمه طيلة الحقبة الاستعمارية وعلى كامل ا تمع. ليس لأن سدادته لم تعزز بمعطيات تاريخية عديدة ومتوافقة ولكن بسبب أنه قد فرض تدريجيا الفكرة التي ما فتئت أن أصبحت يقينا صالحا في كل زمان ومكان التي مفادها تحول ا تمع إجمالا ومن الأعلى إلى الأسفل.

لا محالة أنه لم يعد من الممكن تصور الاستقرار والتجدد مع الاستراتيجيات التي تنجم عنها أثناء، قبل وبعد الفترة الاستعمارية. تتمحور هذه المداخلة المخصصة للقرن التاسع عشر و"لرجال الدين" حول هذه الحركية التي تعد تركيبة أساسية للتاريخ الاجتماعي.

توجد الكثير من الأسباب التي تدفع للتساؤل حول ثبات و/أو تجدد رجال الدين في المناطق الحضرية والريفية في القرن التاسع عشر[1] وعددها ثلاثة على الأقل؛ يقتضي التغير الديموغرافي وحده خلال فترة قرن من الزمن تقريبا تجدد الأئمة والمقدمين والشيوخ والمفتين. إن كان معدل الأعمار في القرن التاسع عشر غير معروف بالدقة المرجوة، فإن افتراضه بحوالي خمسين سنة، وهو محتمل جدا، ومراعاة أن الفرد لا يضطلع بالمهام الدينية قبل سن 25، يقتضي أن ثلاثة أجيال على الأقل قد توالت خلال القرن.

مداخلة في ملتقى: المفكرين والمناضلين في العالم الإسلامي، جامعة نيس. دفاتر المتوسط، ديسمبر 1988.

بل أن التجدد يمكن أن يكون أسرع جراء الظروف التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر. حيث تناوب الغزو العسكري الفرنسي والمقاومات مع سنوات سلم نسبي ولكن خلال النصف الثاني من هذا القرن، فاقت سنوات الحرب سنوات السلم، وكما نعلم فمشاركة "رجال الدين" في المقاومات معروفة بشكل كاف، ولذلك فإن الفرضية التي مفادها أن الخسائر كانت كبيرة في صفوفهم تحوز على قدر كبير من الموثوقية. موازاة مع ذلك، يمكن أن تكون التدابير التجارية والفلاحية والمالية والسياسية التي اتخذ ا الحكومة العامة تجاه رجال الدين قد سرعت في تجددهم.

من أجل تقدير مستوى الثبات و/أو التجدد ، يعد تحقيق سنة 1898 الخاص بالأخويات الدينية والأعيان هاما جدا. قامت به الحكومة العامة[2] قصد جمع معلومات فردية من أجل الاستفادة منها في توظيف مستخدمين إداريين "من الأهالي"، والمراقبة السياسية والإدارية "للسكان المسلمين" وإعداد تنظيم خاص بالزوايا[3].

يحول العدد الكبير للمذكرات الفردية التي أعدها بعناية العاملون بالمحافظات وضباط المكاتب العربية دون إمكانية دراستها بشكل شامل. تعد العينة المختارة تجريبية لأ ا تمس في العمالات الثلاث، ثلاث بلديات ذات صلاحيات كاملة وثلاث بلديات مختلطة وثلاث بلديات خاصة بالأهالي من خلال اعتماد إجمالي التأطير الديني (المساجد وكل الأخويات). تشمل المدن والأرياف القريبة والبعيدة. على هذا الأساس، كانت ثمانين مذكرة محل دراسة.

1- المعطيات الديمغرافية:

تعد المعلومات الديمغرافية الأكثر بساطة وتؤشر على طبيعية التوظيف. تشير المذكرات في معظم الأحيان إلى تاريخ الميلاد أما تاريخ استلام الوظيفة فلا يشار إليه بكثرة. تشير سبعة وسبعون مذكرة من بين 80 تاريخ الميلاد وهو بطبيعة الحال تقريبي لأن الحالة المدنية لم تصبح ممنهجة إلا في اية القرن التاسع عشر. تتوزع حسب الجدول التالي الذي يثير العديد من الملاحظات :

- 12 فقط يبلغون أقل من 40 سنة.
- 13 تتراوح أعمارهم ما بين 40 و50 سنة.
- 12 تتراوح أعمارهم ما بين 50 و60 سنة.
- 20 تتراوح أعمارهم ما بين 60 و70 سنة.
- 20 تفوق أعمارهم 70 سنة.

يظهر جيدا هرم الأعمار حتى مع تصحيحه من الأخطاء الناجمة عن اعتماد تواريخ الميلاد المصرح ا ولا المثبتة، متوسط عمر "رجال الدين" : 52 تبلغ أعمارهم أكثر من 50 سنة مقابل 25 فقط تحت سن 50. عموما، يعد متوسط العمر جد مرتفع؛ لإبراز سداده، ينبغي مقارنته بذلك الخاص بفئات اجتماعية أخرى. ولد 20 رجل دين الذين يبلغون أكثر من 70 سنة قبل 1830، وكانوا لا يزالون يمارسون وظائفهم في اية القرن. القليل منهم عرف الجزائر في بداية القرن: حيث ولد أكبرهم سنا في 1815، والثاني في سنة 1816 واثنين آخرين في سنة 1818. وقد كانوا يبلغون من العمر على التوالي 15، 14 و12 في سنة 1830.

يعتبر الذين شهدوا فترة الغزو وموجة المقاومات الأولى (1830- 1848) أكثر عددا. وإذا سلمنا أنه ابتداء من سن 15 تحفظ الذاكرة ذكريات هذه الفترة وتجار ا، فيبلغ عدد الذين كانوا شهود على الغزو أو طرفا فاعلا في المقاومات 30.

يعتبر السن عنصرا أول للمدة والاستقرار. يتعزز أكثر ويرسخ من خلال تاريخ استلام الوظيفة. مارس إذن نفس الأفراد مهام دينية خلال عقود عديدة بعد استلامهم لوظائفهم. تشير اثنين وأربعين مذكرة إلى تاريخ استلام الوظيفة. يمارس حوالي ثلث المستخدمين وظائفهم منذ سنة 1868 وأكثر من الثلثين منذ سنة 1878 مثلما يوضحه التوزيع أدناه:

- يمارس 13 فرد وظائفهم منذ 10 سنوات.
- يمارس 16 فرد وظائفهم منذ 20 سنة.
- يمارس 5 أفرد وظائفهم منذ 30 سنة.
- يمارس 7 أفرد وظائفهم منذ 40 سنة.
- يمارس فرد واحد 1 وظيفته منذ 50 سنة.

2- الأصول العائلية:

نظريا، ليس من الضروري الانتماء إلى عائلة لها سوابق دينية للانضمام إلى أخوية، حيث يكفي تعلم وتبني "ذكر الطريقة" لكي يصبح المترشح عضوا جديدا. ولكن الحال ليس كذلك فيما يخص المقدمين والشيوخ، الذين يحتاجون، كقاعدة عامة، لتكوين معتبر. كذلك الأمر في المدن فيما يخص الأئمة والمفتيين.

في الواقع، يعد الانتماء إلى عائلة لها سوابق دينية أمرا حاسما. فمن بين 80 بطاقة المعتمدة، 8 لم تحتو على إشارة لأصل العائلة ولذا تم استبعادها. أما 72 سيرة المتبقية، فتظهر ثلاثة أنواع من الأسر التي تنجب هؤلاء.

ينحدر جزء من المستخدمين الدينين من أسرة ليس لها أية سوابق دينية. يشكلون الأقلية باعتبار أ م أقل من الربع في 1898، من مجموع 72 فردا : 20 تم إحصائهم وتصنيفهم في فئة الأسر المتواضعة وغير المعروفة، وأسر المزارعين وحتى من الأسر التي تقدم للمرة الأولى مقدم أوإمام أو مفتي. يعكس حصولهم على وظائف دينية تجددا في نظام للتوظيف غير مقفل بشكل تام. بالنسبة لهم، يعد دور من سبقوهم في العائلة عديم الجدوى؛ مثل التكوين والثقافة الدينية أسباب توظيفهم.

ينحدر الباقون جميعا من عائلات سبقت أن قدمت رجال دين، من بين 72 فردا : ينحدر 52 من أسرة مرتبطة بالدين بصورة أو بأخرى وهو ما يمثل تقريبا ثلاثة أرباع(¾) التعداد. عادة ما تكون المؤهلات الدينية لأحد الأقارب القريبين أو البعيدين عديدة ولكن رجحان الصفة *المرابطية* على الصفات الأخرى بارز جدا.

لا يوجد بروز كبير للنسب الشريف. هم خمسة في هذه الحالة، اثنين منهما ينحدران من عائلات رجال دين منذ القرنين الرابع والخامس عشر. فيما تأتى تسعة وثلاثون من أسرة مرابطين؛ بالنسبة للبعض أشير إلى نيلهم صفة مرابطْ.

5 ينتمون لأسرة مرابطين منذ القرن الثامن عشر.

1 ينتمي لأسرة مرابطين منذ القرن الخامس عشر.

2 ينتميان لأسرة مرابطين منذ القرن التاسع.

2 ينحدران من الساقية الحمراء.

تجدر الإشارة إلى *مقدم* سبق للأسرة التي ينحدر منها أن قدمت *قايد*، مما يلفت النظر إلى إمكانية تحول التوجه من جيل لآخر والانتقال من الوظائف السياسية-الإدارية إلى الوظائف الدينية.

في حين ينحدر تسعة أفراد ليسوا من المرابطين ولا من *الشرفة*، من عائلة أنجبت رجال دين، حيث سبق لأحد أقار م أن مارس وظيفة مفتي أو طالب أو إمام أو فقيه.

يعد نقل الوظائف الدينية قاعدة تم تأكيدها من خلال تحليل أكثر دقة لعلاقات القرابة. فمن 52 فرد الذين لهم سوابق دينية، استخلف عدد معين منهم قريبا ما : يبلغ عددهم 32 في هذه الحالة، أي حوالي ¾ من التعداد.

استخلف 17 فردا آبائهم (أو أعمامهم بالنسبة لاثنين منهم) على رأس زاوية أو في مسجد. كما استلم ثمانية أفراد قيادة الزاوية التي كان يشرف عليها الأب واثنين آخرين زاوية العم، كان أحدهما مؤسسها بنفسه. فيما كان آباء سبعة أفراد قد شغلوا وظائف دينية غير تابعة للأخوية.

- اثنان أبواهما قاضيان.
- واحد أبوه مفتي.
- واحد أبوه *طالب*.
- واحد أبوه إمام.

نشير في هذا الصدد أن لا مجال للتمييز بين الممارسة الدينية في المدن والأرياف. وقد وجد انتقال بين الصنفين فمن السبعة أفراد، يوجد إمام واحد خلف والده الذي كان هو الآخر إماما، فيما انتقل الآخرون للإشراف على زاوية :

شغل اثنان، ابنان لقاضيين، وظيفة مقدم الرحمانية، واحد في منطقة بوسعادة والثاني في بلدية باليسترو المختلطة (الأخضرية).

مارس ابن مفتي الأمير عبد القادر وظيفة مقدم الرحمانية في بلدية باليسترو المختلطة (الأخضرية).

مارس ابن *طالب* وظيفة مقدم الزوابة العيساوية بتلمسان.

ستتعزز وراثة الوظائف الدينية إذا ما تم ادارج الأجيال السابقة للأب في الإحصاء. لا يمكن التمييز بينها لأن التحقيق اكتفى بالإشارة إلى ممارسة الوظائف الدينية منذ العديد من الأجيال "بالمصطلح الفضفاض : أجداد" دون المزيد من التوضيحات.

من 17 فردا الذين استخلفوا آباءهم، 7 منهم حلوا محل أب استلم هو بدوره وظيفة شغلها والده، (6) مقدم و (1) قاضي.

من بين 32 فردا الذين أتوا من عائلات ضمت رجال دين، 8 منهم لهم جد أو قريب بعيد أدى وظائف دينية منهم :

- واحد سبق وأن أشرف على زاوية في القرن الثامن عشر.
- أربعة كانوا على رأس زاوية في القرن الخامس عشر.
- اثنين لم يتم توضيح التاريخ بشأ ما.
- واحد كان له قريب بعيد يمارس وظيفة فقهية.

3- الأملاك الأسرية:

رغم أن توفر الأملاك الشخصية ليس ضروريا من الناحية النظرية من أجل ممارسة وظائف دينية إلا أنه مهم لاسيما من أجل الدخول إلى الأخوية وارتقاء المراتب. يجعل غياب الثروة أو المداخيل الشخصية "رجال الدين" تابعين من الناحية المالية لأعضاء الأخوية ويعرضهم للا ام بأ م يعيشون على حساب مداخيل الأخوية. على العكس من ذلك، يسمح توفر المداخيل الشخصية للمقدمين والشيوخ بتمويل نشاطات الزاوية جزئيا أو كليا. في هذه الحالة، يؤمن الكثير منهم راتب أو نفقة *الطالب* الذي يقوم بالتعليم أو صيانة قاعة الصلاة واستقبال الزوار.

من الصعب استعمال التحقيق من أجل تقدير أملاك الأسر لأن المحررين يخلطون بين الثروة الشخصية والمداخيل.

من بين 80 مذكرة، تحمل 78 عبارة الثروة أو الدخل. لا يملك جزء من العاملين في ا ال الديني أية أملاك، ويبلغ عددهم 21 أي أقل من ثلث التعداد الإجمالي.

يعيش 10 منهم من العطايا التي ينالو ا.

ستة منهم حرفيون أو تجار، تاجر خيل سابق، بناء، قصاب، تاجر أسلحة نارية، سراج وحرفي لم يتم تحديد نشاطه.

أربعة منهم أُجراء لدى الدولة منهم : خوجة سابق، عسكري سابق، مدرس لغة عربية وموظف لم يتم تحديد منصبه.

فيما يعيش الأخير من مداخيل أبنائه الذين ينفقون عليه.

يستدعي هذا التوزيع ملاحظتين. تعتبر الممارسة الدينية في الريف الأكثر فقرا : فمن بين العشرة أفراد الذين يعيشون من التبرعات، ينتمي ثمانية إلى الأخويات. فيما ترتبط الممارسة الدينية في المدن أكثر بالمهن الحضرية وبالوظائف العمومية : حيث أن حوالي نصف التعداد ا يشغلون مناصب أو يشتغلون في مهن.

يعتبر رجال الدين الذين يملكون ثروة أو مداخيل شخصية الأكثر عددا : إ م 57، ولكن مجموعتهم متجانسة في الظاهر فقط. كما أن وضعيتهم المادية متباينة جدا مثلما يظهر من الأرقام أدناه :

- 23 لهم ثروة ضئيلة.
- 19 لهم ثروة متواضعة.
- 9 لهم ثروة طائلة.
- 6 لهم ثروة كبيرة جدا.

تعد الثروات الكبيرة أو المرتفعة استثنائية. إذ تمثل أقل من ربع ا موع. تشمل الأملاك في غالبيتها عقارات ومواشي في الأرياف. أما في المدن، فتشمل أملاكا غير منقولة (مترل أو تجارة) وتضم في بعض الحالات القليلة عقارات كذلك.

إذا ما اعتبر الاحتكاك برجال الأعمال الأوروبيين مؤشرا على الاهتمام بنشاطات اقتصادية أخرى مثلما سلم به التحقيق ضمنيا، فالقليل منهم كان على تواصل برجال الأعمال هؤلاء. من بين 51 مذكرة، تذكر 12 فقط وجود علاقات عمل مع أوروبيين أو يهود.

اعتمادا على عينة ذه المحدودية وغير تمثيلية مطلقا، من الصعب الوصول إلى استنتاجات عامة تمس الجزائر قاطبة وكافة رجال الدين. غير أنه يمكن إبداء بعض الملاحظات العامة على سبيل الافتراض المؤقت :

1- يعتبر ثبات "رجال الدين" أمرا ملحوظا. مع ذلك فقد التوظيف بقي مفتوحا أمام الجميع حيث يكفي عنصرا التكوين والمعارف الدينية لفئة قليلة للالتحاق بوظائف دينية. في الواقع، يبدو أن تاريخ العائلة الديني ووجود ثروة أو مداخيل شخصية أمران مهمان في الحصول على هذه الوظائف. تسهم في الاستقرار النسبي في توظيف المستخدمين الدينين بشكل مزدوج حيث يمارس نفس الأفراد لفترة طويلة وظائفهم بعد الالتحاق ا، ومن جهة أخرى، تقدم الأسر التي تتميز بنفس السمات (الدور الديني والثروة

الشخصية) أئمة ومفتيين ومقدمين وشيوخ. يصبح هذا الاستقرار لافتا أكثر إذا ما أخذنا في الحسبان أ م أفلتوا من الآثار الديموغرافية للغزو والمقاومات والتدابير الاقتصادية والمالية والتجارية المطبقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتدخل الإدارة والمكاتب العربية في توظيف رجال الدين.

2- يبرز انتماء رجال التأطير الديني عموما للطبقة المتوسطة. حيث يتم التوظيف في المدن من المهن الحضرية والوظيفة العمومية على وجه الخصوص. أما في الأرياف، هناك 42 مقدم وشيخ يملكون ثروة ضئيلة أو متواضعة. هكذا بدت البنية الاجتماعية للممارسة الدينية في اية القرن التاسع عشر ولكن ألا تمثل نفس الوضعية التي كانت تعرفها قبل القرن التاسع عشر بل نفس الوضعية التي يمكن رصدها في الزمن الراهن في الحركات الإسلامية؟ تحتاج المسألة للدراسة من أجل إثبا ا.

3- هل يعتبرون مناضلين أم موظفي دولة الاستعمار؟ في الريف، أفلتت بعض الأخويات من مراقبة الإدارة ووظفت مستخدميها بكل استقلالية. أما في البيئة الحضرية فقد كانت سيطرة الإدارة أكثر قوة لكن نفس رجال الدين أولئك كانوا يربطون علاقات مع الشرق الأوسط واستقبلوا في سنة 1904 محمد عبده خلال سفره إلى الجزائر.

الهوامش

1- تم احصاء الأعمال الخاصة بالأخويات في القرن التاسع عشر من قبل أ. برك (A.Berque) مقالة نقدية خاصة ببيبليوغرافيا الأخويات الدينية المسلمة الجزائرية. نشرة شركة الجغرافيا، وهران 1919. نشير هنا إلى مؤلف دو نوفو (De Neveu) (*الإخوان*، رهبانيات دينية لدى مسلمي الجزائر) الذي نشر لأول مرة في سنة 1845، ومؤلف ل. رين (L.Rinn) (*المرابطون والإخوان*، دراسة عن الاسلام في الجزائر) المنشور في سنة 1884، وأخيرا، مؤلف دوبون و إ.كوبلاني (Depont & X.Coppalani) (*الأخويات الدينية الإسلامية*) المنشور في سنة 1897.

2- المنشور المؤرخ في 4 جوان 1898 الموجه إلى الجنرالات وقواد القطاعات والمحافظين الذي أعدته مصلحة شؤون الأهالي والمستخدمين العسكريين (رقم 45).

3- يستند التحقيق ضمنيا لتصور ويبري (نسبة إلى Max Weber) للسلطة المعترف ا لبعض الأفراد. تتراوح أهدافه بين مبتغى ونقيضه : إذ يمكن للأشخاص الذين مسهم التحقيق أن يخضعوا لمراقبة سياسية كما يمكن أن يوظفوا في المناصب الإدارية و/أو السياسية.

9- الحاكم ومشيخة الزاوية

خلافة بلقاسم شيخ زاوية الهامل (1897-1912)

في الظاهر، تعد العلاقات بين الدول والسلطات من جهة والمنظمات والطوائف والجماعات من جهة أخرى علاقات بسيطة نسبيا، إلا أ ا تزداد تعقيدا وتقلبا على مستوى التاريخ الجزئي. فالظواهر الأكثر بديهية للوهلة الأولى تصبح أقل خاصة إذا ما تعلق الأمر بالعلاقات القائمة بين السلطة الاستعمارية والأخويات الدينية في الجزائر في اية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين التي تم التطرق لها في هذه المداخلة.

سألخص وقائع القضية التي سأتطرق إليها. سنة 1897، توفي محمد بلقاسم شيخ الزاوية *الرحمانية* الهامل في نواحي بوسعادة جنوب الجزائر إثر مرض خطير. قبل ذلك، مع ثبوت أنه في آخر فترات حياته، نشبت منافسات حادة لخلافته تواجه فيها نسبيان مقربان ألا وهما لالة زينب ابنة المرحوم وابن عمها محمد بلحاج محمد، الخليفة المعين نظريا. كان الوضع ملائما تماما لتدخل كل من الادارة العسكرية (الدائرة، القطاع الفرعي، والقطاع) ومصلحة شؤون الأهالي والحاكم العام الذي تابع القضية بنفسه عن كثب، القضية التي كان الجميع يوليها عناية خاصة.

مداخلة في ندوة الدول والسلطات في بلدان البحر المتوسط بين القرن السادس عشر والقرن العشرين. جامعة نيس (مركز البحر الأبيض المتوسط الحديث والمعاصر– أفريل 1989). دفاتر المتوسط، العدد 41، ديسمبر 1990، ص.ص 49 – 75.

تبطل مطالعة الأرشيف إلى حد بعيد الصورة الافتراضية للعلاقات القائمة بين السلطة الاستعمارية والأخويات الدينية، وتظهر تشابكا حادا في العلاقات التي أقيمت بين مختلف أطراف الصراع على الخلافة. لدرجة ينبغي التساؤل عندها حول ما تمثله السلطة الاستعمارية لوجهاء الزوايا؟ كيف كان رد فعلها أمام هذه التدخلات؟ هل هي التي فرضت قرار ا أو بالعكس، هل استعملت ضمن إطار منافسات محلية؟ أخيرا ، كيف استخدمها أعيان الزوايا؟

قبل دراسة هذه المسائل بترتيب زمني : من بداية مشكلة الخلافة سنة 1897 حتى وفاة لالة زينب سنة 1904، ثم من هذا التاريخ إلى غاية وفاة ابن عمها 1912 م، يجدر الإشارة إلى تشعب الخلافة نفسها[1].

1- وراثة زواية :

في 1897، ترك محد بلقاسم – مؤسس زاوية الهامل التي رفعها إلى مقام أخوية تقريبا– لدى وفاته وضعا معقدا يسمح بكامل الاعتراضات الشرعية، فلا نقل إرث الزاوية ولا تعيين شيخ جديد كان محددا بوضوح بشكل يجعل الجميع يخضع.

1-1- زاوية الهامل :

تختلف مسير ا مقارنة بالزوايا السابقة لها وبعض الزوايا المعاصرة لها في نقطة محددة إذ تعد محلية وإقليمية فحسب على منهج *الرحمانية* المؤسسة في الجزائر من طرف محمد عبد الرحمان بو قبرين الذي وافته المنية 1793-1794 (1208هـ)[2]. يوجد واقع مهم ينبغي الإشارة إليه، كانت مشاكل تتعلق بالخلافة سبب تأسيس زاوية الهامل التي أصبحت مزدهرة رغم السياق السياسي المشحون ورغم مشاركة *الطريقة الرحمانية* في انتفاضة 1871.

ولد محمد بلقاسم حوالي سنة 1820 في قرية شرفة الهامل حيث بدأ الدراسة قبل أن يقصد زاوية تاسلامت قرب آقبو لدى الشيخ أحمد بن داود بين 1844 و 1849. لدى العودة إلى الهامل أسس وأدار مدرسة إلى غاية 1857، السنة التي التحق فيها بزاوية أولاد جلال، حيث منحه الشيخ المختار لقب مقدم بالطريقة *الرحمانية*، وعينه خليفة له قبل وفاته سنة 1862[3]، لكنه واجه تدابير استهدفته[4] وصعوبات اضطرته للفرار من واحة أولاد جلال[5]. سوى خلال سنة كامل المشاكل المتعلقة بعائلة الشيخ المختار الذي عهد إليه بوصاية أولاده صغار السن ثم انعزل في الهامل، مسقط رأسه ناقلا زاوية *الرحمانية* إليها.

في بادئ الأمر، اعتبر مقدما بسيطا لشيخ طولقة علي بن عثمان، إلا أنه نال في غضون ربع قرن نفوذا واسعا وأصبح مستقلا عن كل سلطة دينية[6]. أفاد نفسه بلقب "شريف" أثبته بشهادة حررت في 13 أكتوبر 1894 أمام قاضي الهامل؛ شجرة نسبه تصل أسرته بسيدي عبد الرحمن بن أيوب وعن طريقه بالرسول[7].

يعرفه المتصرفون الإداريون المتعاقبون كشخص ذو ذكاء كبير لديه معارف دينية واسعة[8]. استقطب علمه وقداسته عددا هائل من الطلبة والزوار[9]، وكان موقرا جدا من طرف السكان الذين يشيدون أضرحة في الأماكن التي يتوقف فيها قصد الصلاة أو الاستراحة[10]. امتد تأثيره الشخصي[11] والزاوية التي يقودها في عمالة الجزائر بالأساس وبدرجة أقل في عمالتي وهران وقسنطينة. سنة 1895، كان العدد الاجمالي للإخوان يبلغ 43.420 فردا مما يجعل زاوية الهامل في الطليعة مقارنة بالأخويات الأخرى على حدة[12]. كان المتطوعون ينحدرون بالخصوص من دوائر بوسعادة ،الجلفة، بوغار، بسكرة، والأقاليم العسكرية عمال والمدية، وثنية الحد، وتيارت وغليزان وسطيف[13]. في نفس الفترة كانت الرحمانية تحصي 4925 مريدا على مستوى منطقة بوسعادة، 1621 منهم فقط يرتبطون بزاوية طولقة في حين 3303 يتبعون زاوية الهامل[14]. تعد الثروة التي راكمها محمد بلقاسم استثنائية بالنسبة للقرن التاسع عشر. قومها أ.نذير اعتمادا على أرشيف السلسلة H للحكومة العامة السابقة (لاسيما العلب 16H8 و 16H73) بـ : 2.500.000 فرنك[15]. المعطيات الواردة من الأرشيف السابق للجزائر العاصمة متفاوتة، حيث قدر ـا بـ 500.000 فرنك ثم بـ 1.300.000 فرنك[17]، وفي الأخير بحوالي 2.000.000 فرنك[18]. تقدم قوائم الجرد التي أعدها القضاة معطيات عن تعداد القطعان ولكنها مبهمة جدا بخصوص الأموال والأملاك العقارية (الأراضي والمنازل).

2.1 - الإجازة والميراث :

أدى نجاح الشيخ محمد بلقاسم إلى موضعة زاوية الهامل في المقام الأول في ـاية القرن التاسع عشر. توفي في 2 جوان 1897 بناحية البويرة إثر أزمة قلبية في طريق العودة من العاصمة نحو الهامل[19]. أدى تفاقم حالته الصحية في السنوات الفارطة إلى التسابق نحو خلافته وإلى تدخل الادارة العسكرية والمدنية. تولى بنفسه نقل تركته المادية في مرات عديدة.

في 31 أوت 1877، لدى إصابته بمرض شديد اعتقد أنه ينذر بوفاته، كتب وصية لصالح ابنته الوحيدة لالة زينب[20]. اختار طريقة المذهب الحنفي ليجمع كل ممتلكاته تحت تصرفه خلال حياته وعند وفاته تؤول لابنته وأولاده الآخرين الذين يمكن أن يولدوا فيما بعد. لم يتم إعلام القائد الأعلى لدائرة بوسعادة الذي كان يتتبع عن كثب شؤون الزاوية بالوصية[21]. في 9 أفريل 1881، أُثبت عقد الحبوس أمام قاضي بوسعادة لصالح لالة زينب بيد أنه ألغي بطلب من محمد بلقاسم بنفسه في 1 جوان 1895[22]. استند الإلغاء لواقع عدم قيام المؤسس بالتخلي وأن المستفيدة لم تضع اليد على الحبوس. لماذا هذا الالغاء؟ خاصة أن ذلك حدث في فترة كان فيها مريضا جدا أيضا. هل كان ذلك يهدف لترك الوضع واضحا لخليفته مثلما افترضت مذكرة مجهولة؟[23] أو حسب أولاد أخته الشقيقة لكي لا يتم استبعاد هذه الأخيرة من التركة[24]؟ أم أن ذلك نجم عن تدخلات إدارية؟ في المحصلة أدى الإلغاء إلى إحداث غموض كبير حول الوجهة النهائية لثروة شيخ.

مثلما طغى الغموض رغم جهود السلطات الادارية والعسكرية على خلافته على رأس الزاوية. في جوان 1895، ارتأى النقيب المساعد ببوسعادة أن هناك خليفتين ممكنين الأول : محمد بلحاج محمد ابن أخ الشيخ الذي كان بقربه دائما والذي "يقدمه للضباط عند مجيئهم إلى بوسعادة"[25] والثاني : محمد الصغير الابن الأصغر للشيخ المختار من أولاد جلال الذي كان يكن له حبا كبيرا والذي يبدو أن لديه الشرعية لذلك[26] ويبدو في نظر أتباع الزاوية "الخليفة المعين"[27].

في وقت لاحق استبقى الحاكم العام ج كومبو آخذا في الحسبان المرشحين الممكنين، ثلاث احتمالات : عمر الصغير وبولنوار، كلاهما ابنا الشيخ السابق لزاوية أولاد جلال، ومحمد بلحاج محمد. وطلب أن يتم اطلاعه على آراء شيخ الهامل بشأن هؤلاء الأهالي الثلاث وإذا أمكن حمله على تحرير الإجازة لتعيين الخليفة الذي يختاره إن لم يكن قد فعل[28]. تبعا للمساعي التي باشرها النقيب كروشار، أرسل له محمد بلقاسم رسالة تستحق بسبب ايجازها وأهميتها أن تقتبس جزئيا على الأقل :

"استلمت رسالتك المؤرخة في 9 مارس 1897 التي طلبتم فيها مني أن (أعيد لكم) كتابيا المقابلة التي جرت بيننا. إليكم المقابلة : طلبتم مني لمن تعود خلافتي بعد وفاتي..... أجبتكم : (أ ﻫا) تعود إلى ابن أخي سي محمد بلحاج محمد لأنني (اخترته ليكون) وريث مقامي، من الجانب الديني كما من جانب الممارسة الخارجية. أوصيه باتباع نفس المنهج السلمي وبأن لا يفعل شيئا خارجا إطار الحكومة الفرنسية[29]".

هل تعتبر هذه المراسلة إجازة؟ بعد بضع سنوات أقرت السلطات العسكرية والادارية بأ ﻬا "قصيرة جدا ومقتضبة كثيرا"[30]، وأنه قد تم الحصول عليها بعد "مجهودات كبيرة"[31]، وأخيرا، تعد "الوثيقة الوحيدة" فضلا عن كو ﻬا "ليست وصية بمعنى الكلمة بل رسالة فحسب[32]. أثيرت نفس التساؤلات بخصوص التركة. لماذا لم يترك الشيخ لوريثه "الروحي" إجازة وفقا للأصول والصيغ المطلوبة؟ هل كان ذلك استجابة لطلب إداري قوي؟ أم أن الأمر نجم عن تردده؟ هل عدم وجود الإجازة الاعتيادية في مثل هذه الظروف يعتبر المناورة الأخيرة له إزاء وريثه والإدارة؟ أم أنه تنازل في الظاهر لكي لا يكون تنازله فعليا؟

2- جدل حول الميراث (1897-1904) :

ترك محمد بلقاسم لدى وفاته عام 1897 وضعا معقدا للغاية، والصراعات التي نشبت حول الخلافة استندت كلها حول صلاحية ما يمكن اعتباره إجازة من أجل تعيين خليفته وحول عقد الحبوس الذي يمنح الثروة التي تركها إلى لالة زينب. هذه الأخيرة واثقة من تسيير أملاك والدها ومحتجة بشكل غير مباشر على صدقية الإجازة حالت دون تولي ابن عمها مشيخة الزاوية. أفضت تدخلات السلطات العسكرية والمدنية من أجل حملها على العزوف عن سلوكها وتجميع *البراكة* والإرث بين أيدي محمد بلحاج محمد إلى تسوية، ما فتئت لالة زينب أن نقضتها.

2-1- سلوك لالة زينب :

فور وفاة شيخ محمد بلقاسم تقدم سي محمد بلحاج محمد للسلطات كوريث معين[34]. إلا أن عدم وجود إجازة طبقا للأصول بالزاوية كان سبب الاعتراضات الأولى. شكك العديد من المقدمين ذوي النفوذ في الرغبات الأخيرة للشيخ محمد بلقاسم[35].

أتت اعتراضات أعقد من لالة زينب التي استندت على عقد الحبوس المؤرخ في 1877 لصالحها من أجل المطالبة بكامل تركة أبيها التي تنوي تسييرها بنفسها. مست بالتالي بمكانة ابن عمها[36]، وهددت سير الزاوية لأن "تبرعات المريدين لوحدها لا تكفي ليستطيع محمد بلحاج محمد الحفاظ على مستواها الحالي"[37]. بل أن حتى وجودها ذاته يصبح مهددا إذا ما تولت لالة زينب تسيير الأملاك، لأ ا لن تكون قادرة على ذلك[38]. وأخيرا، إذا ما تزوجت، "ستصرف الأملاك عن ما خصصت له وعن الأعمال الخيرية"[39]. في 25 جوان 1897، اقتحم محمد بلحاج محمد وإخوته الثلاثة مترل لالة زينب بالقوة من أجل الحصول على مفاتيح الشقق والاستيلاء على الأثاث والمال وسندات الملكية وسجلات مستودع المال. ا مته لالة زينب "باحتجازها

في غرفة"، وفي اليوم الموالي أبرقت إلى القائد العام لقطاع الجزائر العاصمة وإلى الحاكم العام لتطلب منهما توجيه أوامر رسمية "لحفظ حياتي وثروة الأيتام وثروة أبي"[40]. بعد الحادثة، بدا لفترة أ ا فصلت "البركة " عن الإرث لتطالب ذا الأخير فحسب[41]. في الواقع، روجت بسرية تامة رسائل-مراسيم تتهم فيها ابن عمها أنه قد نال منصب الشيخ عن طريق وثيقة مزورة[42]. وا متة في رسالة مؤرخة في 1 جويلية 1897 موجهة إلى سي عبد القادر الجيلالي -قايد مقان ومقرب سابق من الشيخ بلقاسم- بتزوير مزدوج : الأول يتعلق بالخلافة الروحية والثاني بالتركة المادية[43]. أدى سلوكها وإصرارها إلى انتشار شكوك حول التأثير عليها من قبل "طفيليين من الزاوية"[44]. كان تبلغ 35 سنة من العمر، ولم ترد الزواج يوما، سبق أن أصيبت بمرض عصبي عرض حيا ا للخطر[45]. تم التشكيك بقدر ا على تسيير الثروة الطائلة لأبيها[46] وا مت بأ ا تطيع معاونين مقربين من الشيخ محمد بلقاسم، بالخصوص، اثنان من أبناء باشاغا مجانة السابق، المقراني.

تم إيواؤهما (الحاج بن دويب وبراهيم بن بوعزيز) سنة 1872 من طرف محمد بلقاسم. أحبت لالة زينب أحد أبناء الثاني كثيرا وصارت تبقيه على الداوم إلى جانبها.

بالنسبة للفريق الأول كما الثاني مثلت وفاة الشيخ بلقاسم "نكبة حقيقية"[47] لأن وسائل اعتياشهم تعرضت للتهديد. لهذا السبب، شرح النقيب كروشار : "أعربوا صراحة عن معارضتهم (محمد بلحاج محمد) ومن أجل إفشاله عملوا على كسب ابنة محمد بلقاسم لصفهم"[48].

دف محاربتهم ورغبة في إنجاح المهمة التي كلف ا من طرف الجنرال قائد قطاع الجزائر، عمل القائد الأعلى لدائرة بوسعادة مة. سعى لحمل الجميع على الإقرار بالسلطة الروحية لمحمد بلحاج محمد عن طريق نشر المراسلة التي وجهت له من قبل محمد بلقاسم قبل وفاته والتي يبدو أ ا في الظاهر سوت

قضية قسمة الخلافة. طالب محمد بلحاج محمد أن تقدم له الرسالة التي نقل عن طريقها له عمه السلطة الروحية كي يحتج ا. في جوان 1897، وافق ج. كومبو على الطلب شريطة أن تعاد له الوثيقة وترجمتها حالما تصبح هذه الوثائق غير ذات جدوى. في 27 من نفس الشهر وخلال زيارته للزاوية خطب كروشار على كل *الطلبة* وجميع الأشخاص لإبلاغهم أن القايد يحقق النوايا الأخيرة للشيخ بلقاسم" التي عبر عنها بالإجازة"[49]. ترك نسخة في الزاوية وأخرى في المكتب العربي ببوسعادة حيث يمكن لأي كان أن يطلع عليها. اثنان أو ثلاثة فقط أبوا الاعتراف أمام النقيب كروشار الذي لام المقدمين بحدة على جحودهم وعدم احترامهم لوصايا الشيخ[50].

بالتزامن مع ذلك، زاد من ضغوطاته على قاض تامسة وعلى الورثة من أجل التوصل لتقاسم التركة. في 13 جويلية، أبلغ القائد العام لمقاطعة الجزائر العاصمة أ م توصلوا لتسوية تراعي مصالح الزاوية، وفي غمرة تفاؤله اعتبر أن المسألة محلولة[51].

خالف العقد المحرر من طرف قاضي تامسة قواعد الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالميراث. بدلا من أن تمنح أرامل الشيخ بلقاسم الأربعة ثمن (8/1) التركة، وتقسيم الباقي بين ابنته وشقيقته، حددت التسوية نصيب لالة زينب بالثلث ونصيب عمتها حوالي 40.000 فرنك .

من الثروة التي قُدرت على الأقل بـ. 400.000 فرنك في 1897 بما فيها مباني الزاوية، تلقت كل واحدة من أرامل الشيخ 50.000 فرنك، وشقيقته حوالي 40.000 فرنك، ولالة زينب 130.000 فرنك، مما يعني بقاء 180.000 فرنك للزاوية ومحمد بلحاج محمد[52]. في 2 أوت التالي، واثقا مما قام به، أمر كروشار القاضي بمباشرة الجرد وفي 14 من نفس الشهر بدأ بتقسيم التركة[52].

2-2- إدانة التسوية :

سارعت لالة زينب لإدانة التسوية مضاعفة المساعي والطعون لمنع تطبيقها، وا ـمت القائد العام لدائرة بوسعادة صراحة بأنه "قد أمر القاضي بشكل تعسفي بتحرير عقد(53) مفاده منح الثلث لابن عمها والثلث لعمتها وأرامل الشيخ بلقاسم، "رغم اعتراضي واحتجاجي"(54). في 18 أوت 1897، أرسلت شكوى إلى وكيل الجمهورية بخصوص الاعتداء على مترلها من طرف محمد بلحاج محمد وأقربائها، مطالبة القاضي أن يأمر بتسليمها نسخة من العقد المؤرخ في 12 جويلية وإعادة حريتها لها عن طريق إبعاد أبناء وبنات عمومتها الذين يراقبو ـا عنها(55).

أرسلت شكوى ثانية إلى قائد قطاع المدية تبعا لمناوشات جرت في المسجد الذي دفن فيه الشيخ بلقاسم بين *الطلبة* من أنصار الفريقين(56). في الأخير استدعت إلى الهامل لادميرال، محام ومستشار عام عن دائرة *عمال* لتستشيره بخصوص تركة والدها وليتولى شؤو ـا الشخصية. أجرى لقاءه مع لالة زينب في نفس الوقت مع بونار مستشار بمحافظة الجزائر، وباستورو و أران، مقاولين ووكيلي أعمال(57). من جانبه، التمس محمد بلحاج محمد في مرات عديدة تدخل السلطات العسكرية والادارية لصالحه.

في السداسي الأول من سنة 1898، حاول الأمير الهاشمي حفيد الأمير عبد القادر التدخل لصالحه لدى لالة زينب لكنه اصطدم بعزم لا يتزعزع(58). رافق بعد ذلك محمد بلحاج محمد في تنقله إلى القائد العام لمقاطعة الجزائر العاصمة. كلاهما كان يريان أن الوسيلة الوحيدة لإعادة الهدوء إلى الهامل يتمثل في إبعاد مثيري البلبلة من مستشاري لالة زينب(59) عن طريق استهداف ابني المقراني خاصة.

في 1899، زار محمد بلحاج محمد منفردا الحاكم العام ج.كومبو ليطلب منه أن يمنحه التركة الكاملة الخاصة بعمه لكي تخضع لالة زينب لسلطته ولكي يطرد ابني المقراني مثيري الاضطرابات الحالية[60]. رغم هذه المساعي ودعم السلطات العسكرية والمدنية، نجحت لالة زينب في الانتصار. في فترة وجيزة جمعت في متناول يدها السلطة الدينية والإشراف على ثروة أبيها.

يعود تأثيرها على *الإخوان* إلى الحياة الصوفية التي عاشتها إلى غاية تلك الفترة رفقة أبيها والنساء، فقد أعطتها في نظر الجميع "صفة طهارة وقداسة لا يمكن إنكارها"[61]. بعد وفاة أبيها، كانت أول من استقبل المعزين وقامت بضيافتهم. كما كانت أول من أتته *الزيارات* التي كانت تأتي سابقا لأبيها[62]. بعد ذلك، اعتاد الزوار على المثول أمامها وتقديم التبرعات لها[63].

بعد سنة، صارت وضعيتها أكثر وضوحا : رفض أغلبية *الإخوان* بالزاوية الخضوع للإجازة التي اعتبروها مزورة[64]. اعتبرت لالة زينب الوحيدة سيدة *البركة* ولها سلطة تعيين المقدمين. كانت تقوم بتقديم *الورد* بنفسها أو يقوم مندو ا محمد بن إبراهيم بتقديمه نيابة عنها[65].

كانت ثروات أبيها تحت تصرفها وواصلت تقاليد الأعمال الخيرية التي كان يقوم ا، ولم تبذرها خلافا للتوقعات. في 1899، أقر القائد الأعلى لدائرة بوسعادة "بأ ا لم تبع ولم تنقل ملكية أي من العقارات"[66]. في الواقع، حافظت على كامل الوكلاء والخماسة والرعاة الذين كانوا يعملون لدى والدها والبساتين المتواجدة حول *الهامل* كان يتم الاعتناء ا بشكل جيد، ويتم البذر في الأراضي الزراعية بالإضافة إلى أن القطعان كانت في تزايد.

فسح مو ا في 1904 ا ال لابن عمها لخلافة شيخ محمد بلقاسم فعليا، مثلما سمح للسلطات العسكرية والمدنية بمواصلة سياسا ا الخاصة بالزوايا. هزمت بن عمها من 1899 إلى 1904 وبتعبير أدق خلال كل هذه السنوات لم تكن تقاوم فحسب بل أيضا في الأخير تغلبت على السلطة العسكرية والمدنية إلى غاية أعلى المستويات التي كانت تحوز نظريا على سلطة مطلقة.

3- المشيخة والسلطة الاستعمارية :

توفيت لالة زينب ليلة 18 إلى 19 نوفمبر 1904. حسب سيلفيستر، طبيب عسكري استدعي على الرابعة صباحا من أجل معاينة الوفاة، نجم مو ـا عن اختناق رئوي وغشيان قلبي بسبب المرض الصدري الذي كانت تعاني منه. في غياب أية وصية من قبلها، أثيرت مجددا التساؤلات حول خلافتها على رأس الزاوية وحول الميراث.

نقل رحيلها *البركة* لمحمد بلحاج محمد، لكن استرجاع الأملاك اصطدم بصعوبات أخرى تتعلق بالوراثة في ميدان آخر ومع ذوي حقوق آخرين. بذل محمد بلحاج محمد قصار جهده ليحصل وليجمع بين يديه الأملاك المتروكة من طرف عمه. احتاج إلى مساعدة الادارة العسكرية والمدنية المتمسكة باستمرارية الزاوية وضرورة ازدهارها.

3-1- وراثة البركة :

حال تفاقم مرض ابنة عمه الذي بدا أنه سيقضي عليها، سعى محمد بلحاج محمد مجددا لاسترجاع الرسالة التي وجهها عمه للنقيب كروشار[67]. عام 1904، لم يكن أمام محمد بلحاج محمد أي منافس جدي ليرث *البركة*. ولكنه صار رجلا أضعفه الصراع على قيادة الزاوية التي بدأت تفقد بريقها. كانت السلطات العسكرية والادارية قلقة للغاية حيال الخطر المزدوج الذي تواجهه استمرارية الزاوية : التشظي الداخلي جراء ما يقوم به *المقدمون* الذين يستغلون الصراع من أجل الاستقلال بذا ـم أو حتى الاستقلال التام. وكذا تشتت الإخوان لصالح مؤسسات أخرى تابعة للطريقة الرحمانية أو طرق أخرى.

غداة رحيل الشيخ بلقاسم تبنى بعض المقدمين موقف متحفظا أو مستقلا إزاء الخليفة، حتى أ ـم بدؤوا في التآمر خلال جنازة الشيخ حسب النقيب كروشار، وشجعوا الخلافات القائمة بين أبناء العمومة بغية التحرر من كل وصاية.

عاد رحيل الشيخ محمد بلقاسم بالفائدة إلى حد ما على زاويتي طولقة وبويرة الأحداب المنافستين التقليديتين لزاوية الهامل؛ في حين بدا أن زاوية أولاد جلال حيث تتواجد سلالة الشيخ المختار الذي تولى محمد بلقاسم خلافته سنة 1857 تشكل ديدا أكبر.

كانوا يميلون للالة زينب، فقط القلة القليلة وقفت بصف محمد بلحاج محمد. إلا أن كثيرين اتخذوا موقفا صارما إزاء الانشقاق؛ لم يكن لديهم أي ميل لمحمد بلحاج محمد، وقدروا أن لالة زينب بصفتها امرأة لا تستطيع الإشراف على الزاوية، لذا تركوا الهامل لصالح مقدمين آخرين للرحمانية من بينها زاوية طولقة[68].

في دائرة بوغار، عظم شأن المقدم المختار بن خليفة جراء الانشقاق، إذ صار قسم كبير من الزوار الذين كانوا يقصدون الهامل سابقا يتوجهون إليه، وصار ذو نفوذ كبير مستفيدا من الوضعية المتوترة بين ابني العم[69]. بعد سنة، أكد مجددا التقرير السنوي نفوذ الحاج المختار الذي يزداد يوما بعد يوم[70].

لكن مقدم زاوية أولاد جلال على وجه التحديد كان أكبر مستفيد من التراع الدائر حول الخلافة في الهامل حسب قائد مركز أولاد جلال. كشف الملازم الأول "روج" أن محمد الصغير بن الشيخ المختار قد نال الخلافة الروحية للالة زينب، وأنه هو الذي تخلى عن الاستقرار بالهامل، وعين هناك كمقدم له محمد بلحاج محمد، وأخيرا أن زاوية الهامل لم تعد سوى فرعا لزاوية أولاد جلال التي أصبحت الزاوية الأصل[71]. يشكل سفر محمد الصغير إلى الهامل سنة 1906 قصد خلافة لالة زينب رسميا خير دليل على رجحان كفته، مما يكذب قطعيا ما أكده القائد الأعلى لدائرة بوسعادة.

أما فيما يخص الإخوان فقد ارتبط تأثرهم بدرجة قر م أو بعدهم عن الهامل ووثاقة صلا م ا. في ملحقة *الشلالة*، كانوا بعيدين بما فيه الكفاية لكي لا يشتركوا في التنافس بين ابني العم[73] أما في ملحقة سيدي عيسى لم تكن هناك انعكاسات قوية حتى ولو بدا أن مريدي الهامل مستعدين للتخلي عنها

لصالح مقدم أولاد سيدي إبراهيم أو لصالح هيئات دينية أخرى بمنطقة *العداورة*[74]. في المقابل، تركت وفاة محمد بلقاسم أثرا عميقا في نفوس سكان دائرة بوغار حيث تأثر 8000 مريد بشدة، ورغم أن عددهم لم ينقص إلا أن الانشقاق تفشى بينهم[75]. انحاز كامل أولاد علان تقريبا بالتيطري والسحاري إلى لالة زينب. فيما دافعت أكثر الفرق المؤثرة من أولاد علان، الرحمان الشراقة والغرابة ومويدات الشراقة عن محمد بلحاج محمد. أما فيما يخص مويدات الغرابة الذين كانوا قريبين من شيخ الجلفة المختار فقد ظلوا بعيدين عن الصراع[76].

في دائرة بوسعادة ذا ا، استوعب مقدم زاوية طولقة الذي كان لديه منذ البداية عدد كبير إلى حد ما من المنتسبين، المنافع التي يمكن أن يجنيها جراء الانقسام الذي حصل[77]. دفع ابنه ليجوب بين القبائل وقد نجح في استقطاب عدد كبير من الإخوان التابعين للهامل لصالحه[78]. سعى أيضا في دائرة سيدي عيسى لتحويل المريدين لصالحه. ولكن رغم حصوله على بعض التبرعات، إلا أن استقباله كان فاترا بين السكان الذين لا يزالون مرتبطين بالهامل.

لا شك أن أحسن وسيلة لتقدير تأثير الزاوية هو عدد *الطلبة* الذين يرتادون مدرستها وعدد الزوار والزيارات. هل تأثرت مكانتها أم لا؟

كان عدد الطلبة في انخفاض لاسيما وأن محمد بلحاج محمد افتتح مدرسة له غير مدرسة الزاوية غير أ ا لم تلقى نجاحا كبيرا. في ‌ اية سنة 1897 الزاوية التي كانت تستقبل من 300 إلى 400 طالب فيما مضى لم تعد تستقبل سوى 60 طالب وقد عرف هذا العدد المزيد من الانخفاض لاحقا جراء رحيل أهم المدرسين وعدم وجود تأطير للدروس علاوة على الفوضى التي اعترت مصالح المؤسسة[79].

كان الزوار يتوافدون إلى لالة زينب على وجه الخصوص لكن عددهم كان ينخفض خاصة وأ ا لم تباشر جولات. كان يأتي إلى الزاوية من 7 إلى 8 آلاف زائر قبل وفاة أبيها[80]. في اية سنة 1898، لم يكونوا بنفس العدد الكبير بسبب حرص الأغلبية على مراعاة ابني العم. تأثرت الزاوية جراء ذلك لكن بدا أن *"لالة زينب تعزي نفسها في مصا ا عن طريق عدم استقبال زيارات كثيرة"* [81]. تأثر ازدهار قصر الهامل من هذا الوضع لأنه كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بازدهار الزاوية، وبحسرة كان الأعيان يشهدون تقهقر الزاوية ويتذمرون بطريقة غير مباشرة من رؤية إفلاس المنطقة[82].

3-2-استعادة الإرث :

واجه محمد بلحاج محمد صعوبات أكثر في استعادة الإرث المادي. اضطر للدخول في قضية بالمحكمة مرة أخرى ضد أبناء عمومته قبل أن تفصل محكمة الجزائر العاصمة لصالحه. كان تدخل السلطات العسكرية والمدنية أثناء وبعد المحاكمة حاسما لاستعادة الإرث وكذا لتوفير تعويضات لأنه قل ما بين 1897 و 1904.

طرحت إشكاليتان بعد وفاة لالة زينب مباشرة. أولا تحديد أي من التركتين : تركة لالة زينب أو تركة والدها التي لا يزال يشو ا اللبس في 1904، مثلما كان عليه الحال في 1897. بعدها من الضروري البت مرة أخرى في صحة الحبوس التي سلمها لابنته، وألغاها مبدئيا بنفسه في الفاتح جوان 1895.

وفقا للحلول المستبقاة، تعود التركة لمحمد بلحاج محمد أو لأبناء عمومته. خلافا لموقفه السابق، اعترف هذا الأخير بوثيقة الحبوس من أجل الاستفادة منها. أمل بعد وفاة ابنة عمه أن تتدخل السلطة الادارية في تسوية قضية التركة، وأن تعتبر كل الأملاك حبوسا، لتقرر بعدها تسليمها للشيخ الجديد للانتفاع ا والتصرف ا كما فعلت لالة زينب بعد وفاة أبيها[83].

سينجم عن هذا القرار تلافي تسوية التركة واستبعاد أبناء الحاجة الزهرة الأخت المتوفاة لمحمد بلقاسم عن أية مطالبات، لأن لهم حقوقا في الأملاك التي كانت لا تزال شائعة لدى وفاة هذا الأخير.

في 20 أفريل 1905، فصل القاضي في القضية وقرر أن تركة محمد بلقاسم ليست حبوسا بل تمثل "ميراثا ينبغي توزيعه بين ذوي الحقوق"[84]، أي محمد بلحاج محمد وإخوته من جهة بالإضافة إلى أبناء وبنات عمومتهم.

في الحال طعن محمد بلحاج محمد في الحكم حيث لجأ إلى المحكمة الابتدائية للجزائر العاصمة التي عدلت قرار القاضي، وقررت أنه بموجب عقد *الحبوس* تعود كامل التركة لمحمد بلحاج محمد. صدر القرار في 24 جويلية 1905[85].

لم يبق له سوى حيازة الأملاك التي تركها محمد بلقاسم ولالة زينب المبعثرة عبر المقاطعات الثلاثة. لجأ مرة أخرى إلى السلطة الادارية والعسكرية لدف استرجاع الأملاك ومعاقبة القضاة المشتبه بإهمالهم[86]. اصطدم تجميع الميراث بثلاث صعوبات : عدم وجود سندات الملكية والاعتمادات، استيلاء خواص على بعض الأملاك وتماطل القضاة .

قدم محمد بلحاج محمد العديد من الشكاوي ضد خواص من بينهم مسعود بن شرشامي، من عرش سيدي عامر بخصوص أرض زراعية ومترل استولى عليهما يتواجدان بقبيلة أولاد سلامة في البلدية المختلطة عمال[87]. سمحت التسوية النهائية بسحب الشكوى.

أمر الحاكم العام ش. جونار المحافظين وقادة القطاعات، وعن طريقهم القضاة، بتسريع جرد الممتلكات المتواجدة في دوائرهم. ا م محمد بلحاج محمد بالتماطل وسوء النية قضاة محكمة دائرة بوغار (التيطري، الوسارة، الشلالة) ودائرة الجلفة (زهراس، الزنية، مسعد)، دائرة بسكرة (مليلي)، دائرة تقرت (سيدي عمران) والبلدية المختلطة المسيلة (المسيلة)[88]، كما وجه شكوى أيضا إلى القائد العام لمقاطعة الجزائر العاصمة بشأن قاضي العداورة[89].

عوقب قاضي بوسعادة. قدر الحاكم العام ش. جونارأن جزء من أملاك لالة زينب قد ضاع محملا المسؤولية لقاضي بوسعادة الذي "ارتكب أخطاء إجرائية عديدة في هذه القضية ..."[90]. رغم دفاع القائد الأعلى لدائرة بوسعادة عنه إلا أنه حول إلى ملحقه آفلو رفقة قاضي سي بوزيد[91].

باشر محمد بلحاج محمد مساعي بغية الحصول على تعويضات لتدارك الخسائر التي مست التركة جراء التسيير السخي جدا للالة زينب. بالنسبة للسلطة الادارية والعسكرية، تفرض الخسائر التي تعرضت لها الزاوية تقديم معونة لها. بلغت سنة 1910 : 645.000 فرنك "مما جعل الشيخ الجديد للهامل في وضع حرج بسبب الأعباء الثقيلة التي صار يتحملها[92]. ارتأى ش. جونار أيضا أن الأعمال الخيرية والمساعدات التي كانت تمثل شرف وتراث الزاوية تتداعى جراء عدم توافر الموارد الكافية واستخلص بأن من الضروري "تقديم مساعدتنا من أجل إعادة انعاش ثروات الزاوية"[93].

طلب محمد بلحاج محمد في عديد المرات تمكينه من مباشرة جولات لجمع تبرعات. وافق ش. جونار على ذلك شريطة أن يكون التبرع اختياريا[94].

التمس أيضا تعيين أخيه براهيم أمحمد في منصب قايد لدائرة بوسعادة لخلافة قايد شرفة الهامل الذي توفى. اعتبر ش. جونار أنه ليس من الملائم جمع بين يدي أخوين السلطة الإدارية والنفوذ الديني"[95] لدى شرفة الهامل. عين مرشحا آخر دون أن يستبعد طلب محمد بلحاج محمد عند شغور منصب آخر.

ساهم منح الأراضي والإعانات المالية بصفة مباشرة في إعادة تشكيل ثروة الزاوية. تم التخطيط لاستفادة محمد بلقاسم من التعويضات في الأراضي في ناحية الحضنة. في 1905، كانت الوثائق المحررة من طرف محصل المساهمات المباشرة برج بوعريريج جاهزة. طلب القائد الأعلى لدائرة بوسعادة، معتبرا أن محمد بلحاج محمد هو الوريث بلا منازع، أن يفاد ا[96]. بنفس الداعي،

طالب هذا الأخير بالأراضي الزراعية التي تحوز عليها عائلته وأراد أن تتم المصادقة على حقوق الملكية الخاصة به[97]. كما طالب بأن يتم التنازل له عن أرض ملك عام "تراب مزرير" تتواجد في بلدية المسيلة المختلطة[98].

توالت طلبات الإعانات المالية في 1909 و 1910 و 1911. حيث كان الأول لتعويض الخسائر التي سببها الجراد طيلة سنة 1908، وتحمل التكاليف المتكبدة بسبب الفيضانات لإعادة بناء السدود وإعادة تشييد قبة مسجد الهامل. رفض الحاكم العام الموافقة على المساعدة المطلوبة بسبب نقص الأموال المخصصة للاستيطان وللزراعة لكنه سمح له بزيارة أتباعه وجمع التبرعات الطوعية[99].

في 1910، طلب دعما ماليا قدره 20.000 فرنك لتحسين استصلاح الأراضي وجني المحاصيل، تجديد العتاد الزراعي، ترميم السدود المهدمة، وإعادة تشييد الأبنية المهددة بالا يار[100]. سمح له بطلب قرض قيمته 6000 فرنك من شركة الاحتياط بالدائرة[101].

في 1911، طلب دعما ماليا آخر لأن الزيارة التي سمح بتأديتها في اية السنة الفارطة لم تدر ما يكفي لإعادة تشكيل موارد الزاوية[102].

في اية الصراع الأهوج حول خلافة معقدة كثيرا ينبغي معها الاكتفاء بعرض الجوانب الرئيسية بغية عدم إثقال العرض، يفرض استخلاص نفسه : تبدو الدولة مسيطرة وبعيدة في آن واحد. ومع أن الإشارة للجانب الثاني مهمة بنفس قدر الجانب الأول، إلا أن حدوثه نادر جدا.

لم يعترض أي من الفريقين على السلطة الإدارية والعسكرية ولم يتم التشكيك في شرعية الدولة أو الاحتجاج عليها. علاوة على ذلك، انتهت إلى فرض خيارا ـا عن طريق مساعدة محمد بلحاج محمد على استعادة الزاوية والأملاك. وفي نفس الوقت، ظهرت بعيدة تماما عن منافسة أطرافها ورهانا ـا محلية محضة؛ لم تكن تلك الأطراف خاملة أمام الدولة وأكثر من ذلك سعى كل طرف لأهداف خاصة به.

لجأت لالة زينب إليها وأنكر ا وفقا لتطور النزاع مع ابن عمها. بل أ ا انتهت إلى التفوق عليها قبل وفا ا في 1904 مبرزة بوضوح الحدود الواهنة لسلطة يفترض أ ا متغلبة ضمن إطار استعماري.

محمد بلحاج محمد حريصا على تولي قيادة الزاوية ونيل ثروة عمه، عمل مة لتحقيق مبتغاه. أصبحت السلطة الإدارية بالنسبة له سبيل ووسيلة التوصل لذلك.

في كلتا الحالتين، أفرغت الدولة من ماهيتها لصالح إستراتيجيات وأهداف محلية، والمفارقة في هذا الأمر بارزة. أمنت الدولة الاستعمارية عن طريق تدخلا ا إبقاء عائلة في وظائفها دينية وأملاكها المهددة جراء قضية تركة، كما أمنت استمرارية زاوية تأثر حتى وجودها ذا النزاع. من حيث المبدأ، حتى الدولة ليس لها علاقة لا ذا الطرف أو ذاك.

1- تأتت المصادر التي تم الاطلاع عليها من صناديق مركز الأرشيف لأقاليم ما وراء البحار بآكس أون بروفانس. ينبغي التنويه بالخصوص بـ : السلسلة الفرعية 2U. مقاطعة الجزائر العاصمة، أرشيف المحافظة، الشؤون الدينية الإسلامية، الملف 2U22، ملف كبير من المراسلات، التقارير، العرائض، أحكام صادرة، جرد أملاك متعلقة بتركة لالة زينب بنت محمد بلقاسم شيخ زاوية الهامل (1896- 1912).

– السلسلة رقم I من المكاتب العربية لمقاطعة الجزائر العاصمة : 1I151 الأخويات الدينية (1888-1897) و1I95. معلومات حول الأخويات والشخصيات الدينية (1847- 1887).

– السلسلة الفرعية 16H : 16H14. الأخويات والأعيان. تحقيق 1898 و16H8. تحضير عمل السيدين دوبون وكوبولاني (Depont et Coppolani) حول الأخويات. تحقيقات وتقارير.

2- للاطلاع على ملخص حول تأسيس وتاريخ الطريقة، يمكن العودة لمؤلف ل.رين (L.Rinn) : المرابطون والإخوان. دراسة حول الإسلام في الجزائر.

– الجزائر العاصمة، أ.جوردون (A.Jourdan) 1844، 552 ص؛ أو.دوبون (O.Depont) وإ.كوبولاني (X.Coppolani)، الأخويات الدينية الإسلامية – الجزائر العاصمة، أ.جوردون 1897، 476 صفحة.

3- 16H8. مذكرة حول الطريقة الرحمانية، بوسعادة 28 جوان 1895. ترك الشيخ المختار ستة أبناء ولكنهم صغار جدا ولا يمكن لهم أن يتولوا خلافته.

4- نفس المرجع.

5- 16H8. قطاع الجزائر العاصمة. تقرير يلخص الأحداث المتعلقة بالطرق الدينية والمساجد والزوايا في الإقليم المدني، السداسي الثاني من 1897.

6- 16H8. مذكرة حول الطريقة الرحمانية، بوسعادة 28 جوان 1895.

7- 16H14. تحقيق 1898. مقاطعة الجزائر العاصمة. مذكرة خاصة بمحمد بلحاج محمد و 16H8. مذكرة حول الطريقة الرحمانية

8- 16H8 : مذكرة حول الطريقة الرحمانية.

9- نفس المرجع.

10- نفس المرجع .

11- نفس المرجع .

12- أ. دوبون و إ. كوبولاني، مرجع سابق، ص 412.
13- 16H8. كتيب حول الطريقة الرحمانية.
14- نفس المرجع.
15- ثروة طريقة دينية جزائرية في اية القرن التاسع عشر. الحركة الاجتماعية، رقم 89، أكتوبر-ديسمبر 1974، ص .61
16- 2U22. مراسلة القائد الأعلى لدائرة - قائد القطاع الفرعي. 4 مارس 1899.
17- 2U22. مراسلة قائد قطاع الجزائر العاصمة. الحكومة العامة للجزائر. 6 جوان 1910.
18- 2U22. مراسلة. غوتبارون. محامي با لمس القضائي للجزائر العاصمة – النائب العام، 11 فيفري .1905
19- 16H8. مذكرة حول زاوية الهامل، بوسعادة.
20- 2U22. مراسلة قائد القطاع الفرعي. قائد قطاع الجزائر العاصمة. 17 جوان 1897.
21- أ. نذير، مرجع سابق، ص 61.
22- 2U22. مراسلة غوتبارون، النائب العام، 11 فيفري 1905.
23- 2U22. مذكرة حول الخلافة بزاوية الهامل.
24- 2U22. مراسلة محمد بن رابية وأخيه. حاشية إضافية. دائرة بوسعادة، 28 بوسعادة 1904.
25- حاشية على الهامش بقلم الرصاص اعتبرت أن ذلك "إشارة إلا أ ا تبقى غير كافية".
26- كانت شائعات لا مرتكز لها تؤكد أن الشيخ المختار لدى اختياره لخلافته محمد بن بلقاسم قد فرض عليه أن تعود البركة لدى وفاته إلى عائلته. (16H8. مذكرة حول الرحمانية).
27- 16H8. مذكرة حول الرحمانية.
28- 2U22. رسالة باللغة العربية مع ترجمتها إلى الفرنسية.
29- 2U22. رسالة باللغة العربية مع ترجمتها إلى الفرنسية.
30- 2U22. مراسلة القائد الأعلى بدائرة بوسعادة. القائد العام للقطاع، 20 جويلية .1897
31- نفس المرجع.
32- 16H14. تحقيق 1898. قسم الجزائر العاصمة مذكرة عن محمد بلحاج محمد.
33- 2U22. مراسلة، القائد العام لقطاع الجزائر العاصمة - الحكومة العامة للجزائر، 19 أكتوبر 1900.
34- في مراسلتين إلى القيادة العامة لقيادة دائرة بوسعادة (4 مارس 1897) وللجنرال قائد قطاع الجزائر العاصمة (15 جوان 1897) وردا على الشكاوى التي قدمت له، أكد محمد بلحاج محمد مساعيه فيما يخص الخلافة وطمأن السلطة العسكرية بخصوص نواياه.

35- 2U22. مراسلة، قائد قطاع المدية الفرعي — القائد العام لقطاع الجزائر العاصمة. 16 جوان 1897.

36- 2U22. نفس المرجع، 17 جوان 1897.

37- نفس المرجع.

38- نفس المرجع.

39- نفس المرجع.

40- 2U22. برقية الحكومة العامة للجزائر - القائد العام لقطاع الجزائر العاصمة. 26 جوان 1897 ومراسلات لالة زينب - الحكومة العامة للجزائر، 26 جوان 1897.

41- رغم تظاهرها بقبول المصالحة، إلا أ ا رفضت الاعتراف بصدقية الرسالة المكتوبة للنقيب كوشار. (2U22. مراسلة القائد الأعلى لدائرة بوسعادة - القائد العام للقطاع الفرعي للمدية، 27 جوان 1897).

42- 2U22. مراسلات القائد الأعلى دائرة بوسعادة، القطاع الفرعي للمدية، 20 جويلية 1897.

43- كتبت "عندما توفي المرحوم والدي... سعى عن طريق الدسائس ليكون الخليفة، ومن أجل نيل هذا الهدف كتب رسالة باسمه ووجهها للسلطات؛ حرر بعد ذلك وثيقة مزيفة أيضا ذكر فيها أن المتوفى قد وهبه كامل أملاكه وكل ما يحوزه وكان يريد أن يستولي على أملاكي الخاصة..." (2U22. مراسلة بالعربية، مع الترجمة إلى الفرنسية، الفاتح جويلية 1897).

44- 2U22. مراسلة القائد الأعلى لدائرة بوسعادة، الجنرال القائد لقطاع الجزائر العاصمة، 20 جويلية 1897.

45- تم إعداد توصيفين يخصان الجانب الجسماني والأخلاقي ل. : لالة زينب من طرف غالون (Galland) (رحلات إلى بوسعادة والمسيلة. باريس، ألوندورف. 1899) و إ. إيبارهار (I.Eberhard) (مذكرات طريق، باريس، فاسكال، 1908). كلاهما يتعارضان مع المعلومات المقدمة من طرف النقيب كروشار.

46- 2U22. مراسلة القائد العام للقطاع الفرعي للمدية– القائد العام لقطاع الجزائر العاصمة، 17 جوان 1897.

47- 2U22. مراسلة القائد الأعلى لدائرة بوسعادة؛ القائد العام لقطاع الجزائر العاصمة، 20 جويلية 1897.

48- نفس المرجع.

49- 2U22. مراسلة القائد الأعلى لدائرة بوسعادة؛ القائد العام للقطاع الفرعي للمدية،

02 جويلية 1897.

50- نفس المرجع، 20 جويلية 1897.

51- 2U22. برقية إلى القائد العام لقطاع الجزائر العاصمة، 13 جويلية 1897.

52- 2U22. عقد للقاضي في 6 أوت 1897.

53- 2U22. احتجاج وكيل الجمهورية، 18 أوت 1897.

54- نفس المرجع.

55- نفس المرجع.

56- 2U22. مراسلة بتاريخ 7 سبتمبر 1897.

57- 2U22. مراسلة القائد الأعلى لدائرة بوسعادة. القائد العام لقطاع الجزائر العاصمة، 18 سبتمبر 1897.

58- 2U22. مراسلة القائد الأعلى لدائرة بوسعادة – القائد العام للقطاع الفرعي للمدية، 28 أفريل 1898 و 28 أوت .1898

59- نفس المرجع.

60- 2U22. مراسلة القائد الأعلى لدائرة بوسعادة – القائد العام للقطاع الفرعي للمدية، 4 مارس 1899.

61- 2U22. مراسلة القائد الأعلى لدائرة بوسعادة – القائد العام لقطاع الجزائر العاصمة، 19 أوت 1897.

62- نفس المرجع.

63- نفس المرجع.

64- 2U22. مراسلة القائد الأعلى لدائرة بوسعادة – القائد العام للقطاع الفرعي للمدية، 4 مارس .1899

65- نفس المرجع.

66- نفس المرجع.

67- استنادا للوضعية الصحية لقريبته، قدم طلبا أولا في أكتوبر 1900 (2U22. مراسلة قائد القطاع الفرعي للمدية – القائد العام لقطاع العاصمة، 10 أكتوبر 1900 والقائد العام لقطاع الجزائر العاصمة – الحكومة العامة للجزائر، 19 أكتوبر 1900).

68- 2U22. مراسلة القائد الأعلى لدائرة بوسعادة – القائد العام لقطاع الجزائر العاصمة، 20 جويلية 1897.

69- 16H8. تقرير يلخص الوقائع الخاصة بالطرق الدينية، المساجد والزوايا بقطاع الجزائر العاصمة، السداسي الثاني، 1898.

70- نفس المرجع، السداسي الثاني، .1899

71- 2U22. مراسلة الحكومة العامة للجزائر. القائد العام لقطاع الجزائر العاصمة، 27 فيفري .1907

72- نفس المرجع.

73- 16H8. تقرير يلخص الوقائع الخاصة بـ. ...، السداسي الثاني، 1897.

74- نفس المرجع.

75- نفس المرجع.

76- نفس المرجع.

77- نفس المرجع.

78- نفس المرجع.

79- نفس المرجع.

80- نفس المرجع.

81- 2U22. مراسلة القائد الأعلى لدائرة بوسعادة – القائد العام لقطاع الجزائر العاصمة، 28 أوت 1898.

82- 2U22. مراسلة إلى القائد الأعلى لدائرة بوسعادة، 19 فيفري 1898. في الواقع، صدرت، حسب السلطة المحلية، عن مؤيدي محمد بن الحاج محمد.

83- 2U22. مراسلة القائد الأعلى لدائرة بوسعادة – القائد العام لقطاع الجزائر العاصمة، 28 جانفي 1905.

84- 2U22. مراسلة القائد الأعلى لدائرة بوسعادة – القائد العام لقطاع الجزائر العاصمة، 21 أفريل 1905.

85- لم يضع القرار حدا ائيا للقضية لأن بعض الإشاعات روجت مفادها أن الوراثة تعود إلى محمد بن الحاج محمد لا كوريث ولكن كزعيم لزاوية في حين أن البعض الآخر زعموا أن الوراثة يتعين أن تنقسم بينه وبين إخوته (2U22. مراسلة القائد الأعلى لدائرة بوسعادة – القائد العام لقطاع الجزائر العاصمة، 15 سبتمبر 1905).

86- الحاكم العام، ش. جونار طلب من القائد الأعلى لدائرة بوسعادة مساعدة محمد بن الحاج محمد على استعادة الأملاك، ووجه نفس التوجيهات لولاة الجزائر العاصمة وقسنطينة وللقادة العسكريين لغرداية وتقرت (2U22. مراسلة الحكومة العامة

للجزائر – القائد العام لقطاع الجزائر العاصمة، 20 جويلية 1906). حول سياسة الزوايا لجونار وكامبون سابقا، انظر ش.ر.أجيرون – الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919). باريس دار النشر المطبوعات الجامعية بفرنسا (PUF)، 1968، جزأين، الجزء 1، ص.ص 512-522 والجزء 2 ص.ص 891-907 و 1003-1024.

87- نفس المرجع.

88- 2U22. مراسلة محمد بن الحاج محمد – القائد الأعلى لدائرة بوسعادة، 18 نوفمبر 1905.

89- 2U22. مراسلة القائد الأعلى لدائرة بوسعادة – القائد العام لقطاع الجزائر العاصمة، 29 ماي 1905.

90- نفس المرجع.

91- نفس المرجع، 9 أوت 1906.

92- 2U22. مراسلة القائد العام لقطاع الجزائر العاصمة، الحكومة العامة للجزائر، 6 جوان 1910.

93- 2U22. مراسلة الحكومة العامة للجزائر - القائد العام لقطاع الجزائر العاصمة، 27 جوان 1910.

94- 2U22. مراسلة القائد الأعلى لدائرة بوسعادة - القائد العام لقطاع الجزائر العاصمة، 9 جويلية 1907.

95- 2U22. مراسلة الحكومة العامة للجزائر - القائد العام لقطاع الجزائر العاصمة، 4 فيفري 1911.

96- 2U22. مراسلة القائد الأعلى لدائرة بوسعادة - القائد العام لقطاع الجزائر العاصمة، 22 ماي 1905.

97- 2U22. مراسلة القائد العام لقطاع الجزائر العاصمة، الحكومة العامة للجزائر، 6 جوان 1910.

98- نفس المرجع.

99- نفس المرجع، 24 أكتوبر 1909.

100- 2U22. مراسلة القائد الأعلى لدائرة بوسعادة - القائد العام لقطاع الجزائر العاصمة، 26 أوت 1911.

101- نفس المرجع.

102- نفس المرجع.

10- تطور العمل بالجزائر خلال القرن التاسع عشر
تشكل الطبقة الأجيرة

https://albordj.blogspot.com

نشر في مجلة الغرب الإسلامي والبحر الأبيض المتوسط، 31، 1981-1.

لا يزال تاريخ الحركة العمالية بالجزائر والعالم العربي في بداياته فقط، والدفعة التي عرفتها الأبحاث بفعل زوال الاستعمار السياسي (نيل السيادة الوطنية) الحديث نسبيا لأن استقلال البلدان المغاربية يعود إلى الستينيات فحسب، تركز إلى غاية الزمن الحالي على مشكلين : الأول ذو طابع نظري ومنهجي، والثاني الذي يبدو حله أسهل، يرتبط بالمذهب التجريبي والأبحاث الملموسة.

بالطبع، يعمل كلا منهجي التفكير بشكل متواز، ولكننا سنهتم هنا أولا باستيعاب الحركة التاريخية (تطور العمل وتشكل الطبقة الأجيرة (الشغيلة) بالجزائر في النصف الثاني للقرن التاسع عشر) في مكونا ا الأساسية : وتير ا وتسلسلها الزمني، التفاوتات المناطقية والجهوية، الإجراءات الانتقالية، النتائج في اية القرن التاسع عشر.

تعوز المعطيات في هذا ا ال فالمصادر في الغالب تقريبية أو لا تقدم قدرا كافيا من المعلومات. سنهتم بالأمور التي لا تزال محل نقاش بقدر اهتمامنا، إن لم يكن أكثر بكل ما يبدو محل إجماع. منذ 1903، رصد ج. فان فولنهوفن أن المراجع حول اليد العاملة نادرة[1]. أضاف : لم تر الإدارة الاستعمارية مطلقا أن من ا لدي جمع بعض المعلومات أو نشر إحصائيات حول اليد العاملة[2]. توجب انتظار سنة 1901 من أجل توفر معطيات موثوقة نسبيا ولكن غير منظمة تتعلق بالهيكلة الاجتماعية للعالم الريفي.

يعد تشكل الطبقة الشغيلة والشخصية التي لا تعتمد سوى على جهدها من أجل العيش (الأجر) حديثا نسبيا في التاريخ. في كل مكان انتشرت فيه الثورة الصناعية، كانت تؤدي إلى فصل المنتجين المباشرين (القرويين والحرفيين) عن وسائل الإنتاج والسيطرة على نتاج عملهم. يمكن أن يتم تحليل التراكم الأولي فيما يتعلق بوضعية العمل، كمسار التقويض (نزع الأملاك والاستملاك) وإعادة الهيكلة (ربط الأجير وصاحب وسائل الإنتاج).

إنه نفس المسار الذي حدث بالجزائر في النصف الثاني للقرن التاسع عشر. انطلاقا من اقتصاد ومجتمع يجهلان العامل، تكون بشكل قاس ومسرع طبقة كبيرة نسبيا من المنتجين الذين فقدوا أملاكهم. توضحت القطيعة العميقة التي تمثلت في تشكل الطبقة الأجيرة عن الاستعمار والاضطرابات التي نجمت عنه ابتداء من 1847[3]. لم يكن ممكنا أن تتأسس ظروف العمالة دون أن يكون قد حدث مسبقا انتزاع الأراضي. خربت حملات انتزاع الأملاك العقارية الاقتصاد وا تمع المحليين[4]. يندمج التاريخ الاجتماعي للعمل والعمال ويمتزج بتاريخ سكان الريف الذين يمثلون أكبر خزان للطبقة الكادحة.

1- وضع العمل في بداية القرن التاسع عشر(5) :

تميز الطبقة الأجيرة نوعا من أجر العمل خاصا بنظام اقتصادي واجتماعي انبثق عن الثورة الصناعية، إلا أن كيفيات استملاك فائض العمل متغيرة من نظام اقتصادي واجتماعي إلى آخر.

تتضمن ا تمعات الزراعية والريفية التي لا تعرف نظام العمل بالأجرة بضعة أصناف من العمل. بالجزائر في بداية القرن التاسع عشر، يتعين التفريق بين أنواعها في الأرياف وفي المدن. يمثل وجود هجرة سكانية داخلية رغم ضعفها ومحدوديتها المكانية، دليلا على الحيوية الاجتماعية.

1.1- في الأرياف :

جزائر بدايات القرن التاسع عشر بلد زراعي وريفي بالأساس، نسبة مساهمة الزراعة في الإنتاج والعائد الإجمالي لدى تعداد السكان العاملين كبيرة جدا : 95% من سكان الأرياف يعتاشون من الأنشطة الزراعية وتربية الماشية. ملكية أو حيازة أراضي العرش والحبوس تحدد بالأساس من يستفيد من الإنتاج والنقل المستقبلي للملكية؛ أعيد توزيع أراضي المخزن بين مكونات قبائل المخزن التي استفادت منها مقابل تأدية الخدمة العسكرية.

تجند قوى العمل في الأراضي الحائزة على سند *ملك* عن طريق الاستغلال العائلي واللجوء للخماسة. الأراضي التي يحوزها البايلك يتم غراستها عن طريق تقديمها *كعزل* أو التسخيرات.

يتم استغلال الأراضي *ملك* التي يتوفر فيها سند ملكية أو بموجب الحيازة فقط بشكل عائلي، مما يثير مسألة الروابط بين علاقات القرابة وعلاقات العمل. الأراضي *الملك* التي تماثل تملكا خاصا، تختلف تماما عن أصناف الملكية الأخرى. تؤدي إلى نفس ما تنتجه الملكية الخاصة مع مراعاة الحفاظ على مصالح العائلة و/أو العرش. مبدئيا، الحائز على العقار على سبيل *ملك* يمكن أن يمتلكها عن طريق بيع أو هبة؛ يمكن أن ينقلها إلى ورثته (التركة). في الواقع، هذه المبادئ ليست مطلقة، فهي محدودة بإمكانية ممارسة حق الشفاعة الذي يمكن تفسيره كحق مقر لأفراد العائلة والقبيلة يمكّن من استبعاد الأجانب من الأراضي *الملك*.

ترتبط الأرض *الملك* في الأصل باستصلاح وزراعة أرض لا تصبح أرضا ميتة وبالتالي لا يمكن استملاكها. تنجم أيضا في الغالب عن هبة عادية من البايلك، أبرز مالك لكافة الأراضي على المستوى النظري. قدر وارنيي مساحة الأراضي *الملك* سنة 1830 بـ 3.000.000 هكتار أي 21% من منطقة التل. صنفت لجان مقررات الجمعية الوطنية في 1870، 2.800.000 هكتار كأراضي *ملك* من أصل 6.900.000 هكتار محصاة. في هذا التقدير الثاني، تمثل الأراضي *الملك* 40,5% من الأراضي التي تحوزها العشائر والتي سيتم إخضاعها لمقرر الجمعية الوطنية الفرنسية.

كان من النادر أن يتم استغلال الأراضي *الملك* بعمالة ليست من العائلة إلا إذا تم ذلك في إطار التويزة، التعاون المتبادل. فقط أفراد عائلة المالك يعملون في الزراعة سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو توزيع الإنتاج. كانت الجماعة العائلية تضم العديد من الملاك على الشيوع ممن يحوزون على حقوقهم ووسائل العمل والبهائم بشكل مشترك، ويجمعون عملهم من أجل الإنتاج للاستهلاك

الذاتي. مبدئيا، يتم توزيع الإنتاج بالتساوي. في الواقع، كانت الحياة في المنازل وتنظيم العمل وتوزيع الإنتاج تعرف تمييزا بين الرجال والنساء، وبين كبار السن والشباب.

يصعب أكثر الإحاطة بظاهرة الخماسة. لا يتوفر المؤرخ على معلومات كثيرة تخص أصول والتحولات المحتملة على مدار التاريخ التي عرفها *الخماسة* الذين ينحدرون جميعا من الريف المغاربي. في بداية القرن التاسع عشر، لم تكن الروابط بين الملاك والخماسة تماثل وضعية طبقة العمال الزراعيين ولا خدام الإقطاعية الأوروبية.

نعتبر أن فرضية ل. بوابي-بانس، الوحيدة التي قدمت حسب علمنا، غير مكتملة. تجمع مؤلفات المختصين في القانون الكثيرة على إبراز التضاد بين مبادئ الشريعة الإسلامية ونظام *الخماسة* الذي تأتى من العادات ويتعين العودة إلى الزمن البعيد من أجل تحديد جذوره. حسب ل. بوابي-بانس "في أزمان قديمة حين كانت الزراعة أقل أهمية والأراضي الميتة منتشرة على مساحات شاسعة، كان تطور الريع العقاري ضئيلا جدا. نفترض أن نظام الخماسة قد نشأ في تلك الوضعية الاقتصادية"[6]. تربط الفرضية بين توفر الأراضي وتشكل هذا النظام. تم اللجوء لهذا النظام من أجل استصلاح الأراضي المتوفرة التي لم يتم زراعتها. لم تكن الأراضي تعوز، إ ا الوضعية في بداية القرن التاسع عشر. في المقابل، ما هي الأسباب التي يمكن أن تدفع مستصلحي الأراضي للدخول في الروابط مع الخماسة؟ ذه الروابط، يتعين عليه أن يمنح قسما من الإنتاج، في حين أن بإمكانه قانونيا أن يستملكها *كملك* وأن يستفيد من مجمل الإنتاج. ألا يمكن أن تكون ظاهرة الخماسة مرتبطة بندرة الأراضي القابلة للزراعة وأبعاد الأراضي *الملك*؟ عدم وجود أراضي قابلة للزراعة في القبيلة، يمكن أن يكون سبب نشأة الخماسة عن طريق دفع بعض أفرادها للاشتغال في خدمة آخرين يتوفرين على قدرات مالية أكبر. بالنسبة لورانيي، "يصبح العربي خماسا فقط إذا ما لم يجد أرضا شاغرة في القبيلة". علاوة على ذلك، فالخماسون قليلون في المناطق التي تعرف تواجدا سكانيا كبيرا. لا يتطلب حجم الأراضي *الملك* في هذه النواحي سواعد غير سواعد ملاكها (صغيرة).

يصعب معرفة أعداد الخماسة في بداية القرن التاسع عشر. على ضوء بعض الشهادات النادرة المسجلة بعد 1830، يمكن أن نقر حسب أ. نوشي أن خمس أرباب الأسر كانوا خماسة[7]. كان يتم الاتفاق بشكل عام على نظام الخماسة لموسم زراعي. يوفر المالك الأرض ووسائل و ـائم العمل والبذور. يتعين على الخماس من جانبه أن يقوم بأعمال الحراثة، البذر، إزالة الأعشاب الضارة، والحصاد. مقابل عمله، ينال خمس المحصول؛ في الواقع فإن نصيبه يختلف حسب النواحي ونوعية الأراضي. إن حصل الخماس من المالك على تسبيقات أو إقراض، يتعين عليه إعاد ـا في وقت الحصاد. ترتبط طبيعة نظام الخماسة نسبيا بمغزى هذه التسبيقات والقروض. هل يتعين حصرها في معنى دقيق أم أن الأمر يماثل تبادلا للهدايا يستند حسب ج. بارك *للصحبة*[8]؟ في العادات، ما مغزى الغذاء واللباس الذي يحصل عليه الخماس؟ هل يتعين أن ينظر لهذه الممارسات على أ ـا شروط اعتياش المالك والخماس؟ في القانون والواقع، يبدو الخماس رجلا حرا تجبره الظروف الاقتصادية (ندرة الأراضي) على الاشتغال ـذا النظام الذي يتم الاتفاق عليه لسنة واحدة ويمكن تجديده أو لا، دون ارتباط خاص للخماس بالأرض أو بالمالك. يمكن للخماس علاوة على ذلك أن يعمل لدى ملاك آخرين. وأخيرا، يمكنه أن يتحرر من التزاماته. "وكثيرا ما يحدث أن يتحرر من سيده تبعا لتعاقب سنتين أو ثلاث من الحصاد الجيد والاقتصاد الدائم أو بالأحرى الحرمان الذي يفرضه على نفسه"[9]. تجدر ملاحظة أن نصيبه يصل إلى غاية الربع، عندما يتخصص في الزراعات البستانية والأشجار المثمرة التي تتطلب عملا أكثر.

على الأراضي التي يمتلكها البايلك، يتم العمل عن طريق العزل والتسخيرات. يمكن أن تستصلح أراضي البايلك مباشرة لصالحه أو يتم تقديمها للاستغلال على سبيل الامتياز. في الحالة الأولى يتم اللجوء *للعزل* أو التسخيرات. يصعب تقدير أراضي *العزل* في بايلك وهران وبايلك التيطري ولكن في نواحي قسنطينة حيث تم تقديرها، كانت أراضي *العزل* التي قدمها

الباي أحمد، آخر باي، تقارب حوالي 150.000 هكتار مقتطعة من أجود أراضي المنطقة[10]. يزرع من يمنح لهم *العزل* هذه الأراضي وفي المقابل يتعين عليهم أن يسددوا *الحكور*، ضريبة أسسها الباي أحمد تنطبق في بايلكه فقط، علاوة على نصيب جزافي من الإنتاج يعود للباي. نظريا *العزل* مؤقت ويمكن إلغاؤه، ولكن في الواقع، لا يطرد المستفيدون من *العزل* مطلقا من الأراضي التي يزرعو ا. يمكن للبايلك أن يباشر زراعة الأراضي أيضا عن طريق التسخيرات (التويزة) التي يفرضها على القبائل القريبة.

2.1- في المدن :

الأنشطة الاقتصادية في المدن حرفية بالأساس وتجارية. لن يتم التطرق إلى هذه الأخيرة ولا إلى الوظائف الإدارية. في المقابل، يتعين الاهتمام بحالة الرقيق الخاصة. كمكان ممتاز للتغيرات الاجتماعية، توفر المدن مقارنة بالريف أنماطا أخرى من التجنيد للعمل.

1.2.1- اتحادات الحرفيين والبرانية :

إلى جانب سكان المدن الأصليين (الحضر) كان يعيش بالجزائر العاصمة وفي المدن الكبرى سكان قدموا حديثا للمدن أو أجانب عنها (البرانية) منضوون تحت لواء مأمور (أمين) مسؤول أمام البايلك. جمعتهم المصادر الفرنسية تحت تسمية الشريحة المائعة من السكان. دفع غياب الأمن خلال السنوات الأولى جراء الهجمات التي اقترفها أجانب عن المدينة الحاكم العام إلى إصدار مقرر بداية من 1838 لجمع البرانية في ستة اتحادات : القبايل، البساكرة، المزابيين، المنحدرين من مزيتة، الأغواطيين والسود. في الواقع، لم يبدو أن الجزائر وتونس[11] قد عرفتا نظاما نقابيا منظما جدا كما كان عليه في المغرب[12]. بالجزائر، كانت غالبية من يعملون في المهن بالمدن من البرانية. تأسست أسواق الجزائر العاصمة منذ اية القرن الخامس عشر، ولكن أحياءها التي تعرف الصناعات الحرفية تطورت بالأساس خلال القرن السابع عشر. بقسنطينة،

سنة 1837، عبر أزقة حي الأسواق، يمكن أن نجد تسميات حوالي عشرين حرفة[13] تحت إمرة *أمين* يخضع بدوره لسلطة قايد البلاد (قايد الدار). من أجل مراقبة البرانية، أسس البايلك اتحادات كان العريف (أو الأمين) المعين من قبله يكلف بمراقبة الاحتيال فيها. بقسنطينة وتلمسان، كان التعاون المتبادل لا يزال منتشرا. ومع ذلك كانت الروابط الإثنية التي ساهمت الاتحادات المهنية في إعادة نسجها بمدن البلدان الثلاثة تتقاطع مع تنظيم سلمي للعمل.

كان *البرانية* جميعا متخصصين في بعض المهن : المزابيون كانوا يحتكرون المطاحن العمومية والمخابز، فيما كان البساكرة حمالين أو مسيرين للحمامات العمومية. كذلك كان الأمر فيما يخص جميع الأشخاص الذين ينتمون موعات إثنية. كانت كل مهنة من اختصاص مجموعة إثنية مما أدى إلى توافق بين تخصص في العمل والتقسيم الإثني. صارت تمثل الاتحادات لأفرادها ما يمثله العرش والقبيلة للسكان في الأرياف، أي أن الإطار المهني أصبح عنصر التضامن.

في الواقع، كان الترتيب السلمي موجودا في الاتحادات المهنية وبين المهن وبين أفراد كل مهنة. كانت بعض الاتحادات المهنية أبرز من أخرى. تضم أكبر الوحدات الحرفية أعدادا تصل إلى عشرين عاملا، ولكنها نادرة. بقسنطينة، تقاسمت ثلاث مجموعات صناعة الجلود : كانت 33 مدبغة تضم 150 فردا، 75 معملا للسروج تضم 210 عامل، و167 معمل سكافة ا 480 عامل، أي بمعدل 5 أشخاص في كل مدبغة، 3 في كل معمل للسروج وتقريبا نفس العدد في كل معمل سكافة[14]. يمكن للوظائف الحرفية والتجارية أن لا تكون منفصلة مثلما كان عليه الحال بقسنطينة، حيث يبيع الحرفيون بأنفسهم الأغراض التي يصنعو ا. في كل صنف من المهنيين، وجدت شعائرية صارمة تفرض قواعد حازمة في التوظيف، وتقدم وتنظيم العمل. كانت ورشة الحرفة تعرف سلمية يتمايز فيها المتربص عن الصانع والمْعلّم.

1.2.2.1- وضعية الاسترقاق :

الاسترقاق معطى قديم في التاريخ المغاربي. كان يمنع عندما يتعلق الأمر بمسلم ومسموحا لما يتعلق الأمر بغير مسلمين. في بداية القرن التاسع عشر، كان موجودا بنسب ضئيلة وقد كانوا يستخدمون بالخصوص في الخدمة المترلية باستثناء الأسرى النصارى الذين يعملون في الورشات الحرفية للداي.

يتمثل مصدري توفير الرقيق في القرصنة على مستوى البحر المتوسط، وتجارة القوافل مع صحراء إفريقيا. كان يتباين عدد الأسرى النصارى بناء على القرصنة، التجارة، الحرب والسلم بالبحر المتوسط. أهم قرن في هذه ا ال كان القرن السابع عشر؛ خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، تراجعت القرصنة ومعها عدد السفن التي تتعرض للمداهمة والتفتيش وجلب الأسرى. بين 1802 و1815 اقتيد 1500 أسير إلى الجزائر العاصمة؛ كانوا في غالبيتهم ينحدرون من ممالك نابولي وسردينيا. في 1845، أحصي الرقيق القادم من صحراء إفريقيا بشكل تقريبي. قدر ضباط المكاتب العربية بـ. 2043 (831 رجل و1212 امرأة) تعداد السكان السود؛ قُدر عدد الرقيق بـ. 1253 (112 رجل و942 امرأة). قدم مدير الداخل الإحصائية التالية : 6699 أسود في ا حمل من بينهم 2383 حر و 4317 عبد[15]. تضمن التقدير الأول الرقيق المتواجدين بالقبائل، فيما يمثل الثاني الأرقام المتأتية من كل مدينة. إذا ما أقررنا هذا التفسير المقدم من طرف م. إيمري[16]، سيكون الرقم الإجمالي للرقيق السود، سنة 1845 : 5570، الرقم الذي يمكن أن يكون أقل من الحقيقة[17].

يتعين التمييز بين الرقيق الذين يستخدمون كقوة عمل والرقيق الموجهين للخدمة المترلية. كان الأسرى النصارى يستخدمون في القطاع الحرفي الذي يحوزه ويشرف عليه داي الجزائر خاصة بفعل مؤهلا م (نجارين، صانعي هياكل، صانعي أسلحة). في الطرف الآخر، بالواحات، كان الرقيق وسلالتهم يتولون الزراعة؛ كانوا يشكلون قوة العمل الأساسية. في الأماكن الأخرى كان الرقيق يتخصصون في المهام المترلية. تبدو وضعيتهم في الأسر وظروف انعتاقهم

ليبرالية إلى حد ما. عندما لا يصبح ضروريا في المترل، كان يسمح له بمزاولة مهنة في مكان آخر مقابل أتاوات. كان أولئك الذين يتم تحريرهم يصبحون حدادين، إسكافيين أو عمالا يدويين ويشكلون بالجزائر العاصمة اتحادا يشرف عليه *أمين*.

2- وتيرة وكيفيات تشكل البروليتاريا :

يمكن أن نعتبر أن سياسات ومسارات التراكم الأولي قد اكتملت في العشرية 1880-1890. هذا التاريخ، الذي لا يمكن أن يكون سوى تقريبيا، ميز ـاية مسار تقويض الاقتصاد وا تمع الجزائريين الذي بدأ في بدايات القرن، وتحقيق ظروف المرور لنمط آخر من الاقتصاد وا تمع. ابتداء من هذه العشرية، تشكل بصفة ـائية الاقتصاد وا تمع الاستعماري، وكلاهما عرف زيادة من الناحية الكمية فحسب، دون طروء تغيير نوعي(18) إلى غاية 1962.

من 1830 إلى غاية 1880-1890، تجلى تحرير قوى العمل بشكلين لم يكونا ذوا ترتيب زمني فحسب. تميز المسار الأول برجحان تدخلات الدولة عن طريق النشاط القانوني وعند الاقتضاء عن طريق العنف. ارتبط الثاني بالاقتصاد وا تمع الجديد وتشكل البروليتاريا بناء على أسس سيرهما.

1.2- التعبئة القسرية والمرحلية من أجل العمل :

كانت قوة العمل المتوفرة لا تذكر لدى فرض هيمنة الاستعمار الاقتصادية على الجزائر العاصمة. كما لم يكن تدفق الهجرة الآتية من أوروبا نظرا لتوفر الأراضي كافيا لتوفير اليد العاملة اللازمة للاستصلاح. المهاجرون، من جنسية فرنسية، استفادوا مجانا في البداية ثم عن طريق البيع بالمزايدات بأسعار ثابتة أو مفتوحة من قطع أراضي وأصبحوا طالبين للعمالة. اضطر أوائل المستوطنين لمباشرة الاستصلاح بأنفسهم والغراسة. تم حل أزمة نقص العمال الأحرار عن طريق اللجوء للعمالة العسكرية والهجرة؛ عن طريق استخدام نظام السجون والتسخيرات، تم تعبئة العمالة المحلية.

1.1.2- العمالة العسكرية والهجرة :

كانت العمالة الأولى الحرة أجنبية عن ا تمع الجزائري. تمثلت في اليد العاملة العسكرية والمهاجرين. يصعب تقدير حجم العمالة العسكرية ولكن جميع الشهادات تتوافق على دورها المهم لاسيما في بدايات الاستعمار. لزمن طويل، وضع الجيش تحت تصرف المستوطنين قسما من تعداده. "كتب ل. دوبوديكور، إن كان غالبية الجنرالات الذين تعاقبوا قد أظهروا عدم استعدادهم لوضع عمالة من الأهالي في خدمة الكولون، فإن الأمر كان مغايرا فيما يتعلق بالعمالة العسكرية. إنصافا لقادتنا العسكريين، ينبغي أن نوضح أ م قد ا مكوا بعناية تشرفهم على هذه المهمة لصالح المستوطنين عن طريق وضع رجال تحت أوامرهم، رغم أن الخدمة العسكرية كانت تتأثر أحيانا جراء ذلك"[19].

لم تنل مساعي الاستعمار العسكري في ظل سلطة بيجو الأولوية مقارنة مع تدخل القوات بأراضي الاستيطان. "خلال السنوات 1874-1875، كانت الفرق العسكرية التي وظفت في حصاد أراضي الكولون في منطقة السهول كثيرة إلى حد أن الإدارة العسكرية خشيت من أن يتوقف أبناء الجبال المتذمرين من هذه المنافسة عن الترول من دواويرهم للحصاد بالشلف[20]".

وفر نوعان من الهجرة أيضا العمالة للاستيطان : من المغرب الكبير ومن أوروبا. لزمن طويل بقي عدد الأجانب يفوق عدد المستوطنين الفرنسيين. ذكر إحصاء 1896 وجود 346.870 شخصا من أصل فرنسي و 237.138 أجنبيا. في هذا العدد يوجد : 157.560 إسباني، 35.539 إيطالي و 12.815 انجليزي–مالطي[21]. استثني الإسبان بالغرب، والإيطاليون والانجليز–المالطيون بالشرق لزمن طويل من حيازة الملكية[22] حيث كانت التنازلات مخصصة للفرنسيين فقط. كانوا يمثلون لهؤلاء الأخيرين العمالة التي يحتاجو ا. أثرت التسهيلات المتعلقة بالتجنيس والتغييرات التي مست نظام التنازل بشكل كبير على العمالة في ماية القرن التاسع عشر.

الهجرة المغربية باتجاه الجزائر معروفة أكثر من الهجرة التونسية. التونسيون كثيرون في الشرق وقسنطينة حيث يعملون في الصناعة الحرفية والتجارة. بلغوا 2186 شخصا، ولكن المؤشرات قليلة عن اشتغالهم في الزراعة. خلافا لذلك، لعبت الهجرة المغربية دورا هاما بالغرب في الزراعة. اكتشف المحققون في 1868 أنه دون إسهامهم لم يكن ممكنا أن تستمر الزراعة. استمر وصول أعداد منهم بشكل دوري من أجل الحصاد ثم جني غلال الكروم إلى غاية ناية القرن التاسع عشر. سنة 1898، كان تعدادهم يبلغ سنويا 10.000.

2.1.2- العمالة الآتية من السجون والتسخيرات :

شكل اللجوء لتشغيل المساجين وللتسخيرات النمط الأكثر مباشرة لتجنيد العمالة المحلية. تم اللجوء لكلا الأسلوبين من أجل مواجهة مشكل عدم توفر يد عاملة جزائرية. تواصل تسخير نزلاء السجون في خدمة الكولون إلى غاية ناية القرن التاسع عشر، الفترة التي ازدادت فيها الأعداد تبعا لاعتماد قانون الأهالي وتطبيقه الصارم الذي نص على 41 مخالفة في 1880، و 21 في 1890.

كان نظام العقوبات الذي ينص عليه يتضمن غرامات بقيمة 15 فرنكا و5 أيام من السجن عن كل جنحة مع تخويل إمكانية تحويل عقوبات السجن والغرامات إلى تقديم خدمات عمل. علاوة على ذلك، يحق للإدارة تأجير يد عاملة من المساجين إلى الكولون.

هدفت التسخيرات لإتمام المهام التي تعتبر خدمة للصالح العام. أكد الجنرال دوبورجولي "كانت المساهمات الدائمة الناجمة عن نشاطنا المستمر في السلم واحتياجاتنا لتموين مراكزنا وأرتالنا خلال الحرب التي تفرض بشكل مستمر تحت تسمية تسخيرات على القبائل العربية أفدح من الضرائب النظامية"[(23)].

سنة 1868، كان جميع المسلمين (جزائريين أو لا) يخضعون لتسخيرات؛ طلب المغاربة أن يطبق عليهم القانون العام للأجانب من أجل الإفلات منها[24]. *التويزة*، نمط من أنماط المساعدة المتبادلة، تحولت إلى ما يماثل عمل مفروض. تأبد اللجوء إليها وفي سنة 1899 صار سداد الجنح الغابية يتم عن طريق التويزة[25]. خلال أزمة سنتي 1887-1888 في المنطقة القسنطينية، قدم العمال المطلوبون لا 1.600.000 يوم عمل كما كان منصوصا عليه، بل 2.660.894 سنة 1888 و 3.038.444 سنة 1889. ليس أقل من 66.900 جزائري تم تسخيرهم لفترات تصل إلى خمسة أسابيع. من جهة أخرى، لم تتلق العمالة المسخرة أية رواتب خلال السنة 1887-1888. فيما نالت خلال موسم 1888-1889 ما معدله 0,40 فرنك يوميا على شاكلة أذونات تسدد على مستوى القباضات البلدية[26]. الاقتطاعات النقدية أو من الأراضي التي راح ضحيتها الجزائريون كانت في الغالب محل حسابات دقيقة. سيكون إعداد تقدير إجمالي بالأرقام مهما من أجل قياس المساهمة القسرية على شكل عمل في التراكم الأولي وفي تنمية الاستعمار.

2.2- نشأة الطبقة الأجيرة :

أتى التوعي بتشكل البروليتاريا متأخرا نسبيا؛ اكتشفت مسألة العمالة في الواقع في ـاية القرن. الكلمة ذا ـا استخدمت لأول مرة من طرف بوردو سنة 1891 عندما قدر نظرا لذهوله من الآثار الوخيمة للربا "أن أكبر خطر على الجزائر هو أن تتشكل فيها بروليتاريا من الأهالي، جيش من المحرومين دون غذاء ولا مأوى جاهزين للصوصية والثوران".

يصعب تحديد تاريخ نشأة الطبقة الأجيرة بدقة بسبب تعقد هذه الظاهرة، فنظرا للأثر المتفاوت للاستعمار والتباينات الجهوية الكبيرة، يتعين التمييز بين الشمال والجنوب، السهول والمناطق الجبلية، والتفريق بين الجهات بناء على تقدم النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، هل يتعين ربط تاريخ نشأة الطبقة

الأجيرة مع انتزاع الملكية شرط وجودها، أم مع بدايات تشغيل العمالة المحلية حتى ولو بصفة مؤقتة، أو وجود طبقة أجيرة لا تعتمد سوى على جهدها من أجل توفير لقمة العيش؟

من المؤكد أن أوائل الأجراء الجزائريين الذين اشتغلوا لدى الاستعمار كانوا في مجال الزراعة، وأن تشكل الطبقة الأجيرة في المدن أتى في وقت متأخر. التفاوت الزراعي-الصناعي ليس زمني فقط، وقد نجم عن التراكم الأولي في الإطار الاستعماري. كانت التنمية الاقتصادية في البداية زراعية قبل أن تصبح بشكل نسبي صناعية وحضرية. أوائل الأجراء هم ريفيون يعملون على الأملاك الأوروبية والأراضي التي تحوزوها الشركات الاستعمارية. كان الملاك الجزائريون نادرا ما يلجؤون للأجراء ويفضلون الخماسة والتعاونيات الزراعية.

1.2.2- في العالم الريفي :

في البداية تبنى الاستعمار نظام الخماسة بل تعدى ذلك إلى توسعته. كما لجأ في حالات نادرة لتأجير الأرض الذي لم يكن معروفا إلى غاية تلك الفترة بتلك الكيفية.

حولت شركة جنيف نظامها الاستغلالي إلى الخماسة وجذبت إلى أراضيها النازحين الآتين من الجنوب ومناطق الحضنة ومجانة. كانت تؤجر 8147 هكتارا من أملاكها بسطيف تجلب لها ما معدله 17 فرنكا بكل هكتار، في حين أن الأراضي التي تقدمها للخماسة توفر لها حسب ليروي-بوليو ما معدله 33 فرنكا في كل هكتار. كانت الشركة العامة تؤجر في المقابل غالبية أملاكها في ضواحي عنابة التي أصبحت جراء ذلك ناحية مزارعين[27].

لم يكن الاستعمار يستخدم دون تمييز إيجار الأراضي الزراعية أو نظام الخماسة. يستخدم نظام الخماسة من طرف الاستعمار إما في بداياته وإما في الأراضي البعيدة عن مراكز الاستيطان. لجأ المضاربون بسبب عجزهم عن استصلاح الأراضي بأنفسهم إلى خماسة الملاك السابقين للأرض ضامنين بتلك

الكيفية ريعا في انتظار التمكن من الاستفادة من أراضيهم بشكل أفضل. إيجار الأراضي الزراعية الذي لم يكن معروفا إلى غاية تلك الفترة، استخدم بالأراضي الخصبة عندما رأى المستوطنون أن حصة الخماسة تكون كبيرة وأن من الممكن توفير عمالة رخيصة. كان تأجير الأراضي مربحا أكثر في النواحي الخصبة حيث يبرم لسنة واحدة، ونادرا ما يبرم لثلاث أو ست سنوات، فيما كان يتم اللجوء إلى الخماسة بالخصوص في الأراضي الفقيرة.

إلا أنه بداية من 1868، رصدت لجنة لوهون الطابع الاستثنائي لتأجير الأراضي ونظام الخماسة. في مجمل إقليم الجزائر العاصمة، قدرت بـ. 5% على أقصى تقدير نسبة الملكيات الأوروبية المزروعة من طرف خماسة. سنة 1898، لم يكن يوجد في كامل مقاطعة وادي الفضة سوى 2 أو 3 من الكولون لديهم خماسة[28]. لقد بدأت الطبقة الأجيرة تعوض نظامي تأجير المزارع والخماسة.

سنة 1903، في دراسة نشرت من طرف "يومية الأنباء الجزائرية"، رصد الرائد غرول تقهقر أوضاع مختلف أصناف مجتمع الأهالي. صار أبناء الأسر العريقة فلاحين بسطاء، والفلاحين صاروا خماسة والخماسة صاروا من الطبقة الكادحة بأعداد آخذة في التزايد[29]. رصد نائب محافظ الأصنام أن "ما يميز الوضعية الحالية هو تقهقر كامل الطبقات الغنية سابقا إلى مستويات أقل فأقل، يكون منتهاها الطبقة الكادحة"[30].

في البداية، كان الخماسة وصغار الفلاحين يسعون بالخصوص لتوفير موارد إضافية، ثم تحولوا إلى بروليتاريا حقيقية ليس لديهم أراضي ويعملون باليومية في مسار يعبر عن تفقير الخماسة عن طريق حركة التقويض الاجتماعية الواسعة التي كانوا أولى ضحاياها. جعل انفصال الروابط مع الملاك السابقين منهم عمالة حرة. وتم تشجيعهم منذ 1858 من طرف السلطات المدنية على التخلي عن ملاكهم دون أن يتعين عليهم تعويض التسبيقات المألوفة أو الديون المبرمة. غادر البعض منهم قبائلهم ولكن الكثير منهم كانوا يتخلون عن الفائدة التي يمكن جنيها من المغادرة من أجل إعادة الاندماج با موعة الاجتماعية

الأصلية. بالغرب الجزائري حيث صار جني الحلفاء منتشرا جدا، تم إدراج نظام الاشتغال بالأجرة في كل مكان بالورشات بعد 1880. كانت الأجور تتراوح بين 1,25 و 3 والأدنى منها مخصصة للعمالة الجزائرية. كما وفرت زراعة الكروم الأوروبية ما بين 1870 و 1890 منافذ اقتصادية هامة، وعرفت نموا كبيرا إلى حد أن تدفق العمال الإسبان لم يكف لتلبية احتياجا ا.

هذا التطور الاجتماعي متفاوت بحسب النواحي. بالمنطقة الوهرانية، يبدو أن أولى مساعي تشغيل العمالة الجزائرية قد جرت حوالي 1855. في الواقع، نشب سنة 1855 نزاع بين عسكريي المكاتب العربية الذين كانوا يريدون في آن واحد حماية وحسر الجزائريين والمستوطنين الذين لم يعد لديهم عمالة كافية من الإسبان من أجل استغلال أراضيهم. بالشلف، يعود تحول صغار الفلاحين إلى خماسة إلى السنوات الأولى للقرن العشرين[31]. حسب أ. مارسيي، استنادا لتجربته في المنطقة القسنطينية، "باشر أوائل القبايل الحصاد حوالي سنة 1862"[32]. في أماكن أخرى، يعود تشغيل العمال القبايل في الحصاد لفترات أقدم. خلال سنوات 1870، كانت أعداد كبيرة منهم تجوب التل في تواريخ محددة. الجنوب الذي احتل في وقت لاحق عرف أيضا ولكن في وقت متأخر نفس مسار التفقير وتشكل البروليتاريا.

2.2.2- في المدن :

إضافة إلى التحولات الزراعية في الأرياف، طرأ بالمدن ازدهار صناعي (مناجم ومحاجر) والكثير من الأشغال العمومية (وسائل الاتصال والتشييد). ظهرت الصناعة الحرفية التقليدية هشة في كل مكان ضمن الظروف الجديدة الاقتصادية (المنافسة الأوروبية) والاجتماعية (التحولات في البنى الاجتماعية التي أثرت على طلب منتجات الصناعة الحرفية). من بين نشاطات الصناعة الحرفية القديمة لم تصمد سوى الورشات العائلية التي ابتعدت أكثر من أي وقت مضى عن خصائص نشاط ذو طابع صناعي. لم تكن وتيرة التطور الصناعي مدعومة بما فيه الكفاية لتلافي فشل ورشات العمل. في المقابل، تسترعي المناجم والمحاجر والأشغال العمومية الانتباه أكثر.

تطورت الأشغال العمومية بسرعة بالتناسب مع حجم الأموال التي خصصت لها. كانت دف لتشييد بنية تحتية عصرية تتركز في أقاليم الاستيطان : السكك الحديدية، الطرقات، أشغال المرافئ والري، التجفيف وتشييد مباني عمومية.

فيما يخص المناجم والمحاجر، كانت مناجم الحديد بمليانة (زكار) محل طلبات استغلال قبل 1848؛ كذلك كان الأمر فيما يخص وادي العلالة، وادي تافيلاز، وكاب تنس. ولكن واحدا منها فقط كان يشتغل : موزاية (الحديد والنحاس). كان يشغل سنة 1848 : 400 عامل وينتج 876 طنا من خام المعادن الوفير بنسبة تبلغ حوالي 23%. افتتحت المحاجر في كل مكان تقريبا حسب احتياجات التشييد. بالجزائر العاصمة، كانت محاجر باب الوادي مصدر رزق الكثير من العائلات. ومع ذلك، فإلى غاية 1890، كانت الثروات التي يمكن الاستفادة منها بالمحاجر والمناجم الكثيرة لا تزال غير مستغلة، ولم يتم التنازل عن عدد كبير من المناجم التي تم رصدها ولا استغلاله. سنة 1891، كان عدد المناجم المتنازل عنها يبلغ 51 (من بينها 29 في عمالة قسنطينة، 16 في عمالة الجزائر و 6 في عمالة وهران)، تغطي مساحة تقدر بـ 17.864 هكتارا، وجلبت عائدا بلغ 2.843.871 فرنكا.

ارتبطت أولى الصناعات بالتغذية واحتياجات الجيش. منذ 1831، شيد المارشال بيجو طواحن هوائية بساحة باب الوادي؛ إلا أ ا لم تستغل مطلقا. سنة 1848، كان يوجد بالجزائر العاصمة طاحونتين بخاريتين، طاحونتين مائيتين و 16 طاحونة تعتمد على استخدام الخيل. أما فيما يخص كامل مقاطعة الجزائر، فقد كانت توجد 33 طاحونة مائية، 13 طاحونة هوائية، 25 طاحونة تعتمد على استخدام الخيل. تم تشييد طواحين زيتية أيضا. أكبرها كانت تتواجد بباب عزون، وطاقتها الإنتاجية تبلغ 600 لتر خلال 24 ساعة. كانت طواحين أخرى أقل حجما تتواجد بحيدرة، حسين داي، الشراقة، القبة وفي بني موسى(33).

لم تشغل أولى المؤسسات الصناعية عمالة جزائرية. سنة 1868، فقط بعض شركات صناعة الكتان (4 في إقليم قسنطينة) كانت توظف جزائريين يحصلون على 2 فرنك يوميا. مدرسة الفنون والمهن التي أسست في 1867 من طرف العقيد هانوتو بمنطقة القبايل، واجهت مشكل عدم وجود منافذ اقتصادية. النجارون، الحدادون والمضبطون الميكانيكيون الذين يحصلون على تكوين فيها لا يجدون وظيفة لا لدى الحرفيين الأوروبيين ولا رواجا لما يصنعونه بين السكان المحليين.

تم إنشاء ورشات العمل من أجل التوظيف وكذا من أجل إجبار الريفيين الذين جردوا من أملاكهم على العمل بالأجرة. كانت موجودة قبل 1867 ولكن بعد هذا التاريخ سعى الحاكم لمضاعفة أعدادها.

في مارس 1867، كان أكثر من 1100 جزائري يشتغلون بالسكة الحديدية البليدة-مليانة. شجع الحاكم الشركات على تقليد ما تقوم به الدولة. كان الهدف يتمثل في تسوية مشكل ورشات الاستعمار التي تفتقد لليد العاملة وتضطر لأن تدفع أجورا باهظة للعمالة المهاجرة ذات الأصل الأوروبي. في بداية 1868، كان 40.000 جزائري يعملون لذه الورشات : 25.000 في معامل وورشات الدولة، 15.000 بالبلديات[34].

ومع ذلك فإن الإدارة لم تكن راضية بما فيه الكفاية. مع الكولون، انتقدت رفض العمل أو نوعية العمل المقدم من قبل أبناء الريف السابقين. بسرعة تكشف الفشل بسبب معدل الوفيات المتزايد والضعف الجسدي للباقين على قيد الحياة. في ناحية سيدي بلعباس، أقر شانزي : " (يقولون) أن أولئك 15.000 من الأهالي غير قادرين على العمل... يزعم أولئك أ م لا يصلحون لشيء لأن المقدرات المالية تعوزهم، مع أ م استغلوهم كما ينبغي عندما كانوا أصحاء وكان سهلا تجريدهم من ممتلكا م عن طريق إقراضهم بنسبة 120%..."[35]. حول ورشات العمل هذه إلى ملاجئ.

3- هيكلية العمل في اية القرن التاسع عشر :

توجد العديد من أنماط التعبئة للعمل في اية القرن التاسع عشر؛ يمثل تركيبها هيكلية تعبئة قوى العمل في اقتصاد الاستعمار : التعاونيات الزراعية وكذا الخاصة بتربية المواشي، الخماسة ونظام الأجرة. لقد تشكل رابط الأجرة الذي كان غير معروف في الاقتصاد وا تمع الجزائريين في بداية القرن التاسع. جذب عمالا أكثر فأكثر وتوسع بعد ذلك دون امتصاص كامل العمالة المتوفرة.

1.3- تعاونيات الزراعة وتربية المواشي :

إن كانت الملكية الفردية قد تعززت في الواقع والقانون، فقد كانت الزراعة الفردية إلى غاية 1902 حالة استثنائية على الأراضي التي يمتلكها جزائريون. كان المزارعون والمربون يشكلون في الغالب تعاونيات من النمط الذي كان موجودا في بداية القرن التاسع عشر ولا يزال متواصلا.

بل يمكن حتى التساؤل عن تضاعفها في اية القرن التاسع عشر لمواجهة انحسار الأراضي وعمليات الاستملاك والتفقير وتشكل الطبقة الكادحة. لا تمكن المصادر الإحصائية من توضيح حجمها بدقة، ولكنها تمثل موضوعا متكررا في أدبيات قوانين اية القرن. تنقسم إلى ثلاثة أصناف : مجموعة دف لزراعة الحدائق، البساتين والأشجار؛ الثانية للحرث، والأخيرة لتربية الحيوانات(36).

في التشارك الذي يطلق عليه *المغارسة*، يوفر مالك الأرض (*الملك*) الذي يريد غراستها بأشجار مثمرة وسائل العمل ويتكفل عامل زراعي بتولي المهمة. بعد مرور عدد محدد من السنوات ينال هذا الأخير كملك ائي قسما من الأشجار والأرض التي غرست عليها. مثلت *المغارسة* التي تماثل عقد الإيجار الزراعي الفرنسي نمط الشراكة الرائج في زراعة الأشجار المثمرة، مثلما أن *الخماسة* هي النمط الاعتيادي في زراعة الحبوب. بمنطقة القبايل حيث تدعى

تامرارث، تمت مطابقة العرف بشكل تام مع القانون الإسلامي. في مقاطعة أورليونس فيل، كانت *المغارسة* معروفة ولكنها مطبقة بشكل قليل[37]. الشروط المفروضة هي ما ينص عليه الدين الإسلامي. النباتات إلا في حالة الاتفاق على خلاف ذلك، تقدم من طرف مالك الأرض. إن لم تنمو، يتعين عليه أن يقدم بديلها. تطرأ قسمة الإنتاج أربع سنوات بعد أن تكون الثمار قد بدأت تظهر على الأشجار. يحدد نصيب كل شريك وفقا للأعراف في بداية الشراكة لتفادي التراعات. طبقا لها يمنح في العادة للشريك ربع الملكية والأشجار بالأراضي الوعرة، فيما يمنح له الخمس فقط وأحيانا السبع في الأراضي العادية أو الخصبة[38].

تبرم الشراكة المدعوة *الخضارة* لموسم زراعية واحد من أجل الزراعة. يقدم مالك الأرض بعض التسبيقات والماشية والبذور على أن تقتطع بعد ذلك من نصيب *الخضار*. في حالة محاصيل رديئة، ومن أجل تعويض هذه التسبيقات، يقتسم الخضار أكثر من الخماس أخطار الشراكة.

مع أن *الخضارة* تخالف مبادئ الدين الإسلامي، فإ ا متجذرة في الأعراف بقوة، أما *المساقة* فلم يقر بشرعيتها إلا في وقت متأخر. يتعلق الأمر بشراكة في الري يحتفظ فيها المالك بإدارة المزرعة، ومن الناحية المبدئية لا يقع فيها الشريك الذي ينال نصيبا من المحصول تحت طائلة التقلبات[39].

الاتفاقيات بين ملاك القطعان والرعاة كثيرة أيضا ومتنوعة. في *الإجتارة* التي أقر بمشروعيتها الدينية، تحدد أجرة الراعي مسبقا. في الممارسة، يربط نظام التسبيقات المقدمة للراعي هذا الأخير مثلما هو الحال في نظام الخماسة. في *العزيلة* المحرمة مبدئيا، ينال حارس القطيع راتبا يتمثل في نسبة، أي أ ا أجرة ترتبط بأية أخطار يمكن أن يواجهها القطيع. يستبقي لنفسه نصف الصوف والزبدة. وأخيرا *الكيراد* غير الشرعي أيضا، يمثل نوعا من الشراكة التضامنية يتقاسم فيها المالك والراعي إنتاج القطيع.

أدى السياق الاقتصادي والاجتماعي الجديد إلى تعديل ظروف وجود واستمرار هذه الشراكات. لا تنجم عن التضامن الأسري بقدر ما مثلت استجابة للعجز الاقتصادي الناجم عن انحسار الأراضي وعمليات الاستملاك. تجزؤها غير المنتهي مؤشر واضح على دورها الجديد. "كتب ج. فان فولنهوفن أن من النادر في بداية القرن العشرين أن يكون لدى فلاح بحوزته عشر هكتارات ما يمكنه من زراعتها؛ لديه الأرض ولكن ليس لديه إما البذور أو البهائم أو ليس لديه عدة تلك البهائم؛ أو أن لديه معرفة بالحراثة، والحصاد لا، وأحيانا لا تكون لديه الرغبة في المخاطرة بكل ما يملكه أمام تقلبات الطبيعة؛ يحد من مخاطرته عن طريق الاستعداد لتقاسم ما يمكن أن يجنيه"[40].

حينها يشترك رفقة قريب، فرد آخر من الدوار وفي حالات نادرة مع غريب، مع تقديم مساهمات محدودة جدا[41]. في *الخجة*، يوفر أحدهما الماشية ووسائل الزراعة ونصف كمية البذور، فيما يوفر الآخر الأرض ونصف كمية البذور الآخر. في *البلفرد*، أو الشراكة بالبقرة، يقوم فلاحان يمتلك كل منهما بقرة بحراثة حقليهما بكلا الحيوانين. في *الشركة بالنص*، يوفر أحدهما قطعة الأرض الصغيرة، فيما يوفر الآخر المحراث والبذور. بمنطقة القبايل، فيما يعرف بـ : *العصدرف*، يوفر أحدهما الأرض والعمل، فيما يوفر الآخر وسائل العمل والأبقار والبذور.

2.3- التحولات في نظام الخماسة :

حد الاستيطان الأوروبي الذي لجأ لنظام الخماسة في البداية من اللجوء لهذا النمط من الاستصلاح في نهاية القرن التاسع عشر. رصد التحقيق الزراعي لسنة 1868 وجوده في حالات استثنائية فحسب. سنة 1898، في كامل مقاطعة وادي الفضة لم يكن يوجد سوى مستوطنين أو ثلاثة يشغلون خماسة[42]. خلافا لذلك، استمر نظام الخماسة وتوسع في الأراضي التي يمتلكها جزائريون مع تغير الظروف القانونية والوضعية الحقيقية للخماس[43].

قانونيا، رخص للخماسة التخلي عن وضعهم دون أن يكون عليهم أن يعوضوا مسبقا التسبيقات التي نالوها على شكل مال وغذاء طوال السنة. شكل تحرير الخماسة نقطة بداية تفقيرهم وجعلهم طبقة كادحة. في الحالات التي استمر فيها نظام الخماسة، تراخت الروابط بين المالك والخماس. في بداية القرن التاسع عشر، في الوقت الذي كانت فيه الأراضي متوفرة نسبيا والملكية لا حدود لها إلا وفقا لرغبة المالك، كان الخماس بعمله على أرض الغير وباستخدام بذور الغير بإمكانه أن يرفع حتما النصيب الذي يناله. في ابة القرن التاسع العشر، لم تعد الأراضي الخصبة متوفرة بنفس القدر ونتيجة لذلك أصبح من غير الممكن تطبيق الزراعات الانتشارية المدرة للأرباح والتي لا تتضمن أية مجازفة تقريبا عن طريق نشرها على مساحات شاسعة. تدهورت ظروف الخماس : بقي نصيبه على حاله ولكن نظرا لتقلص المساحات وتراجع نوعية الأراضي، تراجعت الكمية التي ينالها[44].

يتم الاتفاق على نظام الخماسة دائما لموسم زراعي واحد، ولكن على قطع أرضية تتراوح مساحتها بين 5 و 10 هكتارات، وفي حالات نادرة أكثر من ذلك. علاوة على ذلك، كان رائجا أن يمتنع الملاك عن تقديم تسبيقات حتى أ م في الغالب لا يوفرون لا الماشية ولا نصف اليد العاملة من أجل الحصاد. أظهر التحقيق الزراعي التغير المحسوس في العلاقات بين المالك والخماس : "لما يعملون صيفا، يوافق الملاك على منحهم الغذاء، ولكن حالما يحل الشتاء لا يقومون بتشغيلهم، ويرفضون مدهم بالمعونة. للأسف، غالبا ما تؤيد *الجماعة* قرار الملاك ووضعية الخماسة بائسة جدا...".

حتى الروابط ذا ا فقدت طابعها الشخصي لأن المالك صار يلجأ إلى وسيط *وقاف* من أجل اختيار ومراقبة الخماس. إنه رجل ثقة يعوض المالك المنحدر من المدينة في الأماكن التي لا يتنقل إليها هذا الأخير سوى من أجل تقاسم المحاصيل.

3.3- الفقراء : العاطلون عن العمل والمساكين :

تبرز الكثير من الوثائق في اية القرن التاسع عشر وجود أعداد كبيرة من الجزائريين ليس لديهم لا عمل ولا موارد، ما يمثل مفارقة بادية للعيان. في الوقت الذي جعلت فيه الإدارة الاستعمارية والمستوطنون الأوروبيون من نقص العمالة مسألة جوهرية أمام نجاح الاستيطان، توجد في الأرياف والمدن حشود من أبناء الريف السابقين أطلقت عليها المصادر تسمية *المساكين*.

قدر هذا الصنف الاجتماعي الذي توافق عليه الجميع طبقا للإحصائيات المهنية لسنة 1911 بـ 1.386.510 رجل. كانوا موجودين قبل هذا التاريخ حتى وإن لم يكن ممكنا تقديرهم عدديا في اية القرن التاسع عشر. منذ 1900، صاروا يشكلون النسبة الأكبر في بعض النواحي ذات الكثافة السكانية الأكبر. أشار أحد نقباء المحامين بوهران في تلك الفترة إلى "الكادحين الذين يعيشون في ضواحي وهران"، وذكر وجود من 400 أسرة تعيش فقط من "أيام العمل التي يرخص لهم القيام ا أو من السلب"[45]. في ضواحي سيدي بلعباس من بين 6000 جزائري، رصد التحقيق أن 500 أو 600 فقط منهم يتوفرون على وسائل العيش، أغلبهم من تجار الدواجن أو بائعي فحم الخشب المتجولين[46].

كان الكثير من القرويين الذين انتزعت منهم أملاكهم يتهمون بالسرقة والحرائق وبشكل عام الإضرار بالأملاك والأشخاص. أصبحت مسألة الأمن مطلبا دائما للمستوطنين الأوروبيين. يمكن أن توصف وضعيتهم الواهنة جدا بالبؤس[47]. بعد ا اعة الكبرى لسنة 1867، استمرت النكبة لسنوات أخرى. في نواحي مختلفة وعلى مراحل متفرقة في مرات عديدة إلى غاية اية القرن التاسع عشر[48]. سنة 1895، في ضواحي أورليونس فيل، سقط البعض ضحية للمجاعة وأعداد الذين عانوا من الجوع دون أن يقضوا لا تحصى.

4.3- الطبقة الأجيرة في اية القرن التاسع عشر :

لعبت التعبئة القسرية (تشغيل نزلاء السجون والتسخيرات) والمؤقتة (اليد العاملة العسكرية والهجرة) دورا ثانويا في العمل في اية القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين. تمثل الواقع الجديد في وجود عمالة خاصة في القطاع الزراعي، يعتاش قسم كبير منها من أجورهم. لم يكن لدى أوائل الكادحين الحقيقيين الذين عانوا من انتزاع أملاكهم سوى جهدهم من أجل توفير لقمة العيش. كان توظيفهم يتم بشكل دائم أو مؤقت في الزراعة، قطاع التشغيل الأساسي. فيما ارتبط تشغيلهم في الصناعة بمستوى هذه الأخيرة. تراوحت كتلة الأجور التي توزع للجزائريين سنويا بين 35 و 45 مليونا. هذه الأرقام التي أقرها أ. لاك، مفتش عام بقطاع الزراعة، قدرها غلوريو بأكثر من ذلك : 60 مليونا[50].

بقطاع الزراعة، كانوا سنة 1901، 151.108 أي 13,31% من إجمالي العاملين في قطاع الزراعة الذكور الذي يبلغ 1.135.166[51] وينقسمون إلى مجموعتين. قسم من الأجراء الزراعيين يشتغل بشكل مؤقت على أراضي الاستيطان ويعتبر الأجر بالنسبة لهم تكملة لازمة لاعتياشهم. يعيب المستوطنون الأوروبيون عليهم كثرة التغيب وعدم الاستقرار لأن أشباه أبناء الريف أولئك الذين يمكن القول أ م من الطبقة الكادحة نسبيا، كانوا يغادرون من أجل الاحتفالات العائلية والدينية ومن أجل الأعمال الزراعية على الأملاك العائلية. ما يميز أولئك الأجراء هو أ م عمالة مؤقتة بالأساس. حول قرى الاستيطان المنعزلة، يعملون على أراضي لا يزالون يمتلكو ا وعملهم لدى الكولون بشكل مؤقت مقابل أجرة لا يهدف إلا لنيل تكملة مالية من أجل الاعتياش. في المقابل، يلجأ المستوطنون بالخصوص أثناء جني المحاصيل وأغلال العنب إلى العمالة الإضافية من الجزائريين بالأساس.

يوجد صنف آخر من العمال الزراعيين يوظف بصفة دائمة ويعيشون حصرا من أجورهم. في 1906، ذكر ل. بوايي-بانس أن هذا الصنف من الأجراء في الشلف ووادي الساهل يعتاش حصرا من أجوره. بالمتيجة والساحل، يعتاش غالبية أبناء المدن من أجر م. يبلغ عدد الذين يعتاشون بشكل دائم من الأرض 10.000 بالساحل، ويتراوح بين 20.000 و 30.000 بالمتيجة. هم أجراء فقط ولا يكفون لتلبية حاجة الزراعة الأوروبية[52]. يبدأ العمل مع بزوغ الفجر حوالي 4 أو 5 صباحا، ويتوقف بين 11 و 12 ليستأنف مساء إلى غاية 6 وأحيانا 7 أو 8 مساء.

كانت نسبة التشغيل في الصناعة ضعيفة مع تباين جهوي كبير لأن انتشار الصناعة الحديثة في الجزائر لا يزال قليلا في ماية القرن التاسع عشر، ومتركزا حول الجزائر العاصمة. تقوضت الصناعة الحرفية التقليدية وفي المقابل واجهها تطور في البنية التحتية للمناجم والبناء والصناعة الصغيرة على شكل ورشات.

كان عمال المناجم والمحاجر يبلغون 4531 سنة 1902. صنفت الإحصائيات في الفاتح جانفي 1901 كمؤسسات صناعية 11.887 ورشة، كانت توظف صناع الزيت، عمال المطاحن، صناع الهياكل، نجارين، صناع البراميل، صانعي العجلات، صناع السروج، بياطرة. كانت هذه الورشات تشغل 51.502 عامل في ا مل. من هذا العدد، كان عدد الجزائريين يقدر بـ. 20.000. مكنت الأرقام التي ذكرها ش.ر.أجيرون من إعداد الجدول التالي عن تشكيلة العمال الأجراء الجزائريين بناء على كل صنف سنة 1902[53].

رؤساء العامل	97
المراقبون	49
العمال اليدويون (رجال)	12.587
المشرفون وسواق العربات	4.559
العاملات اليدويات (نساء)	1.276
العمال اليدويون الشباب (أقل من 15 سنة)	1.683
العاملات اليدويات صغيرات السن	244
ا موع	**20.495**

يظهر هذا الجدول أن تشغيل العمالة النسوية بدأ في بداية القرن العشرين. قبل تحقيق لالو الذي أنجز في 1901 والمخصص للجزائر العاصمة[54]، قليلة هي الوثائق التي توفر لنا معلومات عن حجم وطبيعة اليد العاملة النسوية.

من جهة أخرى، كانت هذه الورشات تتواجد بالخصوص بالجزائر العاصمة مما سبب طروء التفاوتات بين المدن. كان يوجد بالجزائر العاصمة عمال محترفون وموظفون في الترامواي منذ 1900، في حين أن وهران مثلا، لم يكن يوجد ا إلا عمال يدويون وصقالون وحمالون[56].

الهوامش

1- مقال حول الفلاح الجزائري، باريس، 1903، ص232.

2- كانت تقدم إحصائيات ومعطيات رقمية عن طريق عروض سنوية تصدر عن الحاكم العام، وحولية الإحصائيات العامة للجزائر التي عوضت حولية إحصائيات الهيئات الفرنسية بالجزائر (TEFA)، وعمليات الجرد مختلفة الأنواع. التحقيق الزراعي لسنة 1868 (لوهون) وتقارير ضباط المكاتب العربية قيمة جدا.

انظر أيضا إ. ياكونو، الاستيطان بسهول الشلف (من لافيجري إلى مصب وادي *مينا*)، الجزائر العاصمة، 1955، الجزء 2؛ وكذا، المكاتب العربية وتطور نمط حياة الأهالي غرب التل العاصمي (الظهرة، الشلف، الونشريس، السرسو) باريس، 1953؛ ر. تينتوان (R. Tinthoin)، الاستعمار وتطور نمط الحياة في ناحية وهران الغربية من 1830 إلى 1885. دراسة جغرافيا وتاريخ الاستعمار، وهران 1947؛ ش.ر.أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، باريس، 1968، جزأين. ب. بوايي، تطور الجزائر الوسطى (عمالة الجزائر العاصمة سابقا) من 1830 إلى 1956، باريس، 1956، باريس 1960؛ أ.ر.غولدزيغر (A.R.Goldziguer)، مملكة نابليون الثالث العربية، الجزائر العاصمة، 1979؛ أ. نوشي (A.Nouschi)، تحقيق حول مستوى عيش سكان أرياف عمالة قسنطينة ابتداء من تاريخ التحقيق إلى غاية 1919، تونس، 1961؛ ب. بورديو و ع. صياد، الاستئصال، أزمة الزراعة التقليدية بالجزائر، باريس، 1964.

3- شكلت ـاية مقاومة الأمير عبد القادر نقطة الانطلاقة الحقيقية للتركيز على الجانب الاقتصادي والاستصلاح الزراعي. تعرضت الهضاب العليا والمنطقة الصحراوية لأثر الاستيطان في وقت متأخر مقارنة بالتل.

4- تم تحليل القوانين العقارية الأساسية (أوامر 1844 و 1846 التي أتمها قانون 1851، مقرر الجمعية الوطنية 1863، قانون وارنيي لسنة 1873 الذي مدد بقانون 1887، قانون 1897) بشكل مستفيض. بشكل أعم، كان المشرع يستخدم الوسائل القانونية من أجل تحويل وضعية الأملاك والأشخاص ومن أجل إجبار المنتجين المباشرين على التخلي عن وضعيتهم السابقة. بشكل مواز لمسار انتزاع الأملاك، عجل تطور المبادلات وإدخال النقد في الاقتصاد مع كل ما ينجم عنه (تحول الضريبة العينية إلى ضريبة نقدية، الربا) بتحويل أبناء الريف والحرفيين إلى كادحين رغما عنهم.

5- حول الجزائر قاطبة قبل 1830، انظر حصيلتنا عن المقاربات : "إلى أين وصل النقاش حول نمط الإنتاج في جزائر ما قبل الاستعمار؟" ا لمة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية (RASJEP)، الجزائر العاصمة، 1972، العدد 2.

6- ملكية الأهالي في ناحية أورليونس فيل. دراسة وافية حول الاقتصاد الجزائري. أورليونس فيل، 1902، ص .112

7- أ. نوشي، الحياة في الأرياف... مرجع سابق.

8- نوازل المزرعة، ميار الوزاني، نشره ج. بارك، الرباط، 1940.

9- ش. فيرو (Ch. Ferraud)، "دليل حول عشيرة عبد النور"، مجلة جمعية الآثار بقسنطينة (RSAC)، 1864، ص 21.

10- أ. نوشي، تحقيق حول تطور مستوى حياة سكان أرياف قسنطينة، مرجع سابق، ص .64

11- باستثناء اتحاد مهنيي صناعة الطرابيش، انظر صوفي فارشيو (Sophie Ferchiou)، تقنيات وشركات. مثال عن صناعة الطرابيش بتونس، باريس، 1971.

12- ل. ماسينيون (L.Massignon)، تحقيق حول اتحادات المسلمين الحرفيين والتجار بالمغرب الأقصى، باريس، .1924

13- أ. ليكوييي (E.Lecuyer)، "صفحات من الصناعة الحرفية بشمال إفريقيا. المهن بقسنطينة خلال حقبة البايات"، معهد الآداب العربية بتونس، 1950.

14- أ. نوشي، "قسنطينة عشية الاحتلال الفرنسي"، دفاتر تونس، 1955.

15- سنة 1841، كان يوجد 30.000 عبد بتونس ينحدرون من الصحراء. بالمغرب الأقصى، اشترى السلطان مولاي اسماعيل الرقيق وجندهم في فرق حراسة؛ في 1808، كان عددهم يبلغ 18.000.

16- إلغاء الاسترقاق في مؤلف *ثورة* 1848، باريس، 1949-1950، جزأين. انظر أيضا فارديي، الاسترقاق لدى مسلمي الجزائر بين القرنين الخامس والتاسع عشر، باريس، .1964

17- يبدو العدد 8000 أقرب للحقيقة. م. إيمريت، مرجع سابق.

18- س. أمين، اقتصاد المغرب الكبير، باريس، 1964.

19- ل. دو بوديكور، الاستيطان بالجزائر، مكوناته، باريس، 1856، ص 51.

20- إ. ياكونو، الاستيطان بسهول الشلف، الجزء 2، ص 313.

21- ف. دومونتاس (C. Demontès)، "الأجانب بالجزائر"، نشرة شركة الجغرافيا

بالجزائر، 1898. فيما يخص الوضعية السابقة، انظر ر. ريكو، الجغرافيا السكانية للجزائر بالأرقام. دراسة إحصائية عن الأوروبيين الذين يسكنون بالجزائر، باريس، 1880.

22- كانت مسألة جنسية الأجراء (فرنسيين، غير فرنسيين) تمثل في القرن التاسع عشر مشكلا دائما في عالم العمال. شنتوف الطيب، "رابطة العمال الفرنسيين بعمالة وهران..." ا لمة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزائر العاصمة، 1973، العدد 3.

23- أورده ش.أ.جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة. الاحتلال والاستيطان، باريس، 1964، ص 227.

24- تحقيق زراعي. الجزائر : الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، باريس، 1870.

25- ج.فان فولنهوفن (J. van Vollenhoven)، مرجع سابق، ص 249.

26- ش.ر.أجيرون، مرجع سابق، ص 887.

27- ر.باسرون (R. Passeron)، الشركات الكبرى والاستيطان بإفريقيا الشمالية، الجزائر العاصمة، 1925.

28- إ.ياكونو، مرجع سابق، الجزء 2، ص 309.

29- ش.ر.أجيرون، مرجع سابق، الجزء 2، ص 846.

30- ج.فان فولنهوفن، مرجع سابق، ص 213.

31- إ. ياكونو، مرجع سابق، ص 313.

32- أورده ش.ر.أجيرون، مرجع سابق، ص 313.

33- ب. بوابي، مرجع سابق، ص 139.

34- أ.راي غولدزيغر، مرجع سابق، 448.

35- أوردته أ.راي غولدزيغر، مرجع سابق، 448.

36- ف. دومونتاس، الجزائر الزراعية، الجزائر العاصمة، 1932، ص 112.

37- ل. بوابي-بانس، مرجع سابق، ص 117.

38- ماثل ل. بوابي-بانس *المغارسة* بنوع من نظام الخماسة بشكل اعتباطي لأ ما يختلفان.

39- يتعين لفت النظر إلى *المزارعة* التي تتساوى فيها مساهمات الشركاء والأرباح التي يتقاسمو ا، ولكن كان نادرا ما يستخدم هذا الصنف من الشراكة.

40- ج.فان فولنهوفن، مرجع سابق، ص 177.

41- ج.ب.شارناي (J.P.Charnay)، الحياة الإسلامية بالجزائر في النصف الأول للقرن

العشرين، باريس، 1964، ص 200.

42- إ. ياكونو، مرجع سابق، الجزء 2، ص 309.

43- على الأراضي التي يمتلكها جزائريون، بقي إيجار الأراضي الزراعية نادرا ولذا قليلا ما يتم ذكره.

44- ج.فان فولنهوفن، مرجع سابق، ص 178.

45- ش.ر.أجيرون، مرجع سابق، الجزء 2، ص 844.

46- نفس المرجع.

47- ش.ر.أجيرون، مرجع سابق، الجزء 2، ص 844.

48- "لأن الواقع المألوف للأنديجان هو الفقر، يحتاج لكامل زهده في الأكل والشرب لكي لا يموت جوعا". بيار، نائب محافظ أورليونس فيل، أورده جوست فان فولنهوفن، مرجع سابق، ص 214.

49- ل. بوايي-بانس، مرجع سابق، ص 149.

50- انظر بخصوص هذه المسألة، ج.فان فولنهوفن، مرجع سابق، ص 254.

51- أرقام ذكرها ش.ر.أجيرون، مرجع سابق، الجزء 2، ص 827.

52- ل. بوايي-بانس، مرجع سابق، ص 192.

53- ش.ر.أجيرون، مرجع سابق، الجزء 2، ص 844 وما يليها.

54- تحقيقات حول عمل نساء الأهالي بالجزائر العاصمة، الجزائر العاصمة، 1910، ص 96.

55- بلغ عدد العاملات النساء 7553 سنة 1905، 21.397 سنة 1911، و 25.821 سنة 1924.

56- ش.ر.أجيرون، مرجع سابق، الجزء 2، ص 849.

الفهرس

1- إ اء استيلاء الاستعمار على التاريخ وإشكالية المصادر 9
المصادر المحلية والأجنبية والإسبانية لتاريخ الجزائر من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر 11

2- أين وصل النقاش بخصوص نمط الإنتاج بالجزائر خلال فترة ما قبل الاستعمار 39

3- التجارة بين مرسيليا والمغرب الكبير في الفترة الأخيرة للنظام القديم – العلاقات غير المتكافئة 71

4- الثورة الفرنسية – النظرة للحدث من الجزائر 85

5- المساعي الاقتصادية للباي محمد الكبير بوهران في اية القرن الثامن عشر 95

6- العملات في قورارة وتوات وتيديكلت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر 115

7- الهياكل الاجتماعية والخيارات الزواجية للأرستقراطية المحلية بتلمسان في منتصف القرن التاسع عشر 139

8- رجال الدين في الجزائر في القرن التاسع عشر : الثبات والتجدد 161

9- الحاكم ومشيخة الزاوية – خلافة بلقاسم شيخ زاوية الهامل (1912-1897) 169

10- تطور العمل بالجزائر خلال القرن التاسع عشر – تشكل الطبقة الأجيرة 199

أنجز طبعه على مطابع
ديوان المطبوعات الجامعية
1، الساحة المركزية - بن عكنون - الجزائر

https://albordj.blogspot.com